

الانحياز من الداخل
(ايفر جراند) الصينية وصلاحيّة نماذج النمو الاقتصاديّة

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة التحرير

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: ركتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية - موريتانيا.

أسرة التحرير

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير
مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير - مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- * ندعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتائجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- * تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- * تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- * المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- * ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- * يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقياً أو إلكترونياً بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- * توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: [رابط](#).
- * لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة [موقعها](#)، أو التفاعل على صفحتها على [الفيسبوك](#)، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- * قواعد النشر: - تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، - عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (ونصح بالاستعانة [بالرابط](#))، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (ونصح بالاستعانة [بالرابط](#))، - يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقاً بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص - العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال - الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ - ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

مرؤة المءلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..
تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛
كالإقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي،
والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيع، من وجهة
نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.
وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

دعوة لرعاية المءلة أو الإعلال فيها

* رعاية المءلة.

* رعاية كتاب.

* إعلان في المءلة.

* إعلان على الموقع الإلكتروني.

<https://giem.kantakji.com/contact-us/>

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٩٠٣ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين - لمن أراد ذلك - إرسال اسمه بالإنجليزية `nickname` لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك:

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:

<https://kantakji.com/tag/kantakji/>

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:

<https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/>

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:

<https://kantakji.com/tag/aagharbi/>

Hello My
nickname is...

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم
لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

- ٤ رؤية المجلة.
- ٥ إعلان هام للسادة الناشرين.
- ٦ فهرس المحتويات.
- ٨ لوحة رسم: ورود.
- بريشة محمد حسان السراج**
- ٩ الانهيار من الداخل.
- (ايفرجراند) الصينية وصلاحية نماذج النمو الاقتصادية
- د. سامر مظهر قنطقجي**
- ١٧ مؤشر رأس المال العامل ودوره في تحديد وعاء الزكاة.
- د. فؤاد بن حدو**
- ٢٩ أسواق المال بين الفكر الاقتصادي والشريعة الإسلامية.
- أحمد غزالة**
- ٣٣ البيتكوين أكثر من مجرد وسيلة للتحوط من التضخم.
- ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي**
- ٣٥ غزو الاقتصاد العالمي بالعملات الرقمية بين التأييد والمعارضة.
- هل سيسفر عن أزمة عالمية جديدة؟
- رحاب عادل صلاح الدين أمين**
- ٤٩ باريس وواشنطن تتفقان على "أهمية المضي قدما" في مشروع إصلاح ضريبي على الشركات العالمية.
- ٥١ إعداد المعلم الباحث استراتيجية مركزية.
- د. فادي محمد الدحدوح**
- ٥٤ حكم القرض الممنوح لرجال ونساء التعليم الذي تتكفل مؤسسة محمد السادس بدفع فوائده الربوية.
- عبد الأحد البرينصي**
- ٦٠ المال المشتبه في الفقه الإسلامي.
- منتصر عبدالله الزيوت
- معتصم عبدالله الزيوت**
- ٦٧ لماذا لا تصدر المصارف الإسلامية السورية بطاقات المراجعة؟

أهم ما يجب معرفته عند اقتنائك لبطاقة الائتمان الإسلامية

آلاء محمود ديدح

٧٤التكنولوجيا المالية.....

مفهومها وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا لتوليد قيم تجارية من خلال التكنولوجيا المالية

ترجمة: د. محمد وفيق السائح

Does the Islamic banking industry Represents Islamic Economic

٨٧System?

Abdul Wahab Sultan dirvi

لوحة رسم: ومروء



بريشة محمد حسان السراج

دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية



الانزياح من الداخل

(ايفرجراند) الصينية وصلاحيّة نماذج النمو الاقتصاديّة

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلاميّ العالميّ



@ FB , LinkIn , Youtube

تأسست جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وتبنت النظام الشيوعي ثم تحولت نحو اقتصاد السوق الاشتراكي لتتفتح بعدها على الرأسمالية، وقد ميزت نفسها برأسمالية الدولة¹. وتعتبر الصين أكبر دولة تجارية، وأكبر مصدر، وثاني أكبر مستورد في العالم. اقتصادها هو الأسرع نمواً وقد بلغ ١٠٪ سنوياً، وقد خفض نمو ناتجها القومي للفرد؛ الفقر بمعدل ٨٪ سنوياً، إلا أن تفاوتاً في نصيب الفرد قد صاحب هذا النمو.

إن المتتبع لسياسات الرئيس الصيني الحالي (شي جين بينغ)؛ يلحظ تبنيه لسياسات مغايرة لأسلافه من الرؤساء، فهو يسعى لفرض توازنات جديدة في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديها بالتصعيد العسكري مع تايوان وميانمار وغيرهما، وإقامة قواعد عسكرية عبر بحر الصين الجنوبي. لقد دفعت تلك المعادلات الجديدة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) إلى تسريع الانسحاب من أفغانستان وإعادة ترتيب تحالفاته؛ كما فعل مع أستراليا وبريطانيا والمسمى بالحلف الأنجلو ساكسوني على حساب تحالفه مع فرنسا وبعض دول الاتحاد الأوروبي.

¹ يُنظر مقالاتنا:

- النموذج الاقتصادي الصيني - شي جين بينغ يعيد اختراع رأسمالية الدولة، د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.
- المرتدون عن المعتد وتخليهم عن مذهبهم الاقتصادي: إعادة تشكيل الرأسمالية الأمريكية ورأسمالية الدولة في الصين الشيوعية - العدد ٩٩-٢٠٢٠، د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.

وسيقدر الحزب الصيني الشيوعي - في هذا الشهر (أكتوبر) - فيما إذا كان سيمدد للرئيس لمدة ثلاثة أم لا؟ إضافة لتحديد المهام والمناصب الجديدة؛ حيث يستعر صراع بين فريقين؛ شيوعي محافظ، وليبرالي له مصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولنتائج هذا الصراع دور في رسم نموذج النمو الاقتصادي المتبنى . وفيما يتعلق بالنمو الذي حققته الصين، قال رئيس مجلس الدولة السابق (وين جيا باو) عن أداء الاقتصاد الصيني المبهر: إنه غير مستقر، وغير متوازن، وغير مُنسق، وغير مُستدام، وهذا ما يُسلط الضوء على التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكثيرة، والتحديات التي صاحبت هذا النمو .

التوازن بين نماذج استراتيجيات النمو

اعتمد النمو الاقتصادي الصيني بشكل كبير على التصدير والاستثمار والعمالة الرخيصة، ثم اكتشف الصينيون عيوب الاقتصاد الموجه للتصدير؛ فبدؤوا يبحثون عن نموذج نمو أكثر استدامة، فتوصلوا إلى نموذج جديد للنمو - حسب رأيهم - مُعززاً بالابتكار عن طريق التقليد بداية، لدعم الأسواق المحلية؛ فسرقت التكنولوجيا من الغرب وأعدت استخدامها في صناعاتها، ثم قررت قبل سنوات صنع التكنولوجيا والعلامات التجارية الخاصة بها .

وهذا ما وضع الصين أمام تبني خيار من خيارين :

■ نموذج النمو القائم على التصدير والمدفوع بالاستثمار وهو الخيار القائم .

■ نموذج النمو القائم على الاستهلاك .

أو أن عليها أن تبحث عن نظام اقتصادي جديد أكثر قدرة على الاستمرار؛ فتوجيه موارد الحكومة الصينية نحو دعم الاستثمار قد قوّض التنمية الاجتماعية، وزاد الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء .

■ الخيار الأول: النمو المدفوع بالتصدير؛ عُرف بنموذج التنمية الشرق آسيوي للتصنيع السريع، وهو

يساعد في تحقيق نمو أعلى للإنتاجية، ويضمن استمرار النمو على المدى الطويل . لكنه يحتاج إلى

إحداث إصلاحات هيكلية في البنى التحتية للاقتصاد، تكون موجهة نحو تحقيق الوظائف التالية :

● مصممة لتيسير الانتقال من نموذج النمو التقليدي القائم على العرض، الذي يفترض أن بناء

بنية أساسية صلبة يؤدي تلقائياً إلى نمو الطلب¹ .

¹ أنواع الركود وآليات الخروج منه اقتصاد العرض مقابل اقتصاد الطلب، د. سامر مظهر قنطججي، رابط.

- تشييد البنية الأساسية الخاصة بـ (حقوق الملكية الفعّالة، وإدارة أوضاع الاقتصاد الكلي، وتحسين جودة التعليم، والرعاية الصحية، والأمن، والحد من الفساد).
- تحويل التركيز من تلبية أهداف نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى خلق بيئة تعزز الإبداع والمنافسة. فقوى السوق كفيلاً بتحديد الأسعار وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية.
- تصبح الدولة وكيلاً ووسيطاً لتيسير تنمية نظام اقتصادي مستدام بإنشاء نظام يتصف بالتدخل الأقل، لإتاحة الفرص الأكثر إبداعاً.

■ الخيار الثاني: النمو المدفوع بالاستهلاك؛ يدعمه النمو السكاني السريع، وتداعيات وباء كورونا، وثقافة الاستهلاك، وبه ترتفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحيث أن الصين هي أكبر مُنتج ومُصدر في العالم، واقتصادها المحلي تحول إلى الاستهلاكي؛ فقد وفر ذلك مصدراً بديلاً للنمو المدفوع بأسواق التصدير التي كانت بالغة الأهمية للعقود الأولى من صعود الصين.

وكان الخيار المتبنى: النمو المدفوع باقتصاد السوق تحت سيطرة الدولة والمستند إلى الجودة والإبداع؛ فقد هدفت الخطة الصينية الخمسية الثانية عشرة، والممتدة حتى عام ٢٠١٥، إلى تحويل اقتصاد الصين نحو نموذج نمو جديد أكثر استدامة يستند إلى الجودة والإبداع، ويقبل بنمو ناتج محلي إجمالي بحدود ٧٪ سنوياً، من خلال التحول إلى اقتصاد السوق تحت سيطرة الدولة، وذلك بفتح الاقتصاد أمام الاستثمار المباشر الأجنبي، وإنشاء مناطق اقتصادية للمساعدة في تطوير الصناعات الموجهة للتصدير؛ لرفع نمو "عامل الإنتاجية الكلي للاقتصاد" بحدود ٥-٦٪ بغية اللحاق بالركب وتبني التكنولوجيا والمعرفة العالمية.

فماذا جنت الصين من نموذجها الإبداعي حسب توصيف رئيسها؟

تزامنت الأزمات السياسية السابقة الذكر مع أزمات اقتصادية توالى على الصين؛ كفقاعة الطاقة، ومؤخراً فقاعة العقارات؛ فالصين بعد أن زادت صادراتها بنسبة ٣٠٪، وزاد التوسع العمراني فيها؛ أدى ذلك لزيادة استهلاك الكهرباء بنسبة ١٠٪ ما دفع الحكومة مؤخراً إلى الترشيد؛ كتجريم تعدين البيتكوين ومن ثم تجارتها، واستهلاك الطاقة حتى باتت قطاعات عديدة من المدن تعاني انقطاع التيار الكهربائي لساعات يومياً (يُنظر مقالنا)¹.

¹ قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي، د. سامر مظهر قنطقجي، ٢٠١٥، رابط.

وعليه فإن الصين لم تتحرر سياسياً؛ بسبب طبيعتها السياسية الحاكمة، فرغم نمو اقتصادها وازدياد غناها وتميزه عن غيره فـ ٤٠٪ منه مؤسسات حكومية؛ انقسم المجتمع الصيني إلى فقراء وأغنياء، وبيات الأثرياء يتحكمون بالاقتصاد؛ حتى صار لدى الرئيس الصيني اعتقاد بأن الشركات العملاقة – كشركة علي بابا مثلاً – عليها أن تخصص ١٥٪ من دخلها لتحقيق الرفاهية للمجتمع الصيني. لقد تحولت ثقافة الطبقات الوسطى إلى ثقافة الاستهلاك تشبهاً بالثقافة الأمريكية، وشاعت ثقافة الديون بين الأفراد والشركات، فالشركات جميعها مدينة (يُنظر مقالنا)¹، والمستهلكون يقترضون لينفقوا، وبالتالي فأى أزمة كالأزمة العقارية التي أحدثتها شركة (ايفرجراند) العملاقة؛ سوف تترك السوق الصينية بمختلف قطاعاتها.

إن الطفرة العقارية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ التي تلت دورة الألعاب الرياضية تبعها توسع عقاري في المدن الكبرى، وعمل المضاربون – كعادتهم – على تنشيط سوق العقار، وسرعان ما ارتفعت الأسعار بشكل جنوني ليحصدوا العمولات الكبيرة. وبذلك تجاوزت أسعار البناء أضعاف تكلفته، وهذا جذب المزيد من المستثمرين نحو المضاربة بالعقار؛ حتى فاق عرض الشقق المبنية الطلب عليها، ومما فاقم المشكلة حرمان الشباب من تملك المنازل أو استئجارها. وفي حالة (ايفرجراند)؛ فلديها ١,٦ مليون فدان من المساحات الأرضية قيد الإنشاء ما يعادل ١٠٨ مليون وحدة سكنية مجمدة وكثير منها غير منتهي (غير مشطوبة بلغة أهل المهنة) –؛ وبالتالي فإن أسواق العقار تتجه نحو الركود الذي يسبق الكساد. مما حوّل المدن إلى مدن أشباح؛ فأعادت الحكومة توطين ١٠ ملايين شخص في المناطق الحضرية سنوياً حتى عام ٢٠٢٥ (حسب بلومبرغ).

إذاً؛ يبدو أن الرئيس الصيني ينوي الإطاحة بشركة (ايفرجراند) وبعض أخواتها الكبار ليطيح بالأسعار المرتفعة للعقارات، رغم أن ذلك قد يتسبب بعدوى فقاعات متتالية في أكثر من قطاع؛ خاصة وأن قطاع العقارات يؤثر مباشرة في أسواق الطاقة، والصناعة، والتكنولوجيا، ويؤثر مباشرة بأسواق السلع التي ترتبط به كالاسمنت والحديد ومواد البناء وما يتبعها. ثم إن تراجع سوق العقار مؤداه تراجع سوق الأراضي، فإذا علمنا أن الأراضي تمثل الدخل الرئيسي للحكومات المحلية في الصين، ومنها يُصرف على مشاريع البنى التحتية؛ فإن ذلك مؤذن بأزمة متفاقمة في تلك الحكومات المحلية، ربما تطال كامل الاقتصاد الصيني، ولا يُعلم بالضبط كيف ستصل عدواه للاقتصاد العالمي.

¹ ثقافة الديون واستنساخها، د. سامر مظهر قنطججي، ٢٠١٩، رابط.

أزمة شركة (ايفرجراند) كأنموذج

إن التوقف عند أزمة شركة (ايفرجراند) مهم، لأنها تشبه سقوط (بنك ليمان برذرز) عام ٢٠٠٨، ونموذجها شكل من أشكال النمو المدفوع بالاستثمار الموجه للداخل ليكون الاستهلاك المحلي محركه. وتحكي قصة (ايفرجراند) قصة التحديات العميقة والهيكلية التي يواجهها اقتصاد الصين فيما يتعلق بالديون¹، وحسب بلومبرج، تستعد الأسواق المالية العالمية لتوابع محتملة؛ لأن (ايفرجراند) هي أكبر مُصدرٍ للسندات المقومة بالدولار عالية العائد في الصين والتي تقدر ب ١٥٦ مليار دولار من الديون خارج الميزانية حسب (غولدمان ساكس) وهذه ديون غير معلنة.

وُلدت شركة (ايفرجراند) خلال مرحلة التحول الشيوعي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وهذا غير الثقافة السائدة؛ فبينما كانت الدولة في المرحلة الشيوعية تبني وتؤجر، لم يعد ذلك ممكناً بنهاية القرن الماضي حيث اقتصاد السوق الاجتماعي؛ فالحكومات لا تصلح لممارسة الاقتصاد والتجارة، وهذا ما أوضحه ابن خلدون قبل أكثر من ٦٠٠ عام. بعد ذلك تدخل القطاع الخاص والقطاع الخارجي في الإسكان، تحت راية التوسع العمراني المدعوم بالاقتراض بشكل شبه كلي، لترتفع الأسعار كما ذكرنا وتفسد السوق على الجميع، ويبدو أن الانتقال إلى رأسمالية الدولة سيكون له ما يخصه من أثر سلبي.

لقد صمم مؤسس شركة (ايفرجراند) اسم شركته Evergrande ليكون شعاراً لها، ومعناه (كبيرة دوماً)، وهي توظف ١٢٠ ألف شخص، وتؤمن ٣،٥ مليون وظيفة مؤقتة، ولديها ١،٦ مليون وحدة سكنية غير موزعة؛ فهل انتهى ذلك الشعار لتصبح (دوماً صغيرة)؟

بعد وصول مديونية ميزانية (ايفرجراند) إلى ٣٠٥ مليار دولار وافتضاح أمرها، حيث قُدرت مستحقات الموظفين والعملاء والمصارف بحدود ٢٠٠ مليار دولار والباقي لدائنيها من موردي السلع الأساسية. وبرغم كل ذلك؛ صرف رئيس إدارة الشركة لنفسه ٨ مليار دولار كتوزيعات أرباح للفترة من ٢٠٠٩-٢٠٢٠ وهذا سيناريو مشابه لما حدث في أزمة ٢٠٠٨؛ التي انتهت بأزمة عقارات، وصرف مكافآت كبيرة جداً مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين رغم أخطائهم في الإدارة.

لقد ارتأى الرئيس الصيني إدارة الأزمة بالتحكم بحجم اقتراضها أي بالضغط على سيولة الشركات العقارية وخاصة الكبيرة منها؛ لإعادة تحجيم سوق العقار وشركاته؛ كالاتي:

¹ ماتني بيكينك من وحدة المعلومات الاقتصادية EIU لبي بي سي

- ألا تزيد التزامات الشركة عن ٧٠٪ من أصولها؛ وكمقارنة فإن المعيار الإسلامي يشترط ألا تزيد المديونية عن ٣٣٪ من إجمالي الأصول للحد من خطر السقوط المتتالي (أحجار الدومينو).
- ألا يزيد صافي الديون عن حقوق الملكية؛ لبيان مقدار الرفع المالي، وحسب هذا الشرط قد يبلغ الرفع المالي ١٠٠٪، وهذا خطر جداً على التركيب المالي.
- مدى قدرة التزامات الشركة النقدية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، أي نسبة سيولتها النقدية. وبناء عليه، فإن الشركات التي تلتزم بالشروط الثلاثة يحق لها الاقتراض بمعدل ١٥٪ من ديونها، ومن يلتزم بشرطين ١٠٪ ومن يلتزم بأحدها ٥٪.
- إلا أن تسرب رسالة استنجد (ايفرجراند) التي كانت موجهة للحكومة؛ أدت إلى زعزعة السوق، وحرمانها من الاستفادة حتى من التمويل الخارجي، فتفاقت أزمة سيولتها، واضطرت لبيع بعض أصولها بأسعار بخسة، كما باعت سنداتها بحسومات مغرية وصلت حتى ٧٥٪، وسرحت بعض موظفيها، وطلبت من بعضهم الآخر الاقتراض باسمه الشخصي وإعطاء القرض لها؛ فاشتدت الأزمة وتفاقت.
- لقد ضخت الولايات المتحدة إثر أزمة الائتمان ٢٠٠٨ ما يعادل ٩٠٠ مليار دولار، بينما دفعت الصين أكثر من ذلك في أزمة العقار ٢٠٢٠ حيث ضخت ١،٤ تريليون دولار، وهذا دليل على شدتها؛ بل يُعتقد بأن الأزمة العقارية في ٢٠٠٨ تبدو كلعبة أطفال أمامها.
- إن لانهايار سوق العقار؛ تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، ولن تسمح الحكومة الصينية بحدوثه، بل ستسمح بانهايار شركة أو أكثر بدل انهيار السوق بأكمله، وكأنها تحمي السوق بإسقاط الفقاعة، وهذه سياسة مغايرة لما فعله أوباما عام ٢٠٠٨ حيث كان التدخل الحكومي لحماية السوق بكل مكوناته. ويُقدر حجم سوق العقار في الصين (حسب بلومبرغ) بحدود ٥٦-٦٢ تريليون دولار، وهو يمثل حوالي ٢٨-٣٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وبما أن الصينيين يدخرون أكثر من ٧٠٪ من ثروتهم في الإسكان، وأن ٨ من أصل ١٠ أسر صينية قد وضعت أموالها في العقار، فإن انخفاض أسعار السكن مؤداه انخفاض الثروات، ومن ثم انخفاض الاستهلاك، وبذلك تميل عجلة الاقتصاد إلى الانكماش تمهيداً لدخوله مرحلة الكساد إن استفحل الأمر.

ويبدو أن الحكومة الصينية تحاول التدخل مجبرة، حيث ضخ بنك الشعب الصيني بعض السيولة في النظام المالي، للمساعدة في تعزيز السيولة على المدى القصير وتهدئة الأسواق، وحسب بلومبرغ، وقد بلغ الضخ ٧١ مليار دولار لقطاع البنوك.

إن دوامة الديون هي أشبه بحلقة مفرغة يصعب الخروج منها، ومثال ذلك ما ذكره (بيكينك) بقوله: كانت الصين تحاول بالفعل التخلص من ديونها المتعثرة على الشركات منذ سنوات، وعلى الرغم من أنها أحرزت بعض التقدم قبل الوباء، فإن المهمة غالباً ما تبدو بلا نهاية.

خلاصة القول، إن تخطيط العالم بنماذجه الاقتصادية قائم على التعلم بالممارسة وهذا أمر مكلف ويضحي بمصالح الناس، فلا النظام الشيوعي استمر، ولا النظام الصيني المعدل أفلح، ولا النظام الرأسمالي يخلو من مطبات قاتلة. وتعليقاً على الإصلاحات الصينية؛ وإضافة لما ألقينا له سابقاً بعدم صحة تدخل الدولة في الاستثمار فإن حلول الاقتصاد الإسلامي أكثر نجاعة وصحة، ومثالها:

- تباع الحكومات المحلية الصينية الأراضي لتمويل نفقات البنى التحتية التي تخصصها، أما الحل الإسلامي فيكون بإحياء الأرض الموات، مما يحقق دخلاً جاريًا للخزانة العامة (جربة بيت المال حسب رأي عمر رضي الله عنه) مع بقاء ملك العين للخزانة العامة لتعيد استثماره بشكل مستمر وهذا شبيه بـ BOT.
- ما وصلت إليه التجربة الصينية الطويلة: أن قوى السوق كفيلة بتحديد الأسعار وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية، وقد جاء بهذا صلى الله عليه وسلم حين قال: (لا يبيع حاضر لباد، دَعُوا النَّاسَ يُرْزَقُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ)، فبعد أن تتحقق الشفافية في الأسواق يكون الناس أحراراً في الشراء والبيع ما داموا راضين، وعلى الحاكم أن يضمن عدالة توزيع المعلومات السوقية لجميع الأطراف بمنع الغش والسرقة وما شابه.
- الحد من حجم الديون، وقد فسر الفقهاء حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بنهيهِ عن بيع الكالئ بالكالئ؛ بأن لا تباع أسهم أي شركة بلغت ديونها ثلث أصولها، بينما جنحت الصين إلى نسبة ٧٠٪. كما ورد في الحل الصيني لمشكلتها. علماً أن حكومتها المركزية هي التي عززت قطاع العقارات؛ عندما ارتأت ضرورة تحقيق مقاطعاتها المحلية لنمو اقتصادي بنسبة ٦.٥٪، وقد تبين أن بناء الأبراج السكنية كان يهدف لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، سواء احتاج الناس ذلك أم لا مع تمويل كل شيء بالديون.

— إلغاء الربا نهائياً، فعجز (ايفرجراند) عن سداد فوائد ديونها البالغة ٨٤ مليون دولار أسبوعياً؛ إثبات واضح عن الحلقة المغلقة للديون وصيرورتها إلى الإفلاس المشين، وقد أمر الله تعالى بشطب الربا نهائياً بقوله: **إِنْ تَبُيْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ** (البقرة: ٢٧٩).

— لا بد من جعل يد مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية يد ضمان في حالة المخالفات التي تتعدى حقوق المساهمين والعملاء، ولا يكفي أن تبقى يدهم يد أمان. وهذا ما أوضحته أزمة ٢٠٠٨ الأمريكية وأزمة العقار ٢٠٢٠ الصينية.

لقد إنهار الاتحاد السوفياتي من الداخل دون عدوان خارجي عليه، رغم ضخامة دوله وقدراته العسكرية، وهذا مثال لأثر الفساد الذي ينخر الأنظمة وهو ذاته فساد الرؤية والرأي الذي يمثل الجزء الأهم في حدوث الانهيار، وعلى الصين أن تعتبر بما حصل لشقيقتها الشيوعية التي أفل نجمها، وهذا الخطر يهدد الجميع بلا استثناء؛ كما حصل في حركة السترات الصفراء في فرنسا¹ التي مازالت آثارها جاثمة على صدر اقتصادها. وعلاج كل ذلك يكون بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب دون موارد، لقوله صلى الله عليه وسلم: **(إِذَا ضَيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِذَا أُسْنِدَ الْأَمْرَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ)**.

حماة (حماها الله) في ٣ ربيع الأول ١٤٤٣ هـ الموافق ٩ تشرين أول /أكتوبر ٢٠٢١ م

المصادر:

١. كيف حطمت الصين النموذج الآسيوي؟، منى عوض، ٢٦-٦-٢٠٢١، جريدة البورصة، مقابلة مع جدهون راتشمان وهو صحفي بريطاني، أصبح المعلق الرئيسي للشؤون الخارجية في فاينانشيال تايمز، رابط.
٢. الصين ومسار النمو إلى الأسفل، أندرو شنغ وشياو غنغ، ٢-٩-٢٠١٣، صحيفة الجريدة، رابط.
٣. النموذج الاقتصادي الصيني - شي جين بينغ يعيد اختراع رأسمالية الدولة، د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.
٤. أنواع الركود وآليات الخروج منه اقتصاد العرض مقابل اقتصاد الطلب، د. سامر مظهر قنطقجي، ٢٠٢٠، رابط.
٥. المرتدون عن المعتقد وتخليهم عن مذهبهم الاقتصادي: إعادة تشكيل الرأسمالية الأمريكية ورأسمالية الدولة في الصين الشيوعية، ٢٠٢٠، د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.
٦. قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي، د. سامر مظهر قنطقجي، ٢٠١٥، رابط.
٧. ثقافة الديون واستنساخها، د. سامر مظهر قنطقجي، ٢٠١٩، رابط.
٨. السترات الصفراء تزيد عري النظام المالي العالمي؛ مقترحات مورييس آلي وحلول الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٨، د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.

9. 5 things to know about the Evergrande crisis: A simple breakdown, Michelle Toh, CNN Business, 30 Sep 2021, [Link](#).
10. Evergrande Debt Crisis Is Financial Stress Test No One Wanted 23 Sep 2021, Bloomberg, [Link](#).
11. China: What is Evergrande and is it too big to fail?, 29 Sep 2021, BBC, [Link](#).
12. Wolf Richter, How China's Model of Dictated Economic Growth Blew Up, Oct 22, 2021, [Link](#).

١ السترات الصفراء تزيد عري النظام المالي العالمي؛ مقترحات مورييس آلي وحلول الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٨، د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.

مؤشر رأس المال العامل ودوره في تحديد وعاء الزكاة

د. فؤاد بن حدو

دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية - جامعة الشهيد أحمد زبانة - غليزان - الجزائر

تعتبر الزكاة ضريبة مالية وركن من أركان الإسلام ومن ضرورات الإيمان فرضها الله سبحانه وتعالى في أموال القادرين باعتبارها حق للفقراء والمساكين على كل مبلغ النصاب الشرعي. فالشركات والمؤسسات الاقتصادية ليست بمنأى عن ذلك باعتبار أن من أهداف نشأتها هو تحقيق الربح؛ فهم ملزمون إذن بإخراجها في ظل وجود قوائم مالية محاسبية تضبط وتحدد أصول وخصوم الشركة سنوياً. ومن خلال ما تم ذكره نتضح لنا معالم إشكالية البحث الموسومة بـ "كيفية تحديد وعاء الزكاة من خلال مؤشر رأس المال العامل؟". وقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية نراها كافية ووافية في الإمام بهذا الموضوع وهي مقسمة كالآتي: مفهوم الزكاة ولأحكامها، ومقادير الزكاة، والميزانية المالية ومؤشر رأس المال العامل.

المبحث الأول: مفهوم الزكاة في الإسلام

الزكاة لغة: هي البركة والنماء والطهارة والصلاح وصفوة الشيء¹. واصطلاحاً: هي إعطاء جزء من النصاب إلى فقير ونحوه غير متصف بمانع شرعي يمنع من الصرف إليه².

وهي تعتبر ركن ثالث من أركان الإسلام وأدلة مشروعيتها ثبتت قطعية من الكتاب والسنة والإجماع.

■ القرآن الكريم: في قول الله تعالى: **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ** (سورة البقرة، الآية ٤٣)، وقال

أيضاً: **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا** (سورة التوبة، الآية ١٠٣)، وقال سبحانه

أيضاً: **فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** (سورة التوبة، الآية

١٠٥).

■ السنة النبوية المطهرة: عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر الخطاب رضي الله عنهما، قال سمعت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: **(بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ. شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ**

¹ إبراهيم مصطفى وآخرون، "المعجم الوسيط"، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمجمعات وإحياء التراث، دط، ص ٤٤٠.

² محمد بن علي بن محمد الشوكاني، "نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار - شرح منتقى الأخبار" المجلد الجزء الرابع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٩٩م، ص ١٢٤

مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ. وَإِقَامِ الصَّلَاةِ. وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ. وَحَجِّ الْبَيْتِ. وَصَوْمِ رَمَضَانَ¹. وعن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أيضا: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ. فَإِذَا فَعَلُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا. وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ)².

■ الإجماع: فقد أجمع علماء الأمة الإسلامية على مشروعية الزكاة منذ عهد الصحابة إلى يومنا هذا³.

حكم مانعها: تعتبر الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمس، فمن جحد وجوبها فهو كافر، ومن منعها أخذت منه قهراً، فإن امتنع قوتل حتى يؤديه⁴، لقول سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه في قتاله لمانعي الزكاة: واللّه لو منعوني عقلاً كانوا يؤدّونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها⁵، وقد وافقه الصحابة على ذلك فكان إجماعاً لهم.

مصارف الزكاة: وهي محددة في القرآن الكريم؛ لقوله تعالى: **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** (سورة التوبة، الآية ٦٠).

شروط وجوب الزكاة:

١. الإسلام: فلا زكاة على كافر بإجماع، لأنه ليس من أهل الطهر⁶.

1 "صحيح مسلم"، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى، حديث رقم: ٢١.
 2 "صحيح مسلم"، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله... حديث رقم: ٢٥
 3 عبد الإله بن محمد بن أحمد الملا، عزت شحاته كرار، "النظام المالي والاقتصادي في الإسلام"، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، دار المعام الثقافية للنشر والتوزيع، الاحتساء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٨١.
 4 أبي القاسم محمد بن جزي الكلبى، "القوانين الفقهية"، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، دت، ص ١١٣.
 5 "صحيح البخاري"، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا الى الردة، حديث رقم: ٦٥٢٦.
 6 أبي القاسم محمد بن جزي الكلبى، "القوانين الفقهية"، مرجع سابق، ص ١١٣.

ب. الحرية: فلا تجب في المذهب مالكي على عبد ولا على من فيه بقية رق ولا على سيده، وفقاً لابن حنبل. وقال الشافعي وأبو حنيفة: "زكاة مال العبد على سيده". وقال الظاهرية: "على العبد في ماله"¹. ونوه أن العبودية قد قضى عليها الإسلام فلا تجدها في زماننا².

ج. الملك التام: ومعناه أن يكون المال مملوكاً لصاحبه مستقراً عنده³.

د. ملك النصاب: والنصاب هو: "القدر الذي رتب الشارع وجوب الزكاة على بلوغه"، فمن لم يملك شيئاً كالفقير فلا شيء عليه، ومن ملك ما دون النصاب فلا شيء عليه، والنصاب يختلف من مال إلى مال⁴.

هـ. الفضل عن الحوائج الأصلية: بمعنى أن يكون النصاب فاضلاً عن الحاجات الضرورية التي لا غنى للمرء عنها؛ من مأكّل ومشرب، وملبس ومسكن ومركب، ونفقة على الزوجة والأبناء،... الخ⁵.

و. النماء: ومعناه أن ينمو المال ويزداد بالفعل أو يكون قابلاً للزيادة، كالأنعام التي تتوالد والزروع التي تثمر، والتجارة التي تزداد، والنقود التي تقبل النماء، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ)⁶. قال الإمام النووي الشافعي رحمه الله: "هذا الحديث أصل في أن أموال القينة - المعدة للاقتناء - لا زكاة فيها".

تمام الحول: لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول)⁷. فالحول يتعلق بالموجودات النقدية والتجارية والأنعام سنة قمرية ٣٥٤ يوماً. وفي حال مراعاة السنة الشمسية الموجودات النقدية والتجارية تكون نسبة الزكاة (٥٧٧.٢٪) أما بالنسبة للسنة الكبيسة فتحسب النسبة على (٥٧٧.٥٪)، أما الزروع والثمار فلا ينظر فيها للحول، والعبرة بحصاها قوله

1 نفس المرجع، نفس الصفحة.

2 انظر الصفحة الرسمية لصندوق الزكاة، الرابط: <https://www.zakatfund.gov.ae>، تاريخ الاطلاع: ٢١/٠٨/٢٠٢١

على الساعة: ٢٠ سا و٤٩ د.

3 مرجع سابق، <https://www.zakatfund.gov.ae>.

4 نفس الرابط.

5 محي الدين الأصغر، "زكاة الأموال النقدية والشركات والأسهم والاستثمارات المختلفة المعاصرة"، المكتب الإسلامي، بيروت - دار الاشراف، الدوحة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧م، ص ٢٢.

6 صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ليس على المسلم في عبده صدقة، حديث رقم: ١٣٩٥.

7 جامع الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول، حديث رقم: ٩٦٩.

تعالى: **وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ** (سورة الأنعام، الآية ١٤١). وكذلك المعادن والركاز فالعبرة باستخراجها¹.

المبحث الثاني: مقادير الزكاة

الثروة النقدية (الذهب والفضة): وتتكون من النقدين الذهب والفضة، لقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَأَطْهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ** (سورة التوبة، الآية ٣٤ - ٣٥).

1. نصاب الزكاة فيهما: روى علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: **(فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا خَمْسَةٌ دَرَاهِمٍ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ يَعْنِي فِي الذَّهَبِ حَتَّىٰ يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا فَإِذَا كَانَتْ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ)**².

2. نصاب الذهب: ونصاب الذهب عشرون ديناراً، وفيها ربع العشر (٢.٥٪)، وبما أن التعامل أصبح العملة الورقية المرتبطة برصيد الذهب، فإنها تقدر بما يعادل عشرين ديناراً من الذهب، فإن بلغت النصاب وجب فيها الزكاة³. ومنه فإن نصاب الذهب يكون على النحو التالي: نصاب الذهب: ٤.٢٥ غ × ٢٠ دينار = ٨٥ غ.

3. نصاب الفضة: ونصاب الفضة مائتا درهم، وفيها ربع العشر (٢.٥٪) فإذا بلغت النصاب وجب فيه الزكاة⁴. ومنه فإن نصاب الذهب يكون على النحو التالي: نصاب الفضة: ٢.٩٧٥ غ × ٢٠٠ دينار = ٥٩٥ غ.

1 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "المعايير الشرعية: ١ - ٤٨"، المنامة - البحرين، ط٤، ٢٠١٤، ص ٥٧٣.

2 "سنن أبي داود"، كتاب الزكاة، باب زكاة السائمة، حديث رقم: ١٥١٤.

3 حسن حنفي سري، "الاقتصاد الإسلامي - مبادئ وخصائص وأهداف" مركز الاسكندرية للكتاب الازاريطة، ط٤، ١٩٩٩م، ص ٩٥.

4 نفس المرجع، نفس الصفحة.

العملة الورقية (النقود): إن العملة الورقية قد أصبحت ثمنًا، وقامت مقام الذهب والفضة في التعامل بها تقوم الأشياء في هذا العصر، لاختفاء التعامل بالذهب والفضة، كما أن النفوس تطمئن بتمويلها وادخارها، ويحصل الوفاء والإبراء العام بها، رغم أن قيمتها ليست في ذاتها وإنما في أمر خارج عنها، وهو حصول الثقة بها كوسيط في التداول والتبادل، وذلك هو سر تعلقها بالثمنية. ومما يؤيد القول بثمنيتها أنها إذا زالت عتتها الثمنية أصبحت مجرد قصاصات ورق لا تساوي بعد إبطالها شيئاً مما كانت تساويه قبل الإبطال. وعلى هذا يكون لها حكم النقدين (الذهب والفضة) مطلقاً، لأن ما يثبت للمبدل، يثبت للمبدل أيضاً¹. وهذا ما ذهب إليه المجمع الفقهي الإسلامي بشأن العملة الورقية في دورته الخامسة سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م بمكة المكرمة².

زكاة الزروع والثمار: نصاب الزروع والثمار خمسة أو سق وتعادل ٦٥٣ كغ، ولا يراعي الحول بالعبارة بالحصاد، ومقدار زكاته العشر ١٠٪ فيما ليس له مؤونة السقي، ونصف العشر ٥٪ فيما له مؤونة، وثلاثة أرباع العشر ٧.٥٪ فيما يسقى مشتركاً. تضم الأنواع من الجنس الواحد، في حساب النصاب كأنواع الحبوب وأنواع الثمار، ولا يضم جنس لآخر، فينفرد كل جنس بنصابه ولا أثر لاختلاف أماكن الزروع والثمار المملوكة للمؤسسة أو الشركة. يجوز اعتماد الخرص (تقدير الخبراء) عند صلاح الزروع والثمار، مع حسم الربع أو الثلث وتركه لصاحب الزرع ثم يتم التصرف فيها، وتخرج الزكاة حسب الخرص بعد التجفيف ويجوز إخراج القيمة. لا تدخل في الموجودات الزكوية الأعمال قيد التنفيذ في المنشآت المتعلقة بالزراعة. لا تدخل في الموجودات الزكوية مستلزمات الإنتاج، مثل: الأسمدة والأدوية، ولا تحسم إلا إذا تم الحصول عليها بالاستدانة. لا تدخل في الموجودات الزكوية مواد التغليف والتعبئة. ولا تحسم من الموجودات الزكوية مصروفات الري، ولا مصروفات إصلاح الأرض والقنوات والتربة. وتحسم من الموجودات الزكوية نفقات الإيصال للمستحقين. والأرض المستأجرة للزراعة زكاة زروعها على المستأجر، وفي حال الزراعة أو المساقاة والمغارسة زكاتها على الطرفين بالنسبة والتناسب³.

1 محي الدين الأصغر، "زكاة الأموال النقدية والشركات والأسهم والاستثمارات المختلفة المعاصرة"، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧.

2 أحمد حسن، "الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها واحكامها"، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م، ص ٢١٢.

3 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "المعايير الشرعية: ١ - ٤٨"، مرجع سابق، ص ٥٨٠.

زكاة المعادن: تشمل المعادن كل ما يستخرج من الأرض والبحر من المعادن السائلة أو الجامدة أو الغازية. نصاب المعادن ما تبلغ قيمته: ٨٥ غ من الذهب ويراعي النصاب فيما يستخرج تبعاً، دون ترك، فإذا انقطع الاستخراج لأكثر من المعتاد يراعي النصاب عند استئنافه، والمقدار الواجب إخراجه: ٠.٢٠٥٠٪. إن كان ما يستخرج من المعان مملوكاً للدولة لا زكاة فيه، وإن كان ما يستخرج على غير ملكها فهو لمستخرجه وفيه الزكاة. ما يستخرج من البحر من لؤلؤ أو المرجان أو السمك بقصد المتاجرة فإنه يزكى زكاة عروض التجارة¹.

زكاة الأنعام: وهي لما يتخذ منها للدرّ والنسل، ويشترط السوم (الرعي من الكلاً المباح) أكثر العام لزكاة الأنعام، أما إن اتخذت للتجارة فتزكى زكاة عروض التجارة. لا عبء بتفرق الأنعام في أماكن مختلفة مع وحدة الملكية وتعتبر الخلطة فتعامل الأنعام المملوكة لأكثر من واحد معاملة ملك الواحد إذا حصل الاشتراك في المرافق. الأنعام المتخذة للتجارة تزكى زكاة عروض التجارة بقيمتها السوقية للبيع. الأنعام العاملة وهي المستخدمة في حرث الأرض لسقي أو الحمل لا تدخل في الموجودات الزكوية. لا تجب الزكاة في الحيوانات الأخرى من غير الأنعام إلا أن تتخذ للتجارة، أما إذا اتخذت للإنتاج وليس للمتاجرة فلا تدخل في الموجودات الزكوية. المنتجات الناشئة عن الحيوانات مثل: اللبن والصوف أن قصد بها التجارة زكيت مثل: عروض التجارة. لا زكاة في الخيل والبغال والحمير وسائر الحيوانات المتخذة للاستعمال أو للزينة إلا إذا كانت للمتاجرة. لا زكاة في الدجاج المنتج، ويعامل كالمستغلات. الدجاج اللحم والبيض المعد للبيع والحليب ومخزون الثروة الحيوانية يزكى زكاة عروض التجارة إذا اتخذ للتجارة².

زكاة الشركات (الثروة التجارية والصناعية): يقصد بزكاة الثروة التجارية جميع الأموال التي اشترت بنية المتاجرة بها، سواء بالاستيراد الخارجي أو الشراء من السوق المحلية، وسواء كانت عقاراً أو مواد غذائية أو زراعية أو مواشي أو غيرها وقد تكون بضائع في محل تجاري لفرد أو لمجموعة أفراد، وهذه الأموال يطلق عليها عروض التجارة. أما المؤسسات التي يقتصر عملها على الصناعة للآخرين، فلا تعد أدواتها التي تستعملها من عروض التجارة، كما هو الحال في الشركات التي تخصص في أعمال المقاولات في البناء والإنشاء ونحو ذلك من تجارة وحدادة فهي صناعية وإن لم يطلق هذا الاسم عليها، فلو اشترت هذه

¹ نفس المرجع، ص ٥٨١.

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "المعايير الشرعية: ١ - ٤٨"، مرجع سابق، ص ٥٨١.

الشركات الصناعية بضائع ومواد يقصد بيعها بعد تصنيعها فإن هذه المواد تعتبر عروضاً تجارية وتزكى قيمتها خالية من الصناعة¹.

المبحث الثالث : الميزانية المالية ومؤشر رأس المال العامل

أهمية القوائم المالية :

قائمة الميزانية المالية (المركز المالي) : نظراً لتعلق الزكاة بملكية موجودات زكوية فإن العبرة في حسابها للشركة بالبيانات الواردة في قائمة المركز المالي للشركة المشتملة على الموجودات والمطلوبات وما يتعلق بها من مخصصات .

قائمة الدخل : قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) ليست أساساً لحساب الزكاة، ولكن يرجع إليها في الموجودات الثابتة الدارة للدخل لمعرفة إيرادها أو ربحها، ولا يشترط في وجوب الزكاة كون الشركة رابحة، ولا يمنع من وجوب كونها خاسرة بل تجب الزكاة عليها، ما لم يستغرق المطلوبات على الشركة (الدائنون) موجوداتها .

الميزانية المالية وأهميتها :

١ . مفهومها : تعرف الميزانية على أنها قائمة توضح أصول والتزامات وحقوق الملكية للمؤسسة في أي لحظة معينة . وهي بذلك تعتبر من أهم القوائم المالية للمؤسسة نظراً لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها . لذلك، يجب أن يكون إعدادها بصورة صحيحة ودقيقة حتى يكون تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة صادقاً وصحيحاً .

٢ . أهميتها : تكمن أهمية المركز المالي في توفيره لمعلومات تفيد في قياس كل من سيولة الشركة وقدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل، فضلاً عن تقييم درجة مرونتها المالية ومستوى تطور حجم نشاطها من خلال تطور هيكل أصولها وحجم ونوعية مواردها الاقتصادية².

¹ https://www.zakatfund.gov.ae/zfp/web/Page_CompanyCalculation.aspx ، تاريخ الاطلاع:

٢٠٢١/٠٨/٢٣ على الساعة: ١٦ سا و ١٠ د.

² فؤاد بن حدو، " البنوك الإسلامية وآلية احتسابها للزكاة"، بحث مقدم للملتقى الوطني الموسوم بـ: "زكاة الشركات بين النظرية والتطبيق"، بالمركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، ص ٠٩ .

٣. عناصر قائمة المركز المالي : تتكون قائمة المركز المالي من الأصول والخصوم التي تقيد بقيمتها الصافية الحقيقية وتصنف وفق معيار الزمن (درجة السيولة / الاستحقاق) إلى أصول جارية وأصول غير جارية، خصوم جارية وخصوم غير جارية.

٤. الأصول : يقصد بالأصول في تعريفها المبسط كل ما تقوم المنشأة بامتلاكه وكل ما يمثل حق للمنشأة لدى الغير. وتصنيف عناصر الأصول في الميزانية المالية يتم على أساس مبدأ السيولة المتصاعدة، أي من أبطأ درجة سيولة إلى أسرع درجة سيولة. وهي كالآتي :

- أصول غير جارية (ثابتة) : هي الأصول المادية والمالية والمعنوية التي تكون مدة بقائها في الشركة أكثر من سنة ودرجة سيولتها جد منخفضة.

- أصول جارية (متداولة) : تشكل مجموعة من العناصر المتجددة وفي حالة تغيير مستمر ودرجة سيولتها جد مرتفعة، وتشمل البنود التالية: المخزون، والحسابات المدينة، والاستثمارات القصيرة الأجل، والمصروفات المدفوعة مقدماً وخزينة الأصول.

٥. الخصوم : يقصد بالخصوم (الالتزامات) كل حق مالي على المنشأة للغير، فإذا كان هذا الحق للشركاء أو المساهمين سميّ حقوق الملكية، أما إذا تعلق هذا الحق بالغير فإنه يسمى التزام. وتصنيف عناصر الخصوم في الميزانية المالية يتم على أساس مبدأ الاستحقاق المتصاعد، أي من أبطأ درجة استحقاق (حقوق ملكية) إلى أسرع درجة استحقاق (خزينة الخصوم). وهي كالآتي :

- موارد دائمة : تنقسم إلى حقوق الملكية (الأموال الخاصة) : تتمثل في حصة المساهمين في أصول الشركة. وخصوم غير جارية (ديون متوسطة وطويلة الأجل) : وهي الالتزامات التي لا يتوقع تسديدها أو تصفيتها خلال الدورة التشغيلية الجارية.

- خصوم جارية (ديون قصيرة الأجل) : هي عبارة عن التزامات يتم تسويتها خلال الدورة التشغيلية الجارية (دورة الاستغلال) للشركة¹.

¹ فؤاد بن حدو، "محاضرات في مقياس التحليل المالي"، لطلبة السنة الثالثة علوم تسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة الشهيد احمد زبانه، غليزان، الجزائر، <http://elearning.univ-relizane.dz/moodle/course/index.php?categoryid=11>

الجدول رقم (٠١) : الميزانية المالية (المركز المالي)

المبلغ	الخصوم (التزامات)	المبلغ	الأصول (الموجودات)
-	موارد دائمة:	-	أصول غير جارية (ثابتة):
-	- حقوق الملكية (أموال خاصة):	-	أصول جارية (متداولة):
-	- خصوم غير جارية (د.م.ط.أ.):	-	
-	- خصوم جارية (د.ق.أ.):	-	
-	المجموع	-	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث

التحليل المالي والمؤشر رأس المال العامل :

مفهوم التحليل المالي أنه دراسة للمعطيات والمعلومات المحاسبية باستخدام مجموعة من الأدوات (المؤشرات، النسب المالية، رأس المال العامل، الجداول...)، لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بتاريخ معين وتحديد نقاط القوة بهذا المركز وتدعيمها أكثر، أو نقاط الضعف ومعرفة مسبباتها لمعالجتها مستقبلاً.

ورأس المال العامل: هو " ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أو ذلك الجزء من الأصول الجارية غير الممول بالخصوم الجارية ". أما أهميته: فلأنه من أهم مؤشرات التوازن المالي، ومن أكثر أدوات المستعملة في التشخيص المالي للمؤسسة والحكم على مدى توازنها خاصة على مدى القصير. وأنواعه: رأس المال العامل الصافي، رأس المال العامل الخاص، رأس المال العامل الإجمالي، رأس المال العامل الأجنبي. أما رأس المال العامل الصافي (محل الدراسة): فهو هامش الأمان والضمان وفائض للأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة. واحتسابه يكون بإحدى الطريقتين¹:

من أعلى الميزانية = موارد دائمة - أصول غير جارية.

أو

من أسفل الميزانية = أصول جارية - خصوم جارية.

¹ فؤاد بن حدو، " جدول مؤشرات التوازنات المالية وفق منظور سيولة/ استحقاق"، لطلبة السنة الثالثة علوم تسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة الشهيد احمد زبانه، غليزان، الجزائر، <http://elearning.univ-relizane.dz/moodle/course/index.php?categoryid=11>

الميزانية المالية لشركة ORSIM SPA وطريقة احتسابها للزكاة :

الجدول رقم (٠٢) : الميزانية المالية لشركة ORSIM SPA السنة: ٢٠١٦م

المبلغ	الخصوم (التزامات)	المبلغ	الأصول (الموجودات)
٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	رؤوس الأموال الخاصة: رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به	٨٣٤٦٩٦٧.٠١	أصول غير جارية: فريق بين الاقتناء - المنتج أو السلبى
١٧٦٣٤٨٧٤٥.٠٣	علاوة واحتياطات - احتياطات مدمجة	٣٧.٣٧٣٤٩٨.٦١	تثبيات معنوية
٣٢٧٤٦٦.٧.٥٢	فوارق إعادة التقييم	٢٦.٣٣٣١١١.٨٩	تثبيات عينية
(- ٣٨٢٩٦٢.٩.٥٩)	فارق المعادلة	٢٨٩٤٢٥١٢٤.٠٣	أرضي
٩٢.٧٩٩١٤٢.٩٦	نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجموع		مباني
١٠.١٩٢.٦٩٧.٤٢	رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد	١٠٠٠٠٠٠٠	تثبيات عينية أخرى
٥٨٥٦٧٤١.١٦	حصة الشركة المدمجة	٧٠.٨٩٠.٤.٨٨	تثبيات ممنوح امتيازها
٢٣٣٧٧٥١٨.٩٥	حصة ذوي الأقلية	٤٥٢٩٩٤٤.٧٤	تثبيات مالية
١٠.٣١١٥٤٩٥٧.٥٣	المجموع (١)	٩٣٥٣٧.٦٢.١٥	سندات موضوعة موضع معادلة
٤٢٢٦٨٣٣٢٧.٣٠	الخصوم غير الجارية		مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
٥٥٨٤٤١٩٤.٥٠	قروض وديون مالية	٩٨٧٢٥١٦٣٩.٠٨	سندات أخرى مثبتة
٣٨٩٣٦٩٣.١.٩٧	ضرائب مؤجلة ومرصود لها	٨٠٧.٩٠.١٣٨.٢٦	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
٣١.٨٣٦٧١٥.١٥	ديون أخرى غير جارية	٢٥.٥٢٢.٧٧.٨٧	ضرائب مؤجلة على الأصول
١١٧٨٧٣٣٥٣٨.٩٢	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقاً	٣٦٨٧١٩٦٨.٢٦	مجموع الأصول غير الجارية: أصول جارية:
	مجموع الخصوم غير الجارية (٢)		مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
	الخصوم الجارية		حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن
	موردون وحسابات ملحقة		المدينون الآخرون
	ضرائب	١١٣٥٨١١٩٥.٧٩	الضرائب وما شابهها
	ديون أخرى	٢١٩٥٣١٧.١٩.٢٦	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
	خزينة سلبية		الموجودات وما شابهها
	مجموع الخصوم الجارية (٣)		الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
			الخزينة
			مجموع الأصول الجارية:
٣١٣.٦٨٧٦٣٩.٤١	المجموع العام للخصوم	٣١٣.٦٨٧٦٣٩.٤١	المجموع العام للأصول

المصدر: وثائق مسلمة من قبل شركة صناعة البراغي بواد رهيو، غليزان - دولة الجزائر -

إعداد الميزانية المالية المختصرة :

الجدول رقم (٥٣) : الميزانية المالية المختصرة

النسبة	المبلغ	الخصوم (التزامات)	النسبة	المبلغ	الأصول (الموجودات)
٪٦٢	١٩٥١٩٥٤١٠٠.٤٩	موارد دائمة	٪٣٠	٩٣٥٣٧٠٦٢٠.١٥	أصول غير جارية
٪٣٨	١١٧٨٧٣٣٥٣٨.٩٢	خصوم جارية	٪٧٠	٢١٩٥٣١٧٠١٩.٢٦	أصول جارية
٪١٠٠	٣١٣٠٦٨٧٦٣٩.٤١	مجموع الخصوم	٪١٠٠	٣١٣٠٦٨٧٦٣٩.٤١	مجموع الأصول

احتساب قيمة الزكاة الواجبة الأداء : تحديد الوعاء الزكاة :

حساب رأس المال العامل : لاحتساب وتحديد وعاء الزكاة في الميزانية المالية الواجب إخراجها؛ يتطلب منا

احتساب رأس المال العامل أسفل الميزانية . وبالتالي ستكون المعادلة على النحو التالي :

رأس المال العامل = أصول جارية (متداولة) - خصوم جارية (د.ق.أ)

رأس المال العامل = ٢١٩٥٣١٧٠١٩.٢٦ - ١١٧٨٧٣٣٥٣٨.٩٢

رأس المال العامل = ١٠١٦٥٨٣٤٨٠.٣٤ د. ج.

مقدار الزكاة الواجبة الأداء : بعد تحديد وعاء الزكاة والممثل في رأس المال العامل . سنقوم بضرب قيمته

في معدل الزكاة مع مراعاة طبيعة السنة . وبما أن سنة ٢٠١٦ م هي سنة كبيسة أي أن عدد أيامها ٣٦٦

يوم فإن معدل الزكاة سيكون (٪٢.٥٧٧٥) .

مقدار الزكاة الواجبة الأداء = رأس المال العامل (الوعاء الخاضع للضريبة) × معدل الزكاة

مقدار الزكاة الواجبة الأداء = ١٠١٦٥٨٣٤٨٠.٣٤ × ٪٢.٥٧٧٥

مقدار الزكاة الواجبة الأداء = ٢٦٢٠٢٤٣٩.٢١ د. ج.

وبالتالي فإن مقدار الزكاة الواجبة الأداء للشركة في سنة ٢٠١٦ م والذي سيعطى إلى أصحابه في سنة

٢٠١٧ م هو : ٢٦٢٠٢٤٣٩.٢١ د. ج. بناء على النصاب الذي تم تحديده من قبل وزارة الشؤون الدينية

الجزائرية سنة ٢٠١٦ والمقدر بـ: ٤٥٠٥٠٠ د. ج.

يتضح من خلال هذا البحث أن الزكاة هي ضريبة مالية وفريضة إسلامية . وجبت على من بلغ النصاب

إخراجها سواء كان شخص طبيعي أو معنوي . وأن تحديد الوعاء الزكوي ومعادلة حساب الزكاة جاءت بناء

على مقولة ميمون بن عمران رضي الله عنه . والشركات التجارية هي ملزمة بإخراج الزكاة كل سنة بالاستعانة في ذلك على مؤشر رأس المال العامل أدنى الميزانية المالية والذي يمثل الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية التي لها علاقة بدورة الاستغلال .

أسواق المال بين الفكر الاقتصادي والشريعة الإسلامية

أحمد غزالة

كاتب وباحث في الاقتصاد الإسلامي



لا يمكن لكاتب في الفكر الاقتصادي أن يتجاهل طبيعة الأسواق في الحياة الاقتصادية، وبتتبع الأنشطة الاقتصادية نجد أنها تقوم على نوعين من الأسواق.

يتمثل النوع الأول في الأسواق الحقيقية، والتي يتم التعامل فيها على السلع الملموسة مثل الآلات والمعدات والسيارات والأجهزة، والمواد الغذائية... إلخ، وكذلك يتم التعامل فيها على الخدمات مثل الاتصالات والمواصلات والاستشارات وغير ذلك من الخدمات، بينما يمثل النوع الثاني من الأسواق والذي يأت هذا البحث لإلقاء الضوء عليها؛ لأهميتها البالغة في الحياة الاقتصادية وهي أسواق المال، فهي تمثل شرايين الاقتصاد التي تغذيه بالأموال اللازمة لاستمرارية عمله بشكل سليم، فلو تم تشبيه الاقتصاد بجسم الإنسان فإن الأموال تمثل الدماء اللازمة لحياة هذا الجسم، ولا يمكن لهذه الدماء أن تتدفق داخل الجسم بلا شرايين تتدفق من خلالها، ومن هنا تمثل أسواق المال تلك الشرايين، فكلما كانت هذه الشرايين سليمة ومنتسعة انعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد، وتختلف طبيعة هذه الأسواق داخل النظام الاقتصادي التقليدي عنها من خلال النظام الاقتصادي الإسلامي، وهذا ما ستتم محاولة توضيحه تفصيلاً.

أولاً: التعريف بأسواق المال

هي القنوات التي تنساب من خلالها الفوائض النقدية من أصحاب هذه الفوائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي التي تكون في حاجة إلى هذا الفائض كمورد للتمويل، ويمكن بلغة أخرى أن نعرف أسواق المال أنها مكان يلتقي فيه المتعاملين من أصحاب الفوائض النقدية مع متعاملين آخرين في حاجة لهذه الفوائض لتوجيهها نحو الاستثمار.

ويلاحظ على هذا التعريف أن هذه السوق تعتنى بعملية التمويل أياً كان نوعها سواء كانت قروض أو صكوك مالية، وأياً كان مدتها سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، أو الحقوق المترتبة عليها سواء ملكية

أو مديونية، أو وسيلة الاتصال بين طرفيه سواء مباشرة أو غير مباشرة، وأي كانت طبيعة طرفي المعاملة سواء كانوا أشخاص طبيعيين كالأفراد أو أشخاص معنويين كالشركات .

ثانياً : أقسام سوق المال

تقسم أسواق المال إلى نوعين؛ يتميز كل نوع منها بخصائص معينة، هما: سوق النقد، وسوق رأس المال، وسوف نحاول التعرف على طبيعة كل نوع.

١- **سوق النقد**: هي سوق يتم التعامل فيها سواء إقراضاً أو اقتراضاً للتمويل قصير الأجل، ويعمل داخل هذه السوق البنك المركزي، والبنوك التجارية، وبيوت الصيرفة، وأهم الأدوات التي يتم التعامل عليها داخل هذه السوق أذون الخزانة، والأوراق التجارية، وشهادات الإيداع.

ويمكن بلغة أخرى أن نعرف سوق النقد بأنها: السوق التي يتم من خلالها تغطية الوحدات ذات العجز المالي المؤقت من الوحدات ذات الفائض المالي التي ترغب في استثماره لأجل قصير كما يحدث عندما تصدر الدولة أذون خزانة لمواجهة نفقات حالية لحين ورود إيراداتها العامة كالضرائب بعد عدة شهور.

٢- **سوق رأس المال**: هي تلك السوق التي يتم التعامل فيها على أدوات مالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات، وتنقسم هذه السوق إلى نوعين من الأسواق يمكن توضيحهما كما يلي:

- سوق تشمل المؤسسات، تكون العلاقة فيها مباشرة بين الدائنين والمدينين، وقد تكون مصرفية مثل البنوك المتخصصة، وقد تكون غير مصرفية مثل صناديق الادخار وشركات التأمين.

- **سوق الأوراق المالية**: هي تلك السوق التي يتم التعامل فيها على أوراق مالية تتسم بطول آجالها مثل الأسهم والسندات، وتنقسم هذه السوق بطبيعتها إلى نوعين من الأسواق وهما: سوق للإصدار وسوق للتداول.

سوق الإصدار: هي السوق التي يتم التعامل فيها على الأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة، ولذلك يطلق عليها أيضاً مسمى السوق الأولية.

سوق التداول: هي السوق التي يتم التعامل فيها بيعاً وشراءً على الأوراق المالية السابق إصدارها في السوق الأولية، ولذلك تسمى أيضاً بالسوق الثانوية.

ثالثاً : سوق المال الإسلامية

يعتمد نظام الاقتصاد الإسلامي بطبيعته على مصادره من الكتاب والسنة، ومن هنا لا بد أن تخضع جميع التعاملات بداخله لأحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن كونه نظام أخلاقي يأخذ في الاعتبار المعايير الأخلاقية وهذا من أهم ما يميزه عن الاقتصاد التقليدي، وتأتي أسواق المال الإسلامية كنموذج عملي لنظام الاقتصاد الإسلامي، ولذلك نجد أن الإطار الشرعي يمثل أهم الضوابط الحاكمة لعمل سوق المال الإسلامية، فهي سوق تخلو من الربا، والغرر، والغش، والجهالة، والنجش، والكذب، والخيانة، والاستغلال، والاحتكار، والإسراف والتبذير... إلخ من المنهيات في الشريعة الإسلامية.

تقسم سوق المال الإسلامية إلى ثلاثة أسواق رئيسية:

أ- **سوق النقد الإسلامية:** وفي موضوع سوق النقد الإسلامية، فبكل أسف ولأن تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي على المستوى العالمي هو تطبيق جزئي، فلا يمكننا القول بأنه توجد تجربة لسوق نقد إسلامية، لأن لهذه السوق مؤسسات وأدوات، وتجربة الاقتصاد الإسلامي المعاصر لم تُطور أدوات مالية قصيرة الأجل لتناسب مع هذه السوق، وقد يستثنى من ذلك بعض الدول التي حولت نظامها المصرفي بالكامل إلى نظام إسلامي مثل السودان.

ب- **سوق التمويل بالمشاركة:** هي سوق تعمل فيها مؤسسات تطبق صيغ العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل المشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع وغيرها من العقود التي اتفق الفقهاء على تسميتها باسم العقود المسماة، وقد تفعل تلك المؤسسات أيضاً العقود غير المسماة وهي تلك العقود التي تستحدث لاستيعاب التطور في الحياة الاقتصادية بشرط عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وتظهر في هذه السوق البنوك الإسلامية.

هذه السوق يقابلها في الاقتصاد الوضعي سوق التمويل بالإقراض والاقتراض بفائدة، ويظهر في الاقتصاد التقليدي في هذه السوق البنوك المتخصصة.

ج- **سوق الأوراق المالية الإسلامية:** هي سوق للأوراق المالية ولكن لا تظهر فيها السندات وذلك لتأسيسها على نظام الفائدة المخالف للشريعة الإسلامية، بينما تظهر داخل هذه السوق الأسهم لأنها قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، ولكن يشترط عند التعامل مع هذه الأسهم داخل هذه السوق أن لا تكون لأنشطة مخالفة للشريعة الإسلامية، وبالرغم من عدم وجود مؤسسة مستقلة تمثل سوق أوراق مالية

إسلامية على أرض الواقع إلا أنه يمكن التغلب على ذلك بالتعامل داخل سوق الأوراق المالية التقليدية بشرط مراعاة الشروط السابقة.

البيتكوين أكثر من مجرد وسيلة للتحوط من التضخم

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

قال داون فيتزباتريك Dawn Fitzpatrick الرئيس التنفيذي لصندوق سوروس بقيمة ٦ مليارات دولار:

- إن البيتكوين يُنظر إليه على أنه أكثر من مجرد تحوط من التضخم. وقال بلومبرج في مقابلة "أعتقد أنها تجاوزت الهوة إلى الاتجاه السائد".
 - وأن صندوقه يمتلك "بعض العملات المعدنية" ولكن ليس كثيراً.
 - وأن التضخم وأسعار الفائدة السلبية الحقيقية تدفع صندوقه إلى تكديس السيولة والاستعداد لانتهيار السوق في نهاية المطاف وشجع الناس على فعل الشيء نفسه.
- انضم الرئيس التنفيذي ومدير الاستثمار في صندوق سوروس، وهي شركة خاصة لإدارة الاستثمار في الولايات المتحدة بأكثر من ٦ مليارات دولار من الأصول الخاضعة للإدارة AUM، إلى بلومبرج لإجراء مقابلة في ٥ أكتوبر لمناقشة توقعات السوق، والتضخم، وبيتكوين.
- قال فيتزباتريك لمراسل بلومبرج Erik Schatzker في قمة بلومبرج إنفست العالمية: "سعر البيتكوين يبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار، وأعتقد أن هذا هو الشيء المثير للاهتمام حقاً، ولست متأكداً من أن البيتكوين يُنظر إليه فقط على أنه تحوط من التضخم هنا".
- كشف فيتزباتريك أيضاً أن صندوقه يمتلك "بعض العملات المعدنية"، ولكن لم يتضح ما إذا كان يشير إلى البيتكوين. من وجهة نظرها، يوجد لدى بيتكوين العديد من المستخدمين في جميع أنحاء العالم ولا يُنظر إليها حصرياً على أنها وسيلة للتحوط من التضخم، على عكس رأي بعض المستثمرين الرئيسيين مثل Paul Tudor Jones.

قال فيتزباتريك: "أعتقد أنه تجاوز الهوة إلى الاتجاه السائد".

¹ \$6 BILLION SOROS FUND CEO: BITCOIN IS MORE THAN AN INFLATION HEDGE, NAMCIOS: Entrepreneur, Bitcoin student and full-time stacker, Bitcoin Magazine, OCT 6, 2021, [Link](#)

تابع الرئيس التنفيذي ومدير قسم المعلومات في صندوق سوروس، مضيفاً أن العملات المشفرة عموماً أصبحت سوقاً واسعة.

وقال: "العملات المشفرة لديها الآن سقف سوقي يزيد عن ٢ تريليون دولار". "هناك أكثر من ٢٠٠ مليون مستخدم من جميع أنحاء العالم، لذلك أعتقد أن هذا أصبح سائداً."

عندما سئل فيتزباتريك عن استراتيجية السوق الحالية لصندوقها، قال إن التضخم المرتفع، المقترن بأسعار فائدة منخفضة، يدفع صندوق سوروس إلى جني بعض الأرباح والاقتراض مقابل بعض الأوراق المالية لتخزين السيولة. من وجهة نظرها، فإن انهيار السوق يلوح في الأفق.

قالت: "أعتقد أننا فوجئنا جميعاً بمدى شعور التضخم المرتفع؛ بأنه سيستمر الآن"، لكن من المعقول أن نقول إن معظم عملات البيتكوين لم تفاجأ كثيراً.

وقال فيتزباتريك: "جزء كبير من هذا هو التضخم في جانب العرض، وليس من الواضح ما إذا كانت الأدوات النقدية تتعامل بشكل جيد مع التضخم في جانب العرض. أعتقد أن المخاطر تتمثل في أن هذا يمكن أن يصبح معزراً ذاتياً".

في عالم من التيسير الكمي والتضخم المرتفع الذي يقوّض القوة الشرائية، يأتي البيتكوين للإنقاذ. تتيح الشبكة النقدية الإلكترونية من نظير إلى نظير لأي شخص تخزين القيمة ومعاملاتها بعملة لا يمكن الحط من شأنها أو مصادرتها.

لم يدرك العديد من الاقتصاديين والمستثمرين البارزين هذه الحقيقة بعد، مما يشير إلى أننا ما زلنا في وقت مبكر.

غزو الاقتصاد العالمي بالعملة الرقمية بين التأييد والمعارضة

هل سيسفر عن أزمة عالمية جديدة؟

رحاب عادل صلاح الدين أمين

مدرس مساعد بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا

في ظل تزايد انتشار العملات الرقمية كان لابد من التفكير في ماهيتها وأصولها، فقد اقتحمت علينا أسواقنا المالية دون مبرر واضح، وهو ما آثار الشكوك حول أزمة مالية عالمية جديدة على الأبواب على وشك الحدوث بعد تبني العديد من الدول للعملات الرقمية والسير في طريق الاعتراف الرسمي بها. إلا أن هذه الأزمة قد تكون مختلفة بشكل كلي عن الأزمات المالية السابقة لأنها نابعة من عدة دول اعترفت بالعملات الرقمية وسمحت بالمضاربة والتداول بها.

فهل نحن بانتظار أزمة أشد عداءً من الأزمات السابقة؟ وهذا ما سيتم عرضه مدعماً بوجهات نظر حول هذا الشأن.

العملات الرقمية وتقنية ال Blockchain

اختلف الوضع بين مفهومي العملات الرقمية وتقنية سلسلة الكتل، أو كما يطلق عليها البلوكتشين Blockchain إلا أن هناك فرق واضح بين المفهومين فالعملات الرقمية هي عملات تم ابتكارها كوسيلة للتواصل عبر الانترنت حظي البيتكوين على شهرة واسعة، نظراً لأنه أول العملات التي تم اطلاقها وعزز شهرته تزايد الأرباح التي حققها فقد وصل في عام ٢٠١٨ م إلى ١٨٠٠٠ دولار يذكر أن عدد العملات الرقمية وصل الآن ما يقرب من ١٤٠٠ عملة رقمية، أما تقنية ال Blockchain فهي تقنية تم استخدامها أول مرة من مبتكري عملة البيتكوين وهي بمثابة سجل الكتروني غير قابل للفساد أو الإتلاف يسجل عليها عمليات البيع والشراء، سميت بسلسلة الكتل نظراً لارتباط كل بلوك أو كل عقدة أو كل سلسلة بما قبلها فلا نستطيع التغيير على البيان الذي تم ادخاله فيما بعد أو التلاعب بالعمليات وتتميز هذه التقنية عن غيرها من وسائل الإدخال التقليدية في السرعة في الأداء والأمان نتيجة تشفير البيانات التي يتم ادخالها وأنها تسجل على أكثر من Server في نفس الوقت لحفظ البيانات.

أشار (عصام الدين، ٢٠١٤) إلى الضوابط التي وضعها مبتكرو عملة البيتكوين مثل ضوابط إصدار العملات الورقية التقليدية، وذلك بهدف تجنب حدوث تضخم فقد وضعوا سقف إصدار بحوالي ٢١ مليون وحدة حول العالم تم إنتاج ١٤ مليون وحدة منها حتى الآن.

ومن المنتظر الوصول إلى ال ٢١ مليون في الفترة ما بين ٢٠٢٥-٢٠٣٠، فمعدل الإنتاج حالياً هو إصدار Bitcoin 25 كل ١٠ دقائق، وبعد الوصول للحد الأقصى، فلن يتم إصدار البيتكوين مرة أخرى وسيكون متاحاً من خلال التداول فقط دون توليده أو تعدينه.

وجدير بالذكر أن مبتكري العملة الرقمية قاموا بتجزئتها إلى عملات صغيرة أطلق عليها ساتوشي فكل بيتكوين يعادل ١٠٠ مليون ساتوشي على اعتبار أنها ستكون عملة المستقبل.

مزايا العملات الرقمية من وجهة نظر المستثمرين

تعددت المزايا التي رصدها الباحثون في دراستهم تأثراً بوجهات نظر المستثمرين والمضاربين في سوق العملات الرقمية، وقد أشار (قنطججي، ٢٠١٧) إلى بعض هذه المزايا يذكر منها ما يلي:

- سهولة التداول.
 - غياب الرقابة بسبب نظام ال Blockchain المعقد الذي يتم التعامل من خلاله مع عملة البيتكوين تحديداً لأنها أول من أطلقه.
 - حل للهروب من سيطرة الحكومات.
 - لا يوجد حد أقصى للتداول والاقتناء.
 - العمليات التي تتم جميعها مشفرة فغالباً لا يعرف أطراف المعاملة بعضهم إلا إذا كان البيع والشراء شخصي عن طريق معرفة رقم محفظة الشخص والبيع له.
 - حتى الآن لا يوجد أي قيود ضريبية فرضت على العملات الرقمية وتم تنفيذها باستثناء ألمانيا.
 - هي عملة غير مركزية لا تتبع أي دولة في العالم (البيتكوين وغيرها من العملات).
 - توفير وقت وجهد المستثمرين في عملية التنقل بين البنوك.
 - توفير تكلفة طبع النقود والتخلص من التكاليف العالية.
- إلا أنه بجانب كل المزايا السابقة يوجد مخاطر محتملة للاعتراف لا يمكن التغاضي عنها كما سيتم ذكره لاحقاً.

مخاطر محتملة للاعتراف بالعملات

في ظل الوضع الراهن المتسم بالتضارب ما بين مؤيد ومعارض لحديث العصر وهي تقنية العملات الرقمية وانتشار التصور غير المنطقي أن العملات الرقمية جاءت لتعيد توزيع الثروات بين الأغنياء والفقراء إلا أن هذا غير صحيح، فالعملات الرقمية ستعرض العالم بأكمله لأزمة؛ لأن القوة الشرائية لدى الأغنياء أعلى من الفقراء وهم من سيقومون بالشراء بكميات كبيرة لا تتناسب مع الكمية المشتراة من قبل الطبقة الفقيرة والمتوسطة وعند حدوث انهيار للعملات فإن أكثر فئتين ستتضرر هم الطبقة الفقيرة والمتوسطة، بسبب خسارة مدخراتهم في وهم شراء العملات الرقمية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المعيشة بعد مرور أي أزمة عالمية وبمعنى أوضح أن السلطة والمال ستتمركز في يد الطبقة الأكثر قوة للمرة الثانية والتالي بعض المخاطر التي أشارت إليها الدراسات السابقة (قنطقجي، ٢٠١٧).

النقود الرقمية وغسيل الأموال

منعت الولايات المتحدة الأمريكية شركات فيزا وباي بال وويسترن يونيون من تحويل التبرعات إلى ويكليكس مما حرم الموقع من ٩٥٪ من مصادر دخله مما أثار غضب الشعب واعتراضه ضد سياسات الحكومة الأمريكية نتج عنه ثورة شعبية ضد هذه التحكيمات، وكانت حجة الحكومة متمثلة في مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، مما دعا نسبة كبيرة من المواطنين للاتجاه نحو العملات الرقمية لضعف أو انعدام آليات الرقابة.

وترى الباحثة أن هذه التحكيمات أدت بالفعل إلى عزوف المواطنين بسبب الإجراءات الرقابية والاتجاه إلى العملات الرقمية التي أظهرت بالفعل دورها الخطير في التلاعب وغسيل الأموال عن طريقها وظهرت أنواع من العملات الرقمية بالفعل تنافي الأخلاق العامة.

العملات الرقمية وسيلة غير مباشرة لتغيير طبقات المجتمع

أظهرت الأزمة المالية الأرجنتينية قدرة البيتكوين بالأخص على تحويل القوة من الحكومات إلى الفقراء، حيث مر مواطنو الأرجنتين بأزمات مالية عديدة إلى أن ظهرت أول العملات الرقمية وهو البيتكوين الذي أفسح الطريق أمام الأرجنتين لكسر القيود المشددة التي تفرضها الحكومة الأرجنتينية على البيزو على سبيل المثال:

- تقييم سعر الصرف بشكل واقعي للدولار مقابل البيزو الأرجنتيني.

- منع التحويل عن طريق شركة باي بال .
- استغراق وقت كبير لإتمام عمليات الشراء والاستثمار بين الأرجنتين وبلاد العالم .
- صعوبات فتح حسابات بنكية، وصعوبة الحصول على بطاقات الائتمان .

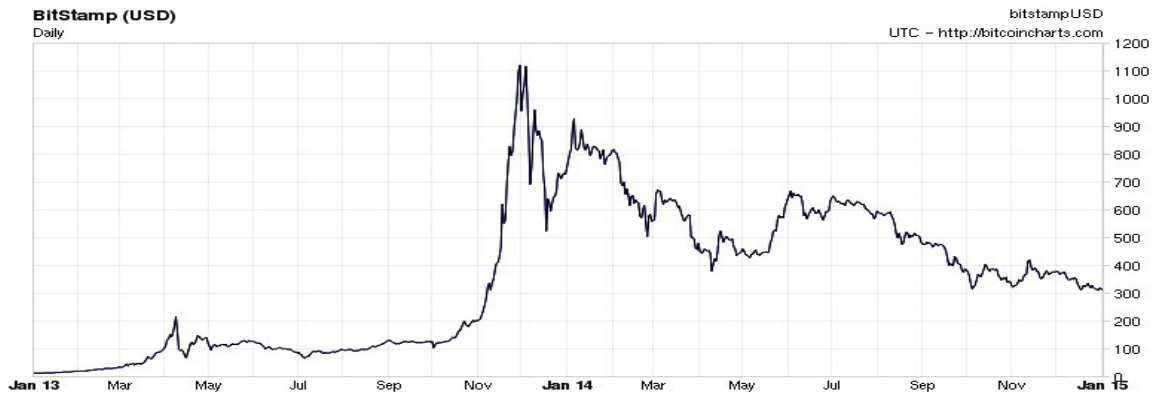
العملات الرقمية للمساعدة في الانقلابات السياسية والاقتصادية

بعد اتخاذ الحكومة الاسبانية لسياسات التقشف لجأ الشعب الإسباني للعملات الرقمية وانتقل هذا الاتجاه أيضاً لحركة (احتلوا وول ستريت) عن طريق استخدام البيتكوين لاستقبال التبرعات المحولة لهم حتى لا تتمكن الحكومة من تجميدها والبعد عن سيطرة الحكومة .

العملات الرقمية بين الحين والآخر تمثل تهديداً بالخسارة

ما بين صعود وهبوط سوق العملات الرقمية على سبيل المثال عملة البيتكوين كما يوضحها الأشكال القادمة.

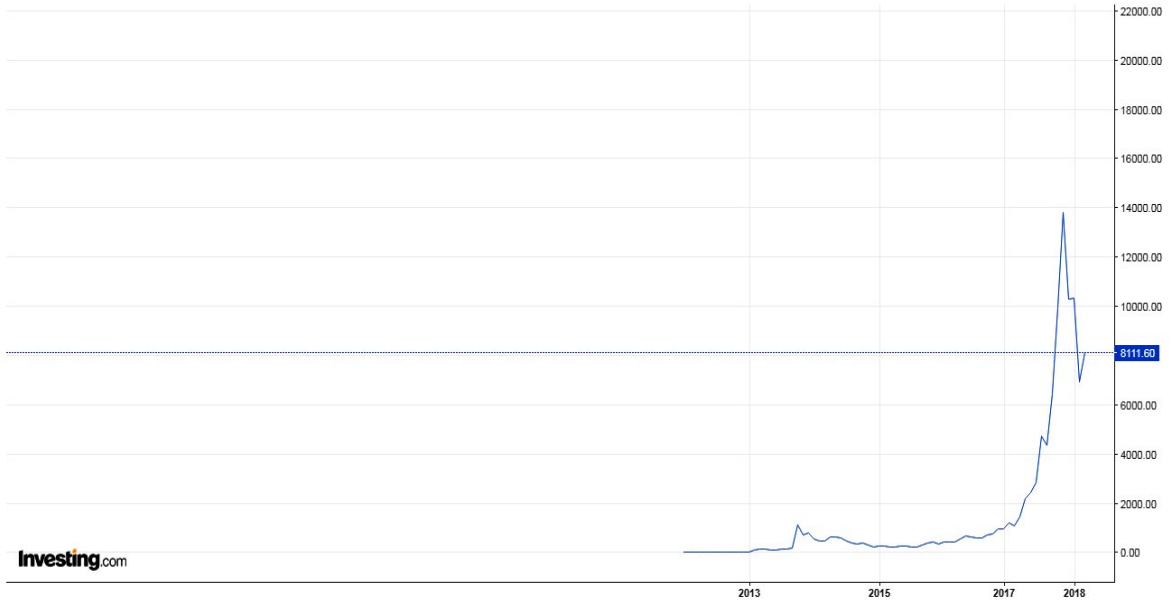
سعر البيتكوين من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥



المصدر: <https://bitcoin.org/ar>

الرسم السابقة توضح انعدام قيمة البيتكوين في بداية النشأة وما بين تذبذب في الأسعار من انخفاض وارتفاع وانخفاض مرة أخرى، مما يشير إلى عدم وجود استقرار مالي واضطرابات عالية في فروق الأسعار بين حين وآخر في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥ .

Published on Investing.com, 17/Apr/2018 - 15:05:27 GMT, Powered by TradingView.
BTC/USD, Bitfinex:BTC/USD, M



المصدر : <https://sa.investing.com/crypto/bitcoin/btc-usd-chart>

يوضح الرسم السابق صعود البيتكوين إلى مستوى غير متوقع في عام ٢٠١٨ م فالتساؤل هل سيستقر سعر البيتكوين أم سيسفر ذلك الارتفاع عن عواقب وخيمة ويعقبه انخفاض حاد يصل إلى القيمة الحقيقية للعملة ليستيقظ العالم على أزمة مالية جديدة؟ وهو ما سيتم توضيحه من خلال آخر التطورات في الاعتراف بالعملات الرقمية بشكل عام.

آخر تطورات الاعتراف العالمي بالعملات الرقمية من قبل الدول والمنظمات

تبين انتشار استخدام العملات الرقمية واعتراف العديد من الدول والمنظمات العالمية بها طبقاً للعديد من الدراسات على سبيل المثال (امين، ٢٠١٨ . قنطقجي، ٢٠١٧ . منصة رواق، ٢٠١٨ . تعرف على مستقبل العملات الرقمية، ٢٠١٦ . حامد، ٢٠١٤ . Kokina et al, 2017)

الحدث	المنظمة او البلد
منظمات وبنوك عالمية	
سمحوا باستخدام البيتكوين	Namecheap
	Wordpress
	Reddit
	Flatrr

دعمت خدمة مالية جديدة وهي الاطلاع على قيمة العملة الرقمية Bitcoin مقابل بقية العملات الرقمية	جوجل فيناس
أعلنت مؤخرًا عن تطوير نظام جديد لتسهيل استخدام البيتكوين	إنتل
أعلنت في فبراير 2014 عن إضافة ميزة إلى محرك البحث التابع لها Bing تتيح للمستخدمين الاستعلام عن قيمة عملة البيتكوين مقارنة بالعملات الورقية أو العملات الرقمية، إلا أنها عادت ورفضت التعامل بها عن طريق الدفع لثمن تطبيقاتها، وأعلنت مؤخرًا عن تطوير نظام جديد لتسهيل استخدام البيتكوين	مايكروسوفت
قامت بإنشاء مكتب Cirde Internet Financial لتداول العملات الرقمية برأسمال 50 مليون دولار	Gold man sachs
تخططان لإطلاق العقود الآجلة	مجموعتان CME وCBOE
أطلقت منتج بلوكتشين مخصص لها لتكون أول بورصة عالمية تتعامل مع هذه التقنية المالية	ناسداك
المصارف السابقة العملاقة بدأوا رسمياً بالتعامل بالنقود الرقمية في 2018 نظراً لمزاياها في توفير الوقت والتكلفة المتمثلة في عشرات المليارات سنوياً من تكاليف المقاصة بين البنوك الرئيسية	BNY Mellon
	ICAP
	Standards Chartered
	Deutsche
	QT/UBS
	Goldman sachs
البلاد	
تريد السيطرة الكاملة وتسعى لإنشاء عملة رقمية سيادية، لأنها ترى أن عدم المركزية يهدد اقتصادها ويشكل مخاطر مالية كبيرة فهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقررت غلق بورصات تداول العملات الرقمية، بسبب مخاوفها من تصاعد مكانة عملة البيتكوين في النظام المالي بالبلاد، وسط تركيز حكومي على منع رأس المال الحقيقي من الهروب إلى العملات الرقمية	الصين
سمحت في ابريل 2016 باستخدام البيتكوين والعديد من العملات الرقمية وتخطط للاعتراف بها، فهي تعطي الموظف الحق في إمكانية تحويل جزء من راتبه الشهري إلى هذه العملات الالكترونية	اليابان
اعترفت بالنقود الرقمية وأنه يمكن التعامل بها، وبذلك فقد فرضت الحكومة الألمانية الضرائب على الأرباح التي تحققها المنظمات التي تتعامل بالبيتكوين، في حين أبقى المعاملات الفردية معفية من الضرائب	ألمانيا

تستعد لتبنى البيتكوين لكن تحت سيطرتها الكاملة فقد شرع (بوتين) بعدة إجراءات بعد تحريم المتاجرة بالبيتكوين وفرض عقوبات قد تصل للحبس تراجع بسبب غزو البيتكوين الأسواق وأشار إلى: - فرض الضرائب على عمليات التعدين. - تنظيم عروض العملة الأولية ICOS لإنشاء تشريعات لتكنولوجيا ال Blockchain الجديدة. - توحيد جهات الدفع التي من المحتمل أن تكون عبر البنك المركزي.	روسيا
حذرت من المخاطر المحتملة للعملات الرقمية وأشارت إلى إمكانية تحولها لتهديد واستخدامها في التهرب من الضرائب أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب	الهند
تتنبأ بأن العملات الرقمية سيكون لها مكانة لديها في المستقبل ولكن تستبعد الاتجار في البيتكوين	نيوزلندا
حظرت العملات الرقمية من عام 2018 لحماية عملتها المحلية	إندونيسيا
تخطط لإصدار الفيدكوين، فقد حكم القضاء الأمريكي من قبل بأحقية إطلاق لفظ عملة على البيتكوين لكن الولايات المتحدة لم تعترف بالعمله رسمياً لكونها تريد تنظيم العملة وربطها بالحكومات وهو ما يتعارض مع ميزة العملة لأنها عملة غير مركزية	الولايات المتحدة
يخطط لإصدار اليورو كوين	الاتحاد الأوروبي
هناك عدة دول افريقية تهتم بنوكها المركزية بالعملات الرقمية وترصد تطورها	افريقيا
تخطط لإصدار عملة رقمية مشتركة مع المملكة العربية السعودية لتسوية المدفوعات، وقد أشار إلى عملة البيتكوين بمنتهى دافوس والقمة العالمية للحكومات بدبي وأهمية المكانة التي سوف تتخذها تلك العملة في العالم المالي، وتم التعامل بالعمله بالفعل في مطعم وصراف ألي بدبي	الامارات العربية المتحدة
اتخذت قرار بمنع المصارف على اختلافها من شراء العملة الرقمية، وبررت ذلك بأن هذه العملة ليست محكومة لبنك مركزي واضح يحكم سياساتها، إلى جانب أن ما يتداول حول بعض الشركات العالمية التي اعتمدت عملة البيتكوين لشراء سلعها لا يمكن إثباته من خلال القوائم المالية لهذه الشركات، وأشارت أن هذه العملة يمكن أن تكون وسيلة لنقل غير مشروع للأموال خاصة أنها لا تخضع لأي أنظمة ضريبية، ولكنها تراجعت وتعتزم إصدار عملة رقمية مشتركة مع الامارات	المملكة العربية السعودية
في طريقها نحو الاعتراف بالعملات الرقمية	شرق آسيا
في طريقها نحو الاعتراف بالعملات الرقمية	أمريكا الجنوبية
تم قبول هذه العملة أول مرة في مقهى بالعاصمة عمان	الأردن
تم قبول العملة في منظمة أنظمة معلومات	فلسطين
أصبح سوق السفير من أوائل الأسواق في الكويت والشرق الأوسط التي تقبل البيتكوين في تعاملاته	الكويت

أشار مسؤول بالبنك المركزي المصري أن البنك يعد في الوقت الحالي دراسة متكاملة لإمكانية إصدار تشريع أو قانون خاص يتيح تداول العملات الافتراضية أو الرقمية وبرايزها البيتكوين، والاعتراف بها كمنتج مالي في المعاملات المالية والمصرفية، مؤكداً أن الدراسة التي تتم الآن تشمل إتاحة التداول في التعاملات المصرفية في البنوك العاملة في السوق المصرية المحلية، والتعامل بها في شراء السلع والخدمات وما يتعلق بهذا الشأن من النواحي القانونية	مصر
شهد عام 2017 افتتاح أول مصرف للبتكوين (بتكوين بنك) تقوم فكرته على تداول العملة بطريقة أكثر أماناً ويسمح بإمكانية تحويل العملة التقليدية لبتكوين والعكس	النمسا
حذر مصرف لبنان المركزي في تعميم موجه إلى المصارف والمنظمات المالية والوساطة المالية والجمهور في عام 2014 من شراء أو حيازة أو استعمال العملات الرقمية بأي شكل من الأشكال	لبنان
يتم حظر تداول البيتكوين في آيسلندا بمبرر أنها غير متوافقة مع قانون الصرف الأجنبي	آيسلندا
أعلنت فينتام أن التعامل بهذه العملة غير قانونياً، وربطت بين العملات الرقمية والأنشطة الاجرامية مثل غسل الأموال	فينتام
عبر البنك المركزي البنغلادشي عن مخاوفه من عدم وجود نظام دفع مركزي للعملات الرقمية، وأشار إلى أن التداول بهذه العملات جريمة يعاقب عليها القانون ويمكن أن تؤدي إلى الحكم بالسجن 12 عاماً	بنغلاديش
حظر بنك بوليفيا المركزي استخدام البيتكوين وغيره من العملات الرقمية، وأشارت قرغيزستان أيضاً ان استخدام هذه العملات غير قانونيا	بوليفيا وقرغيزستان
تم حظر العملات الرقمية	الإكوادور
تسمح بتداول العملات الرقمية لكن دون الاعتراف بها رسمياً خشية استخدامها لغسل الأموال، وينظر إلى البيتكوين من قبل هيئة الإيرادات الكندية على أنه سلعة وهذا يعني أن معاملات البيتكوين ينظر إليها على أنها معاملات مقايضة	كندا
حظرت منظماتها المالية من التعامل بالعملات الرقمية أو امتلاكها أو الاحتفاظ بها كضمانات، برغم اتجاه نحو مليون كوري من المستثمرين الصغار لامتلاك البيتكوين	كوريا الجنوبية
هي سوق للمضاربات فقد أشار محافظ بنكها أن الاتجار في البيتكوين يعتبر عنصر جذب للمستثمرين غير القانونيين واعتزم إصدار عملة رقمية محلية للحد من الآثار غير القانونية	استراليا

آراء اقتصادية ومالية حول العملات الرقمية

نتيجة لما أثارته العملات الرقمية من جدل فقد توجه عدد من أهم ساسة المال بالعالم نحو ابداء آرائهم ووجهة نظرهم التحفظية تجاه العملات الرقمية تحديداً البيتكوين باعتباره أكثر انتشاراً وارتفاعاً في القيمة، على سبيل المثال وليس الحصر كما أشار (الشمري، ٢٠١٨).

وارن بافيت : أكد الملياردير الأمريكي وارن بافيت المشهور في بورصة وول ستريت أن ما يحدث حالياً سوف يؤدي بكل تأكيد إلى نهاية سيئة، ويذكر أيضاً أنه الرئيس التنفيذي لشركة بيركشاير هاثاواي حيث أن شركته ليس لديها أي اهتمام مطلقاً بالعملات الرقمية المشفرة ولا تفكر بالاستثمار فيها ولا التعامل بها .

جانيت يلين : وصفت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي للبنك المركزي أن العملات الرقمية تمثل أصلاً للمضاربة ولكنها ليست مصدراً ثابتاً للقيمة ولا تعتبر عملات قانونية، كما أشارت أن المخاطر التي سببها البيتكوين إلى الآن قليلة نظراً لأن العملات الرقمية بشكل عام تلعب دوراً محدوداً في نظام المدفوعات في الولايات المتحدة الأمريكية .

جيمي ديمون : أبدى الرئيس التنفيذي لبنك " جي بي مورغان " جيمي ديمون، آسفه بعد وصفه بتكوين بأنها وسيلة للاحتيال تفيد البعض في بلدان مثل فنزويلا أو الإكوادور أو كوريا الشمالية كما يمكن لتجار المخدرات والقتلة الاستفادة منها كذلك وكان ديمون قد شبه البيتكوين بأنها باتت أسوأ من زهور التوليب في إشارة إلى " جنون التوليب " أو ما يعرف بـ " الهوس الخزامى " الذي شكل واحدة من أسوأ الفقاعات الاقتصادية في العالم خلال القرن السابع عشر .

ستيفن منوتشين : نبه وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين إلى ضرورة عدم السماح بأن تستخدم العملة الرقمية بتكوين لإخفاء نشاطات غير مشروعة، متعهداً بتصريحات صحافية، بالعمل مع حكومات أخرى منها حكومات مجموعة العشرين التي تضم أكبر اقتصادات العالم من أجل مراقبة نشاط أولئك الذين يستثمرون بقوة في العملة المشفرة، وقال منوتشين " علينا ضمان ألا يمكن الأشخاص، السعيون من استخدام هذه العملة للقيام بأمر سيئة " .

أنواع الأزمات التي مر بها العالم

ترى الباحثة أنه يمكن أن تستخلص من هذه الأزمة معادلة اقتصادية قد تصيب بنسبة كبيرة في الحالات المماثلة وهي : " أن الأرباح السريعة العالية ستلاقي انهيار على الأجل الطويل " خصوصاً إذا كانت غير مبررة ومجهولة المصدر .

وكما أشار (العقون، ٢٠١٣) بتصنيفه لأنواع الأزمات بوجه عام إلى أربع أزمات وهما :

أزمة العملة: يطلق عليها أحياناً أزمة الصرف الأجنبي وتكون بسبب المضاربة من قبل المستثمرين والسوق السوداء أو السوق غير الشرعية في العملات الأجنبية واكتنازها من قبل بعض المضاربين، مما يترتب عليه قلة المعروض من العملة وارتفاع أسعارها وانخفاض قيمة العملة القومية للبلد .

الأزمة المصرفية: وتسمى أيضاً الذعر المالي **Financial Panic** وهي عبارة عن حالة من عدم الاستثمار نتيجة انهيار مصارف عالمية .

أزمة الديون: تحدث عندما يتوقف المقترضون عن السداد، وعندما يتوقفون عن الحصول على قروض جديدة في محاول منهم لتسديد القروض القديمة، مما يترتب عليه توقف القطاع العام .

أزمة الأسواق المالية: هي انفجار فقاعة مالية جديدة، وتحدث عند قيام المستثمرين بشراء أصل والمضاربة عن طريقه واعطائه قيمة أعلى من قيمته الحقيقية، ثم تتلاشى فترة الرواج الكاذب، وتأتي فترة الخسائر الفادحة والكساد، بسبب اكتشاف القيمة الحقيقية للأصل فيما بعد .

وترى الباحثة أن ما حدث في العالم بناءً على تصنيف (العقون، ٢٠١٣) هو أزمة أسواق مالية حيث تم إعطاء قيمة غير حقيقية لعملات وهمية غير حقيقة لعملات وهمية غير مركزية لا يوجد لها جذور في العالم بأكمله ولا وجود فيزيائي، سترتب على ذلك وضع اقتصادي سيء في السنوات القادمة .

عرض لبعض الأزمات المماثلة للوضع الراهن في ظل رواج العملات الرقمية

مر التاريخ الاقتصادي بأزمات مالية أثرت تأثيراً مباشراً على الاقتصاد، وسرعان ما تنتشر الظاهرة الاقتصادية وتنقل بسرعة رهيبه بين دول العالم كما بدأت بعض الأزمات من أقوى الدول اقتصاداً وستعرض الباحثة أشهر الأزمات المالية فيما يلي :

زهرة التوليب ١٦٣٧: أثارت الأحاديث عن العملات الرقمية ذكرى اقتصادية من أكبر الأزمات المالية على مر التاريخ، حيث شهدتها العالم في الفترة من ١٦٣٦-١٦٣٧ في هولندا وتدعى باسم أزمة زهرة التوليب أو فقاعة زهرة التوليب **Tulip mania**، حيث كانت هذه الأزمة أول فقاعة اقتصادية في التاريخ الحديث، حيث أقبل التجار على احضار زهرة التوليب من خارج البلاد ولكن ليس للاستخدام الشخصي أو التزيين للبيعة، بل للربح منها حيث طلبها الكثير من المستثمرين بهولندا وحتى عامة الشعب سعوا لشرائها بهدف بيعها مرة أخرى والربح من فرق السعر.

ارتفع سعر الزهرة دون مبرر واضح من أسعار تكاد لا تذكر إلى ٤٠٠٠ فلورينا، وجدير بالذكر أن متوسط دخل الفرد حينها كان لا يتعدى ال ١٥٠ فلورينا.

وبسبب كثرة شرائها وانتشارها بشكل جنوني، تراجعت الأسعار خلال فبراير الأسود ١٦٣٧ فكانت شهرين سبب انهيار كثير من المستثمرين لكل ما يملكون من أصول وأموال، حتى الذين تمكنوا من تحقيق أرباح عندما أحضروها من الخارج لبيعها عانوا من ارتفاع الأسعار بعد هذه الأزمة والكساد الاقتصادي. وحاولت الحكومة الهولندية الحد من صعوبة الأزمة والسيطرة على الانهيار الاقتصادي إثر إعلانها عن التزامها بسداد ١٠٪ من قيمة عقود الزهرة الشهيرة، لكنها فشلت.

أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩: زيادة شراء العقارات في فلوريدا أدى إلى ارتفاع الأسعار وعام ١٩٢٦ اجتاح فلوريدا إعصار وقد عزف المستثمرين عن الشراء واتجهوا للبورصة بكثافة وشهدت البورصة ارتفاع كبير من جوان ١٩٢٨ إلى سبتمبر ١٩٢٩ لكن بحلول أكتوبر عام ١٩٢٩ انطلقت الأزمة بانتهاء سريع ببورصة وول ستريت بأمریکا.

أزمة أكتوبر ١٩٨٧: لقت من لحظة الافتتاح الأولى للبورصة بيوم الاثنين الأسود، بسبب حدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب ليس في الأسواق الحالية فقط ولكن أيضاً في سوق العقود المستقبلية وقد نشأ ذلك بسبب ارتفاع أوامر البيع بطريقة غير طبيعية أدى ذلك لانخفاض أسعار الاسهم.

الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨: شهد العالم بأكمله أزمة مالية انطلقت من أقوى اقتصاد في العالم وهو الاقتصاد الأمريكي إثر إعلان بنك ليمان براذرز إفلاسه، ويرجع السبب في ذلك بسبب ما مر به الاقتصاد الأمريكي من ازدهار في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦ للاستثمار في المشتقات المالية المدعومة بالرهن العقاري، فكان هذا السبب لاندلاع الأزمة إثر تساهل البنوك في إقراض المواطنين مبالغ ضخمة مقابل الرهن العقاري، أي إعطاء عقارات أكبر من قيمتها الحقيقية ومن هنا شهد العالم بأكمله أزمة مالية طاحنة يحاول التعافي منها إلى الآن.

استخلاصاً لما سبق ترى الباحثة أن السبب الرئيسي في الأزمات التي شهدتها العالم قديماً وحديثاً هو إعطاء الأصول أكبر من قيمتها العادلة التي تستحقها، لكن المشكلة الحالية أكبر من الأزمات السابقة ويرجع السبب الرئيسي فيها أنها عالمية فقد اعترفت العديد من الدول بالعملات الرقمية، وباقي الدول تدرس مدى إمكانية ادخالها والتعامل بها، كما تتميز تلك المشكلة أن في هذه الأزمة قد بيع الوهم

للمستثمرين، أو بمعنى أوضح تم بيع عملات لا وجود فيزيائي لها تقبلها دول ودول لا تقبلها، وتتعامل بها شركات وشركات لا تتعامل بها.

وإذا كان من العدالة إعطاء فرصة للتقنيات والابتكارات الجديدة فلا بد من اتخاذ مسار تصحيحي آمن يضمن حقوق المستثمرين في هذه العملات بدلاً من تحكم فئة مجهولة في الأوطان.

إن الحل الجذري لتلك المشاكل يتمثل في إصدار عملة رقمية لكل دولة بشرط أن تكون مركزية معترف بها ولها أصول واضحة، ولا يمكن إهمال الجانب التقني المتمثل في البلوكتشين ودوره في خدمة المجتمع والشركات وادخاله لمنظومة الأعمال فلا ضرر منه، لأن الضرر متمثل في العملات الرقمية نفسها وتعدد أغراضها المختلفة.

النتائج

- انتشار العملات الرقمية بصورة غير متوقعة في دول العالم المختلفة، واعتراف منظمات أعمال عالمية بها.
- تعدد العملات الرقمية فقد بلغ عددها ما يقرب من ١٤٠٠ عملة رقمية في وقت قصير نسبياً من (٢٠٠٨-٢٠١٨).
- تعدد عملة البيتكوين الأكثر انتشاراً في العملات الرقمية نظير ما حققته من ارباح جذبت إليها المستثمرين حول العالم.
- نسبة من رجال الاقتصاد والمال يتنبؤن بمرور العالم بأزمة مالية جديدة على يد العملات الرقمية.
- إمكانية تهريب الأموال وغسيل الأموال من خلال العملات الرقمية.
- العملات الرقمية تساعد في حدوث انقلابات سياسية واقتصادية.
- إن عدم مركزية العملات الرقمية وعدم تبعيتها لأي دولة يعطي فرص لتمويل الإرهاب وارتكاب جرائم بحق الإنسانية.
- ظهور عملات منافية للتقاليد والأعراف خطر يهدد العالم بشكل عام والشباب بالأخص.
- إن المرور بأزمة مالية ثانية كارثة للعالم لم يتعاف من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.
- إن الاستثمار في العملات الرقمية الحالية غير عادل نتيجة إعفاء أرباح الاستثمارات من الضرائب التي تحصلها الدول.

التوصيات

- ضرورة إصدار عملة رقمية لكل دولة معتمدة ورسمية لحوكمة العملات الرقمية .
- ضرورة العمل على الاستفادة من الجانب التقني في العملات الرقمية وهو تقنية ال Blockchain في مجال منظمات الأعمال والمحاسبة بشكل خاص .
- أهمية توعية المستثمرين بالمخاطر العالية للاستثمار في تلك العملات فكما هو واضح تذبذب أسعار غير منطقي .
- أهمية توعية الشباب لعدم الانخراط نحو العملات التي تنافي أعراف المجتمعات .
- إصدار قوانين لتنظيم تحصيل الضرائب في الدول لحفظ حق كل دولة بها مستثمرين في العملات الرقمية .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- امين، رحاب عادل صلاح الدين، (٢٠١٨). أهمية التوجه نحو صياغة معيار للتقنيات التكنولوجية الحديثة لتجنب التهرب الضريبي في ظل ظهور المحاسبة السحابية وسلسلة الكتل. المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الاتجاهات الحديثة في المحاسبة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS وتأثيراتها الضريبية. المنعقد ١٥ ابريل. بدار الضيافة جامعة عين شمس.
- الشمري، فيصل، (٢٠١٨). ماذا قال مشاهير الاقتصاد العالمي عن بتكوين؟ دبي
- عباس، شرين عبد الله، (٢٠١٣). مدخل مقترح للمحاسبة عن القيمة العادلة في ضوء المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS بهدف تعظيم جودة المعلومات المحاسبية في ضوء مستجدات الأزمة المالية العالمية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد الرابع. العدد الثالث. ص ٥٣-٧٦.
- عصام الدين، أحمد محمد، (٢٠١٤). عملة البيتكوين BITCOIN. مجلة المصرفي السوداني. العدد ثلاثة وسبعون. ص ٥٠-٥٣.
- العقون، نادية، (٢٠١٣). العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية". دكتوراه. جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- قنطقجي، سامر مظهر، (٢٠١٧). النقود الرقمية والثورات الشعبية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. العدد الخامس والستون. أكتوبر.
- قنطقجي، سامر مظهر، (٢٠١٧). البيتكوين وآخواتها تنافس النظام النقدي العالمي وال Blockchain قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد السابع والستون، ديسمبر، ص ١٠-١٨.
- ماذا تعرف عن عملة "البيتكوين" الإلكترونية؟، (٢٠١٧). <http://www.maaal.com/archives/20170601/92533>
- محمد، هشام إبراهيم، العنزي، فيصل صبار، الفريح، مشاري محمد، الرخيص، عبد اللطيف إبراهيم، (٢٠١٧). مدى إدراك متخذي القرار لتداعيات الأزمة المالية العالمية على سوق الكويت للأوراق المالية: دراسة استقصائية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد مائة اربعة وستون. ص ٢٣١-٢٨٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- de Kruijff, J., & Weigand, H. (2017, June). Understanding the blockchain using enterprise ontology. In International Conference on Advanced Information Systems Engineering (pp. 29-43). Springer, Cham.
- Kokina, J., Mancha, R., & Pachamanova, D. (2017). Blockchain: Emergent Industry Adoption and Implications for Accounting. Journal of Emerging Technologies in Accounting.
- Li, Z. Will Blockchain Change the Audit?. (2017). China- USA Business Review. 16. 294-298.
- Maurer, B. (2016). Re-risking in Realtime. On Possible Futures for Finance after the Blockchain. BEHEMOTH-A Journal on Civilisation, 9(2), 82-96.

بامريس وواشنطن تنفقان على "أهمية المضي قدما" في مشروع إصلاح ضريبي على الشركات العالمية¹

اتفقت جانيت يلين، وزيرة الخزانة الأمريكية وبرونو لومير، وزير الاقتصاد الفرنسي الجمعة على "أهمية المضي قدما نحو تطبيق" الحد الأدنى من الضرائب العالمية على الشركات المتعددة الجنسيات، كما أعلنت الوزارتان.



وزراء المالية من دول مجموعة السبع يجتمعون في لانكستر هاوس في لندن، بريطانيا - حقوق النشر Henry Nicholls/AP

أعلن عن مشروع الإصلاح في أوائل حزيران/يونيو والذي تم التفاوض عليه في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، صادقت عليه دول مجموعة العشرين في تموز/يوليو.

موافقة ١٣٤ دولة على فرض ضريبة ١٥٪

وفي المجموع، يدعم ١٣٤ بلدا هذا الإصلاح الذي يقترح فرض ضريبة لا تقل عن ١٥٪ من ناحية أخرى، فإن إيرلندا التي ازدهرت بفضل معدل ضريبي منخفض نسبيا يبلغ ١٢.٥٪ وكذلك المجر وإستونيا، لم تعط موافقتها.

¹ المصدر يورونيوز رابط

وقالت وزارة الاقتصاد والمال الفرنسية في بيان عقب اجتماع المسؤولين الهاتفي إن جانيت يلين وبرونو لومير: "اتفقا على ضرورة التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن المعايير الرئيسية لأسس هذا الإصلاح".

وبالإضافة إلى فرض حد أدنى للضريبة، ينص الإصلاح على تبني طريقة توزيع أكثر إنصافا لحقوق فرض الضرائب على هذه الشركات.

وأضافت الوزارة الفرنسية: "يجب التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الضرائب الدولية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١".

من جهتها، شددت الوزيرة الأمريكية على "أهمية التوصل إلى حل وسط بشأن إلغاء الضرائب على الخدمات الرقمية" الذي تبنته فرنسا في حزيران/ يوليو ٢٠١٩ بسبب عدم وجود اتفاق عالمي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

كما ناقش لومير ويلين الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق الانتعاش في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم، و"اتفقا على مواصلة التعاون الوثيق بين فرنسا والولايات المتحدة في مجموعة العشرين خصوصا لدعم البلدان الفقيرة".

ومن المقرر أن يقوم الوزير الفرنسي بزيارة لواشنطن في تشرين الأول/أكتوبر من أجل حضور الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وستعقد مجموعة العشرين خلال الاجتماعات التي تبدأ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

إعداد المعلم الباحث استراتيجية مركزية



د. فادي محمد الدحود

خبير في البحث العلمي والدراسات

تعالى الأصوات مؤخرا وتحديدا في ظل جائحة كورونا تنادي بضرورة إعادة النظر في البرامج التدريبية وعمليات التأهيل التي تقدم للمعلم، وقد أخذت الجهات المسؤولة عن إعداد وتدريب المعلمين بمراجعة السياسات المتعلقة بمنظومة التأهيل والتدريب، ومحاولة تطوير برامجها لمواجهة التحديات ومواكبة الظروف بما يحقق إدارة فاعلة للمنظومة بشكل متكامل، وقد بذلت جهود كثيرة إلا أنها ما زالت دون المستوى المطلوب على الرغم من كثافتها. ولا يخفى علينا ما توليه الدول المتقدمة للمعلم من مكانة مرموقة باعتباره الأداة الرئيسة في النهضة الشاملة والسير في ركب الحضارة، وقد أكد الكثير من رجال الفكر التربوي في مختلف العصور على أهمية إعداد المعلم، وأن كافة الإصلاحات التعليمية مرهونة بإصلاح نوعية العاملين بمهنة التعليم ولاسيما المعلم، كما أن النظم التعليمية لا يمكن تحديثها إلا من خلال النظرة الجذرية في برامج إعداد المعلمين، ويتم ذلك من خلال العناية بالبحوث التربوية وجعلها أكثر ثراء وعمقا. ومن هنا تتبع أهمية الإعداد الجيد للمعلم باعتباره القوى المحركة للعملية التعليمية.

إن قضية إعداد المعلم الباحث قد شغلت مساحة كبيرة من الاهتمام من قبل خبراء التربية، وذلك انطلاقا من دوره المهم والحيوي في تنفيذ السياسات التعليمية في جميع دول العالم، والتصدي للمتغيرات السريعة التي تشهدها الحياة المعاصرة في كافة النواحي، مما يستلزم معه سرعة التحرك في التعامل معها وإدخال تعديلات تربوية جوهرية على مستوى السياسة والأهداف والخطط والبرامج والممارسات والوسائل، وتوجيهها لإعداد المعلم الباحث والمبتكر المتعدد الثقافات، والاستفادة من ذلك في التطبيقات والتجارب العالمية التربوية والتعليمية الناجحة على مستوى مؤسسات التعليم العالي، فأدوار المعلم الباحث تتعدد وتتغير بتغير المواقف التي تفرضها العولمة وثورة الاتصالات والمعلوماتية، والتقدم العلمي، والتطور والتجديد التربوي، وهناك جوانب كثيرة لدور المعلم المعاصر تضيفه المستجدات الجديدة في المجالات التربوية ولا سيما في ظل جائحة كورونا أي أن دوره له جوانب متعددة بحسب ما تضيفه المستجدات التربوية التي تعد مرآة عاكسة للتغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي يفرزها

النظام العالمي الجديد، باعتبار النظام المحلي جزء من النظام العالمي. ولهذا ليس من السهل تحديد جوانب أدوار المعلم الباحث التي يجب أن يؤديها لأنها متجددة ومتغيرة باستمرار، بالإضافة إلى أنها متشابكة بعضها مع بعض، ويكمل بعضها بعضاً، وقد يقوم المعلم الباحث بأداء أكثر من جانب في وقت واحد.

وقد اتخذت أدوار المعلم الباحث أبعاداً إضافية تجاوزت حدود الأساسيات، فقد تغيرت بعض مظاهر التعلم والتعليم تغيراً جذرياً مما كان له وقع على الأدوار المتوقعة للمعلمين، حيث نجد أنفسنا عندما نتحدث عن التربية والتعليم في هذا القرن فإننا نجد تربية من نوع خاص، وتعليماً من نوع جديد، حيث تغيير دور المعلم بسبب التغييرات التربوية الجديدة التي تفرضها الأزمات الطارئة والتطورات السريعة وظهور عدد من النظريات التربوية الجديدة التي تجعل من المتعلم محوراً للعملية التعليمية والمعلم باحث موجه ومرشد ذو أهمية فائقة، أي أن دوره تتعدد جوانبه بحسب ما تضيفه المستجدات التربوية التي تعد مرآة عاكسة للتغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي يفرزها النظام محلياً وعالمياً.

وبناء على ذلك سادت العالم عدة توجهات في ميدان إعداد المعلم وتدريبه، ربما من أهمها اختيار الطالب المعلم الكفاء قبل التحاقه ببرنامجه إعداده في كليات إعداد المعلمين من المستوى الجامعي، وتحديث برامج إعدادهم وتزويدها بالتكنولوجيا المعاصرة، وتطوير المناهج الدراسية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التقدم العالمية، والاهتمام بتخريج معلم باحث قادر على تنمية قدرات الطلاب واكتشاف مواهبهم، ويعرف الإعداد على أنه عملية دينامية مقصودة مخططة تهدف إلى تنمية الاتجاهات والمعارف والمهارات المطلوب توافرها في مجموعة من الأفراد بطريقة منظمة لكي تمكنهم من القيام بأداء أدوارهم المستقبلية بفاعلية، وتمكنهم من الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة في المؤسسة إلى أقصى حد ممكن، وصولاً إلى رفع كفاية الإنتاجية لهؤلاء الأفراد أو لمؤسساتهم التي يعملون بها، أي الإعداد للمهنة هو الوسيلة التي يمكن الحصول على الاستجابات اللازمة لأداء العمل على الوجه الصحيح، وهو ما يسمى في بعض الأحيان التدريب قبل الخدمة.

إن أي عمل ناجح لا يتم إلا بوجود أهداف واضحة ومحددة وفق رؤية مخطط لها بشكل دقيق من أجل الوصول إليها وتحقيقها، وإذا كان هذا في الأعمال البسيطة، ففي العمل التربوي تزداد أهمية تحديد الأهداف والأمر أكثر أهمية وضرورة في تحديد وصياغة أهداف المؤسسات التي تقوم بإعداد المعلم الذي يعتبر حجر الزاوية في العملية التعليمية، ووجود الأهداف في بعض أذهان القادة التربويين لا يعني أن كل

من يعمل في المجال التربوي يعرف الهدف منه وإنما ينبغي أن توضع الأهداف وتصاغ بحيث يتابعها الجيل اللاحق وتتكامل الأفكار إلى أن تتحقق دون تأثير أو تأثر بالإحداث المتعاقبة إلا بالتحسين والتطوير ورفع المستوى بالتقويم المرحلي أو النهائي . وتحديد أو صياغة أهداف لإعداد المعلم الباحث في المؤسسات التي تقوم بعملية الإعداد بحيث يكن أساسها أن إعداد المعلم الباحث عملية مستمرة في الحياة المهنية لا تنقطع تتضمن تدريب ما قبل الخدمة وتدريب أثناء الخدمة وتعلّما مستمرا، كما أن إعداد المعلم الباحث يجب أن يكون مهما وملهما لإمداد الطلبة بما يحتاجون إليه من المعرفة والثقافة والبحث العلمي .

حكم القرض الممنوح لرجال ونساء التعليم الذي تتكفل

مؤسسة محمد السادس بدفع فوائده الربوية

عبد الأحد البرينصي

دكتوراه في الفقه والاقتصاد الإسلامي - أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي تازة المغرب

منذ أن حرم الله عز وجل الربا، وجعل التعامل به بمثابة إعلان الحرب على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، أصبح المؤمنون من هذه الأمة بشتى مذاهبهم وطوائفهم يؤمنون إيماناً جازماً بتحريم الربا بكل أنواعه وصوره، ما قلّ منه أو كثر، ويحذرون من الوقوع فيه، وفي الآن نفسه يبحثون على معرفة حكم ما يريدون القيام به من معاملات مالية؛ حتى لا يتسرب الربا إلى أموالهم فيمحققها محققاً والعياذ بالله.

إنه على ضوء ما سبق جاء نقاش القرض الممنوح لرجال ونساء التعليم المنخرطين في مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، والذي تتكفل به المؤسسة المذكورة بدفع فوائده الربوية، هل هو قرض ربوي؛ لما فيه من الزيادة المشروطة؟ أو قرض حسن؛ لأن المستفيد منه لا يرد إلا ما أخذ من مال؟

الأمر الذي أحدث تشويشاً في وسط بعض رجال ونساء التعليم، وكذا عامة الناس، حول الحكم الشرعي لهذا النوع من القروض، هل هو من قبيل الربا المحرم بإجماع علماء المسلمين؟

وقد أثبت الواقع المعاش أن الربا قد انتشر بمجموعة من الطرق والوسائل الخبيثة التي تضلل المسلمين عما يعتقدون أنه ربا، وذلك بتغيير اسم الربا بالفوائد البنكية، أو باختلاق معاملات جديدة، وبأسماء جديدة

أيضاً. أو هو من قبيل القرض الحسن المشار إليه في قوله تعالى: **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**

فِيضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ (الحديد: ١١)، وقوله تعالى أيضاً: **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**

فِيضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (البقرة: ٢٤٥)، والمشار إليه أيضاً في

كثير من الروايات الحديثية منها الحديث الذي رواه عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كل قرض صدقة)¹.

وعموما القرض الحسن يُعدُّ عملا خيرا عظيما وإحسانا جزيلا يُقصد به تنفيس الكرب ورفع الحرج عن الناس، والذي نحن في حاجة ماسة إليه، هذا القرض الذي نحتاج إلى بيان حكمه وفضله وصوره؛ قصد تمييزه عن غيره، خاصة وأن دائرة الإنفاق والاعطاء قد اتسعت في شكل جمعيات، وهيئات خيرية هنا وهناك.

أولا - مفهوم القرض الذي تتكفل به المؤسسة

تُقدم هذه النقطة للقارئ المعنى العام لهذا النوع من القروض الممنوحة من قبل المؤسسة للشغيلة التعليمية، كما تقدم السبب الذي جعل العلماء يختلفون في هذا النوع من القروض، مروراً بأهم الأسباب الذي دفعت المؤسسة إلى منح القرض المذكور.

معنى هذا القرض: يتمثل هذا النوع من القروض في منح رجال ونساء التعليم المنخرطين في مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين المغربية، قروضا تمويلية بنكية بدون فائدة يدفعها المستفيد من القرض، والذي يتحمل دفع الفوائد الربوية للبنك هي المؤسسة المشار إليها، شريطة أن لا يتعدى سقف القرض ١٥٠٠٠٠ درهم مغربي، بغية شراء مسكن رئيس أو قطعة أرضية، على أن يسدد المبلغ عبر أقساط لا تتجاوز مدته ١٥ سنة.

سبب اختلاف العلماء في هذا القرض: إن السبب الذي جعل العلماء المعاصرين يختلفون في هذا النوع من القروض راجع بالأساس إلى السؤال الآتي: هل يعد هذا القرض قرضا ربويا أولا؟ حيث يرى بعض العلماء أنه قرض ربوي بطريقة غير مباشرة، في حين يرى البعض الآخر أنه قرض شرعي، ما دام أن المستفيد منه لا يرد إلا ما أخذ من سيولة نقدية فقط.

الأسباب الدافعة إلى هذا القرض: تباينت آراء الناس حول الأسباب التي جعلت مؤسسة محمد السادس تقدم على هذا النوع من القروض لفائدة الشغيلة التعليمية بين ناظر بنظرة إيجابية وآخر بنظرة سلبية، هذا ما سنلخصه في النقاط الآتية:

¹ أبو القاسم سليمان الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، سنة: 1415هـ/1995م، باب: من اسمه الحسين، رقم: 3498، 4/17.

أ – العمل على خلق رواج للبنوك الربوية؛ لأن البنوك الربوية تعلم أن عددا من الأساتذة والأستاذات لا يريدون التعامل معها؛ لأن تعاملها يندرج ضمن القروض المحرمة شرعا، رغم قدرتهم على الأداء، في حين يخاف آخرون من التعامل معها؛ لأنهم قد لا يستطيعون الالتزام بأداء الأقساط والفوائد الربوية، إذن هذا ما جعل البنوك الربوية تعقد هذه الاتفاقية مع المؤسسة من أجل الوصول إلى هذه الفئة من المجتمع.

ب – تظاهر المؤسسة بأنها تقدم خدمة جليلة لرجال ونساء التعليم، مقابل الاقتطاعات المفروضة عليهم، وفي هذا تكميم للأفواه التي يمكن أن توجه نقدا للمؤسسة.

ج – تظاهر المؤسسة بأنها تقدم خدمة جليلة للشغيلة التعليمية من خلال تقديم هذا النوع من المساعدة التي لا تسمن ولا تغني من جوع؛ كي يكون لديها مصوغ في رفع نسبة الاقتطاعات فيما يستقبل من الأيام.

د – إغراق الشغيلة التعليمية بالمديونية تحت مسمى المساعدات أو الخدمات المقدمة؛ حتى يبقى الأستاذة والأستاذات لا يفكرون إلا في الدين فقط.

هـ – كما يمكن أن يكون هناك سبب آخر وهو أن المؤسسة تقوم بواجبها نحو الشغيلة التعليمية؛ فلما توفر لديها مبلغا ماليا من خلال الاقتطاعات التي تقتطع لرجال ونساء التعليم، أرادت أن ترد لهم أموالهم فنهجت هذه الطريقة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على المسؤولية التي تتحلى بها المؤسسة.

ثانيا – حكم هذا النوع من القروض

هذا النوع من القروض اختلف فيه العلماء المعاصرون على رأيين متباينين، رأي يرى جوازه، وآخر يرى منعه، ولكل رأي أدلته وتبريراته التي يمكن أن يعتمد عليها، وهي على النحو الآتي:

أدلة المانع لهذا القرض: يمكن أن يستدل المانعون لهذا النوع من القروض بمجموعة من الأدلة أهمها:

أ – العقد الربوي لا يفقد صفته الربوية في حال ما إن قام غير المقرض بتسديد الفائدة الربوية، ما دامت المنفعة مشروطة في العقد، ونفعها يعود على المقرض، خاصة إذا كان الأمر منصوبا عليه في صيغة العقد، مثل أن يقال: هذا القرض بفائدة كذا وكذا، والذي يتولى تسديده هي مؤسسة محمد السادس.

كما أن الحكم لا يختلف في تحريم القرض الربوي بين أن يكون المتكفل بتسديد الفائدة الربوية شخصا معنويا أي اعتباريا كإحدى المؤسسات، أو طبيعيا كأحد الأصدقاء أو الأقارب مثلا.

ب – إن هذا النوع من القرض مبني على فائدة ربوية عند عقد القرض، والحكم يدور مع علته، والعلة هي الفائدة، والفائدة في القرض كيف ما كانت فهي حرام؛ للقاعدة المجمع عليها بين الفقهاء: "كل قرض جر منفعة فهو ربا"

وقد وقفت على عدة أقوال للفقهاء تؤكد هذا المعنى منها: ما قاله أبو الوليد ابن رشد القرطبي: "لا يحل السلف إلا أن يريد به المسلف منفعة الذي أسلفه خالصا لوجه الله خاصة، ولا لنفسه ولا لمنفعة من سواه"¹، وما قاله ابن قدامة المقدسي: "كل قرض شرط فيه الزيادة فهو حرام بغير خلاف"²، وما قاله محمد بن جزي الغرناطي: "أن لا يجز نفعاً، فإن كانت المنفعة منع اتفاقاً للنهي عنه وخروجه عن باب المعروف"³.

والمستفاد من هذه الأقوال أن كل زيادة مشروطة في عقد القرض فهي حرام، سواء أكانت من المقترض أو غيره، والمسألة التي ناقشها قد اشترطت فيها زيادة ربوية على القرض الممنوح.

ج – إن الحكم في هذا القرض لا يتعلق بالأشخاص، بل يتعلق بالصيغة التعاقدية، وهي صيغة ربوية لا يجوز التعامل بها، بهذا يكون العقد فاسداً، وإذا كان كذلك لا يمكن أن ينتج آثاراً صحيحة.

د – القرض عندنا في الشريعة الإسلامية من عموم الخير والإحسان والمعروف التي رغب فيها ديننا الإسلامي؛ لهذا جعله العلماء من الأمور الثلاثة "التي لا تكون إلا لله، والمجموعة في قول القائل:

القرض والضمان رفق الجاه تمنع أن ترى لغير الله⁴

والبنك في هذا القرض لا يقصد به وجه الله تعالى، وإنما يقرض من أجل الحصول على الفائدة الربوية.

هـ – إذا كان الربا في هذا القرض غير محقق، فنقول: قرر الفقهاء رحمهم الله أن الربا "الموهوم كالربا المعلوم، وذلك في بابي القرض والبيع"⁵.

¹ أبو الوليد ابن رشد القرطبي، البيان والتحصيل، وضمنه المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعتبية، محمد العتبي القرطبي، تحقيق سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، سنة: 1408هـ/1988م، 7/108.

² موفق الدين بن قدامة، المغني، وبهامشه الشرح الكبير على متن المقنع، شمس الدين أبو الفرج، دار الكتاب العربي، 4/360.

³ محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، القوانين الفقهية، تحقيق عبد الله المنشاوي، دار الحديث، القاهرة مصر، سنة: 1426هـ/2005م، ص: 231.

⁴ - أبو الحسن علي التسولي، البهجة في شرح التحفة، وبهامشه حلى المعاصم لفكر ابن عاصم، أبو عبد الله محمد التاودي، دار المعرفة، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى، سنة: 1418هـ/1998م، 1/333.

⁵ - أبو عبد الله محمد بن أحمد المقرئ، قواعد الفقه، تحقيق محمد الدردابي، مكتبة دار الأمان، الرباط المغرب، سنة: 2012م. ص: 600.

و – المقترض على فرض أنه لا يأكل الربا؛ لأنه لا يدفعه، فإنه معين على تأكيل الربا؛ إذ لولا فرضه لما حصل البنك على الزيادة الربوية، وهذا لا يليق بأخلاق المسلم وقيمته، وفي هذا أيضا إقرار بالربا المحرم في شريعتنا.

أدلة المميزين لهذا القرض: يمكن أن يستدل المميزون لهذا النوع من القروض بمجموعة من الأدلة أهمها:

أ – أن المنخرط في المؤسسة والمستفيد من القرض المذكور لا يدفع من ماله أي زيادة ربوية، ومن ثم تكون معاملته جائزة.

ب – أن المستفيد غير مطالب من الناحية الشرعية بالدخول في تفاصيل علاقات المؤسسات فيما بينها، ما دام أنه غير مطالب بدفع الفوائد الربوية، وإنما يكتفي بالظاهر فقط.

ج – القول بالجواز فيه توسعة ويسر على الناس الذين ضاقوا ذرعا بالفوائد الربوية المرتفعة، خاصة وأن الله تعالى يقول: **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** (البقرة: ١٨٥).

د – تعتبر الزيادة التي يأخذها البنك من قبل المؤسسة، رسوما عن الخدمات الفعلية للقرض، لأن البنك مؤسسة لها مصارفها.

هـ – العقود في الشريعة الإسلامية "الأصل فيها عموما الصحة"¹، عند كثير من العلماء، خاصة عندما تدعو الحاجة إليها، كما في هذا النوع من القروض، ما لم يرد نص صحيح يمنعها، أو كانت مخالفة لقواعد الشريعة العامة، وهنا لم يرد نص صحيح، ولا قاعدة شرعية عامة يمنعان ذلك.

من خلال ما سبق من أدلة الفريقين نستطيع أن نرجح القول بالحرمة؛ وذلك لقوة أدلة المانعين، وأن القول بالمنع يتضمن الابتعاد عن الوقوع في الربا الذي يحق البركة من الرزق، مصداقا لقوله تعالى: **يَمْحَقُ اللَّهُ** **الرِّبَاَ وَيُرِّي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ** (البقرة: ٢٧٦).

وهنا لابد من الإشارة إلى مسألة، وهي مسألة تزاخم المفاصد، والمتمثلة في حاجة المنخرط في المؤسسة إلى سيولة نقدية، هذا المنخرط الذي طرق كل الأبواب المشروعة من أجل الحصول عليها، فلم يستطع، فبقي أمامه: الاقتراض قرضا ربويا محضا، أو الاقتراض بالطريقة المتحدث عنها؛ في هذه الحالة يكون الاقتراض

¹ أبو عبد الله محمد بن أحمد المقرئ، مرجع السابق، ص: 398.

بالطريقة المتحدث عنها مقدما على الاقتراض بالطريقة الربوية المحضه؛ هذا ما قرره الفقهاء في القاعدة الآتية: "الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف"¹.

النتائج

- ١ . السبب الذي جعل العلماء يختلفون في هذه القرض راجع بالأساس إلى كونه قرضا ربويا خفيا، أو قرضا حسنا للغاية منه التعاون على فعل الخير.
 - ٢ . اختلاف آراء الناس – خاصة منهم رجال ونساء التعليم – حول الأسباب والدوافع التي دفعت مؤسسة محمد السادس إلى منح هذا النوع من القرض.
 - ٣ . اختلاف العلماء المعاصرين في هذا القرض على رأيين متباينين الأول يرى جوازه بناء على عدد من الأدلة التي اعتمد عليها، والثاني يرى حرمة بناء أيضا على عدد من الأدلة والتبريرات.
 - ٤ . النتيجة التي خرجتُ بها من هذه الدراسة البسيطة أن هذا القرض غير جائز، لعدة اعتبارات.
- المقترحات:** إذا كانت النتيجة أن هذه المعاملة ضرب من الربا، فما هي البدائل المقترحة؟ للجواب عن هذا السؤال يمكن اقتراح البدائل الآتية:
- أ – ضرورة تغيير هذا النوع من العقود، من عقود مداينة إلى عقود مشاركة، وذلك وفق ما قرره أحكام الشريعة الإسلامية.

ب – العمل على إنشاء بنوك استثمارية تقوم على المشاركة في المشاريع الاقتصادية الحقيقية، كأن تكون البنوك والمؤسسات المالية شريكا في تمويلات الموظفين.

المراجع

- ١ . أبو الحسن علي التسولي، البهجة في شرح التحفة، وبهامشه حلى المعاصم لفكر ابن عاصم، أبو عبد الله محمد التاودي، دار المعرفة، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢ . أبو القاسم سليمان الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٣ . أبو الوليد ابن رشد القرطبي، البيان والتحصيل، وضمنه المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعتبية، محمد العتبي القرطبي، تحقيق سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٤ . أبو عبد الله محمد بن أحمد المقرئ، قواعد الفقه، تحقيق محمد الدردابي، مكتبة دار الأمان، الرباط المغرب، ٢٠١٢ م.
- ٥ . أحمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، دار القلم، دمشق سوريا، الطبعة السادسة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٦ . محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، القوانين الفقهية، تحقيق عبد الله المنشاوي، دار الحديث، القاهرة مصر، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٧ . موفق الدين بن قدامة، المغني، وبهامشه الشرح الكبير على متن المقنع، شمس الدين أبو الفرج، دار الكتاب العربي.

١ - أحمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، دار القلم، دمشق سوريا، الطبعة السادسة، سنة: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ص: 199.

المال المشتبه في الفقه الإسلامي

منتصر عبدالله الزيوت

بكالوريوس في المصارف الإسلامية - الجامعة الأردنية

معتصم عبدالله الزيوت

بكالوريوس في المصارف الإسلامية - الجامعة الأردنية

عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (الْحَلَالُ بَيْنُ، وَالْحَرَامِ بَيْنُ، وَبَيْنَهُمَا مَشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الْمَشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبَهَاتِ: كَرَاعٍ يَرَعَى حَوْلَ الْحَمَى، يَوْشِكُ أَنْ يَؤَاقِعَهُ)، رواه البخاري⁽¹⁾.

هذا الحديث أصلٌ عظيم من أصول الشريعة، وقد ذكره العلماء من جملة الأحاديث التي يدور حولها الإسلام⁽²⁾، وأجمع العلماء على عظيم موقعه وكثير فوائده، وفيه بيان أن الأشياء بالنظر إلى حكمها ثلاثة أقسام⁽³⁾: الحلال، والحرام، والمُشْتَبِه. والمال من جملة هذه الأشياء، وعلى هذا فهو باعتبار حكمه ثلاثة أقسام: مال حلال، ومال حرام، ومال مشتبه.

ولما كان المسلم يلزمه تحريم الحلال في أموره كلها كان الوقوف على هذه الأقسام وبيانها عظيم الأثر وكثير الفائدة في هذا الباب، ولا سيما أن المال من وسائل التقرب إلى الله تعالى بأداء الزكاة وانفاقه في سبيل الله تعالى وغير ذلك، وهو الأساس المادي لعمران المجتمعات ونهضتها، كما أنه لا ينقطع عن جُلِّ معاملات الناس وأعمالهم اليومية، وكل ذلك وغيره من مجالات استخدام المال في حياة المسلم يلزم أن يكون المال من الحلال الخالص.

والتأمل لأحوال هذا العصر وما اختص به من كثرة المستجدات وتنوعها وما نتج عنها من التباس أمر المال بين الحل والحرم، يُبان له أهمية إحاطة المال المشتبه بشيء من البحث والبيان، وغاية هذا المقال المساهمة بذلك، والله نسأل التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(1) البخاري، محمد ابن اسماعيل، صحيح البخاري، ت: الناصر، محمد زهير، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، ج1، ص20.

(2) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، دار السلام، ط2، 2004، ج1، ص70.

(3) ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، مؤسسة الريان، ط6، 2003، ص43.

أولاً: المال الحلال والمال الحرام

المال في اللغة: هو ما ملكته من جميع الأشياء، وجمعه أموال⁽¹⁾، وقال ابن الأثير: المال في الأصل: ما يملك من الذهب والفضة، ثم أُطلق على كل ما يُقتنى ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل، لأنها كانت أكثر أموالهم⁽²⁾.

أمّا في الاصطلاح فقد اختلف الفقهاء في تعريفه: فعرفه الحنفية على أنه: "ما يميل لطبع ويمكن ادخاره وقت الحاجة"⁽³⁾، وعرفه المالكية بأنه: "ما تمتد إليه الأطماع، ويصلح عادة وشرعاً للانتفاع به"⁽⁴⁾، وأمّا الشافعية: فقد حكى الشافعي في الأم: أن اسم المال لا يقع إلا على ما له قيمة يباع بها وتكون إذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها وإن قلت وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل الفلوس وما أشبه ذلك الذي يطرحونه⁽⁵⁾، كما عرفه الحنابلة: "بأنه ما يباح نفعه مطلقاً واقتناؤه بلا حاجة"⁽⁶⁾.

وعرفه بعض المعاصرين بأنه: "ما كان له قيمة مادية بين الناس، وجاز شرعاً الانتفاع به حال السعة والاختيار"⁽⁷⁾، وهذا قريب من تعريف الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة.

ويرجع اختلاف الفقهاء في تعريف المال إلى أمرين: الأول: اختلافهم في اعتبار مالية الأشياء التي منع الشرع الانتفاع بها حال السعة والاختيار، فاعتبرها الحنفية ولم يعتبرها الجمهور. والأمر الثاني: اختلافهم في اعتبار مالية الأعيان غير المادية كالمنافع والحقوق، فاعتبرها الجمهور دون الحنفية⁽⁸⁾.

المال الحلال:

هو كل مالٍ أباح الشارع في الأصل اقتناؤه أو الانتفاع به بما شرع من أسباب. ونخلص من هذا التعريف أن المال يشترط لكونه حلالاً شرطين هما:

الشرط الأول: أن يكون مباحاً لذاته

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ج11، ص635، مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار الهداية، ج30، 427.

(2) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج4، ص373.

(3) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط2/1992م، ج4، ص501.

(4) ابن العربي، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م، ج2، ص107.

(5) الأم للشافعي، دار المعرفة، بيروت، 1990م، ج5، ص171.

(6) ابن النجار، منتهى الإرادات، مؤسسة الرسالة، ط1، 1999م، ج2، ص254.

(7) العبادي، عبد السلام، الملكية في الشريعة الإسلامية، ج1، ص179.

(8) شبير، محمد، المدخل إلى فقه المعاملات المالية، ص69.

ويعبر عنه فقهاء الحنفية بالمال المتقوم، ويقصدون به المال الذي يباح الانتفاع به شرعاً في حالة السعة والاختيار⁽¹⁾. وصنوف المال جميعاً تدخل في دائرة المباح إلا ما نص الشرع على خروجه من هذه الدائرة بنصوص الكتاب العزيز أو السنة النبوية إذ تعرضت هذه النصوص بشكل مجمل لدائرة المباح، فقال تعالى: **الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ** [سورة المائدة: ٥]، وجعلت التفصيل مقتصرًا على ما يخرج من هذه الدائرة، فقال تعالى: **وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ** [سورة الأنعام: ١١٩].

الشرط الثاني: أن تكون أسباب كسبه مشروعة

هذه الأسباب هي ذاتها الأسباب الشرعية المنشئة للملكية؛ لأن النتيجة التي ينتهي إليها كسب المال هو حصول الملك، وهذه الأسباب تنقسم بالنظر إلى الملك الذي تنشئه إلى قسمين، هما⁽²⁾: أسباب منشئة للملكية التامة (أي العين ومنفعتها)، وأسباب منشئة للملكية الناقصة، وهي قسمان: أسباب منشئة للملكية العين فقط، وأسباب منشئة للملكية المنفعة فقط، وفيما يلي بيان لهذه الأسباب:

الأسباب المنشئة للملكية التامة

الملكية التامة هي ملك رقبه الشيء ومنفعته، والأسباب التي أقرها التشريع الإسلامي لهذا النوع من الملكية هي أربعة: إحرار المباحات، والعقود، والخلفية، والتولد من المملوك، وفيما يلي بيانها⁽³⁾:

- **إحراز المباحات**: هو الاستيلاء على المال المباح بقصد تملكه، والمال المباح: هو المال الذي لم يدخل في ملك محترم، ولا يوجد مانع شرعي من تملكه، كالماء في ينايبه، والكلاء في منابته، وغيرها.

- **العقود الناقلة للملكية**: هي العقود التي تقتضي نقل ملكية الأموال المملوكة بين الناس، وقد أطلق الفقهاء على هذه العقود التملكيات؛ لأنها تجعل الغير مالك للشيء، سواء أكانت هذه العقود معاوضات كالبيع والاجارة، أم من التبرعات: كالهبة والوقف⁽⁴⁾.

(1) حماد، نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ص 399.

(2) الزرقا، مصطفى، المدخل الفقهي العام، ج 1، ص 335.

(3) الزرقا، مصطفى، المدخل الفقهي العام، ج 1، ص 335.

(4) شبير، محمد، المدخل إلى فقه المعاملات المالية، ص 135.

– **التولّد من المملوك**: هو ما يتولد أو ينشأ من المال المملوك، سواء في ذلك ما ينتج بتسبب مالك الأصل وعمله، وما يحصل بطبعه دون عمل مالك الأصل أو تسببه، ويدخل في ذلك النتاج، والربح، والغلة، والنماء.

– **الخَلْفِيَّة**: هي حلول شخص أو شيء جديد محل قديم زائل في الحقوق، وهي نوعان، هما: خَلْفِيَّة شخص عن شخص وهي الإرث، وخَلْفِيَّة شيء عن شيء، وهي التضمين أو التعويض.

الأسباب المنشئة للملكية الناقصة

تنقسم الأسباب المنشئة للملكية الناقصة إلى قسمين هما: أسباب تفيد ملكية العين فقط، وأسباب تفيد ملكية المنفعة فقط، وفيما يلي بيانها:

الأسباب التي تفيد ملكية العين فقط:

تستفاد ملكية العين دون منفعتها بطريقتين هما الإرث والوصية⁽¹⁾:

– **الإرث**: إذا أوصى المالك لشخص بمنفعة شيء بعد وفاته مدة معينة، فإن ورثة الموصي يملكون بالإرث رقبة ذلك الشيء فقط.

– **الوصية**: إذا أوصى مالك العين لشخص بمنفعتها مدة معينة أو مدة حياته، وأوصى لآخر برقبته، فإن الموصى له بالعين يكون مالكا لرقبتها وحدها مدة انتفاع الموصى له بالمنفعة.

الأسباب التي تفيد ملكية المنفعة فقط:

تستفاد ملكية المنافع دون رقبتهما بإحدى الطرق التالية⁽²⁾:

– **الإجارة**: فالمستأجر يملك منفعة العين المؤجرة مقابل ما يدفعه للمؤجر.

– **الإعارة**: حيث يملك المستعير منفعة العين المستعارة، أو يملك حق الانتفاع على خلاف بين الفقهاء.

– **الوقف**: وفيه يملك الموقوف عليهم منفعة العين الموقوفة دون رقبتهما.

– **الوصية لأحد بالمنفعة**: حيث يملك الموصى له بالمنفعة بمجرد وفاة الموصي.

المال الحرام:

(1) شبير، محمد، المدخل إلى فقه المعاملات المالية، ص147.

(2) الزرقا، مصطفى، المدخل الفقهي العام، ج1، ص350.

"وهو كل ما حرمّ الشرع دخوله في ملك المسلم لمانع"⁽¹⁾، والمانع من دخول المال في ملك المسلم قسمين: **القسم الأول**: مانع يتعلق بذات المال؛ أي أنه محرّم في الأصل، كالخمر والخنزير.

القسم الثاني: مانع يتعلق بطرق كسب المال؛ أي طرق الكسب غير المشروعة، والسمة العامة لهذه الطرق هي ظلم العباد والتعدي على حقوقهم، كالغش والسرقة، وغيرها.

ثانياً: المال المشتبه:

تعريف المال المشتبه

الشُّبُهَةُ في اللغة: هي الالتباس⁽²⁾، واشتبه الأمر: إذا اختلط⁽³⁾، وفي الاصطلاح: قال ابن القيم: "إنّ الشبهات ما يشتبه فيه الحق والباطل، والحلال والحرام، على وجه لا يكون فيه دليلٌ على أحد الجانبين، أو تتعارض الأمارتان عنده، فلا تترجح في ظنه إحداها، فيشتبه عليه هذا بهذا"⁽⁴⁾.

وبناءً على ذلك يمكن تعريف الأموال المشتبهة على أنّها: الأموال التي التبس أمرها على المكلف حتى لا يمكن الحكم عليها فهي من المال الحلال أم من الحرام.

منشأ الاشتباه في الأموال

ذكر الغزالي في إحياء علوم الدين مَثارات للشبهات⁽⁵⁾ ارتأينا استخدامها في ذكر منشأ الاشتباه في الأموال لبناء صورة كاملة شاملة، وعلى ذلك لا يخرج منشأ الأموال المشتبهة عن ثلاثة أمور، وهي:

المنشأ الأول: شكٌ في السبب المحلّل والمحرّم للمال: هذا لا يخلو من تعادل السببين أو أن يتغلب أحدهما على الآخر، فإن تعادلا كان الحكم لما عرف قبله وإن كان تغلب أحدهما على الآخر، قدّم الغالب على المغلوب، وينقسم إلى أربعة أقسام:

(1) الباز، أحكام المال الحرام، ص39

(2) الفارابي، أبو نصر إسماعيل، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت: عطار، أحمد، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م، ج6، ص2236.

(3) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل، العين، ت: المخزومي، مهدي والسامرائي، إبراهيم، دار ومكتبة الهلال، ج3، ص404.

(4) ابن القيم، أبو عبد الله محمد، إغاثة اللهفان في مصاديد الشيطان، ت: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 2011م، ج1، ص302.

(5) الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2005م، ص547 وما بعدها.

- **القسم الأول:** أن يكون سبب تحريم المال معلوماً من قبل ثم يقع الشك في السبب المحلل له، فهذه شبهة يجب اجتنابها ويحرم الإقدام عليها. ومثاله: ما رواه أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: (تصوّر النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، فقيّل له: ما أسهرك، قال: إني وجدت ثمرة ساقطة فأكلتها، ثم ذكرتُ تمرًا كان عندنا من تمر الصدقة فما أدري أمن ذلك كانت التمرة، أو من تمر أهلي فذلك أسهرني)⁽¹⁾ فالنبي صلى الله عليه وسلم قد حصل على التمر وشك في أي سبب من أسباب التملك حصل عليه أهو من الصدقة فهو سبب محرّم للتملك في حق النبي صلى الله عليه وسلم وآله أم هو من تمر أهله وبذلك لا حرج عليه صلى الله عليه وسلم. ولو كان الإقدام على هذا المال في هذا الحال جائزاً لما أسهر النبي صلى الله عليه وسلم.
- **القسم الثاني:** أن يكون سبب حلّ المال معلوماً ووقع الشك في السبب المحرّم له، فالأصل الحل وله الحكم.
- **القسم الثالث:** أن يكون الأصل التحريم ولكن طرأ ما أوجب تحليله بظن غالب فهو مشكوك فيه والغالب حله فهذا ينظر فيه فإن استند غلبة الظن إلى سبب معتبر شرعاً فإنه يحل، واجتنابه من الورع. ومثاله: أن يقرض الرجل قريبه مالاً، وقبل حلول الأجل أهدى المقرض المقرض هدية، ثم قام الأخير بزيادة الأجل، فلا يقضى بالهدية على أنها مقابل الأجل لأنّ غلبة الظن أن الهدية من باب الصلة والقربة وذلك إن كان التهادي مألوفاً بينهما.
- **القسم الرابع:** أن يكون سبب حلّ المال معلوماً ولكن يغلب على الظن طريان سبب محرّم بسبب معتبر في غلبة الظن شرعاً، ويقضى بتحريم المال، مثاله: كأن يؤدي اجتهاده إلى أن المبيع مسروق بالاعتماد على قرينة معينة توجب غلبة الظن، فتوجب تحريم شراء هذا المبيع.
- المنشأ الثاني: اختلاط المال الحلال بالمال الحرام:** وذلك بأن يختلط المال الحلال بالمال الحرام ويشتبه الأمر ولا يتميز، وينقسم إلى ثلاثة أقسام:
- اختلاط محصور من كلا الجانبين: وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

(1) العسقلاني، أحمد ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1959م، ج4، ص294

- اختلاط امتزاج: كأن يختلط إناء عصير مع إناء خمر، فهنا لا يجوز له أن ينتفع به ببيعه أو شربه أو أي وجه من أوجه الانتفاع.
- اختلاط استبهاً مع التميز للأعيان المقصودة لذاتها (كالعروض): فهذه شبهة وجب اجتنابها بالإجماع، ومثاله: اختلاط مذكى بميت فهنا لا يجوز الانتفاع بكلاهما.
- اختلاط استبهاً مع التميز للأعيان غير المقصودة لذاتها (كالنقود): فلا يحرم عليه جميعاً، بل يحرم الجزء المحرم، فلو علم أن ربع مال قد كسبه رباً، فيحرم عليه الربع وما تبقى حلال في حقه.
- اختلاط حرام غير محصور بحلال غير محصور: والحكم أنه لا يحرم بهذا الاختلاط أن يتناول شيء بعينه احتمال أنه حرام وأنه حلال، إلا أن يقترن بتلك العين علامة تدل على أنه من الحرام، ولو قدر غلبة الحرام دون علامة خاصة فتركه ورع وأخذه ليس بحرام، كحكم الأموال في زماننا.
- اختلاط حرام محصور بحلال غير محصور: وهذا لا يلزم اجتنابه، والعلّة في هذا الحكم الغلبة والحاجة جميعاً، كما لو علم أن مصرفاً إسلامياً في بلد معين يتعامل بالربا فلا يلزمه اجتناب جميع المصارف الإسلامية في هذا البلد.
- اختلاط حلال محصور بحرام غير محصور: والحكم هنا أن وجوب الاجتناب أولى، كوجود صكوك إسلامية معلومة القدر في محفظة استثمارية لا يُعرف قدر السندات فيها، فالأولى بالمستثمر اجتنابها.
- المنشأ الثالث: الاختلاف في الأدلة:** وذلك بأن يختلف الفقهاء في حكم من الأحكام المتعلقة بالمال، كاختلافهم في حكم التورق الفقهي، واجتناب هذا النوع أولى.
- وبهذا نصل إلى بناء تصور عام وشامل للمال المشتبه رجاء أن نكون قد وفقنا في ذلك، ونوصي الباحثين وأهل الاختصاص باعطاء هذا النوع من الأموال مزيد رعاية واهتمام، وتوسيع دائرة دراسته وبحثه، وجعلها أكثر شمولاً ونضجاً، كدراسة الأحكام المتعلقة فيها، وطرق الانتفاع بها اقتصادياً واجتماعياً، وغير ذلك.

لماذا لا تصدم المصارف الإسلامية السورية بطاقات المراجعة؟

أهم ما يجب معرفته عند اقتنائك لبطاقة الائتمان الإسلامية

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني - المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

أعلنت مؤخراً بعض البنوك الإسلامية في سورية عن إصدارها لأول مرة لبطاقات ائتمانية إسلامية، فهل يمكن لبطاقات الائتمان أن تكون مطابقة للشريعة الإسلامية؟

تلقت المصارف الإسلامية تهماً عديدة حول تسميتها للبطاقات بالائتمانية بدلاً عن بطاقات الإقراض لصرف الأنظار عن أحكام القرض وأن هذه البطاقات لا تمثل سوى قروضاً، إلا أن هذا ليس صحيحاً، حقيقة الائتمان عند الاقتصاديين هو منح دائن لمدين مهلة من الوقت لدفع قيمة الدين، فالمصرف يمنح عميله ديناً؛ نظراً للثقة التي يشعر بها نحوه، وحينئذ فالائتمان أقرب للمدين منه للقرض.

ما الفرق بين الدين والقرض؟

الدين أوسع من القرض، إذ القرض هو دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله دون أن يسبقه عمل تجاري، بينما الدين هو كل ما ثبت في الذمة وقد سبقه عمل تجاري بين المدين والدائن. وبالتالي فإن القرض والدين يثبتان في ذمة المقترض والمدين، بينما لا يثبت الائتمان كذمة إلا عند صرفه، فالائتمان أقرب للمدين منه للقرض.

ما هي البطاقات الائتمانية؟

عرفها المجمع الفقهي الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في الدورة الثانية عشرة بالرياض بأنها مستند يعطيه مُصدره (المصرف) لشخص طبيعي أو اعتباري وهو حامل البطاقة (المتعامل) بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع أو الخدمات ممن يعتمد المستند أي البطاقة - وهو التاجر - دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر (المصرف) بالدفع، ويكون الدفع من حساب المصدر (المصرف)، ثم يعود على حاملها (المتعامل) في مواعيد دورية، وبعضها يفرض فوائد ربوية على مجموع الرصيد غير

المدفوع بعد فترة محددة من تاريخ المطالبة، وبعضها لا يفرض فوائد، ومن أمثلتها: بطاقات الفيزا، وبالتالي فالبطاقة الائتمانية غير مغطاة من قبل المتعامل.

وهذا يعني أن البطاقة تخول المتعامل بشراء السلع والمشتريات ولو لم يكن في حسابه شيء وضمن سقف محدد، حيث يقوم المصرف بالسداد للتاجر ويجب على المتعامل السداد للمصرف خلال الفترة المحددة، وبعض المصارف تفرض فوائد على الرصيد غير المدفوع أو فوائد تأخير في حال تأخر المتعامل عن السداد في الفترة المحددة، ومن هنا نجد أن هناك شرطاً يتنافى مع الشريعة الإسلامية وهو تقاضي المصرف للفوائد الربوية أو فوائد التأخير، وبالتالي يمكن انتفاء علة الربا بانتفاء تحقق هذا الشرط.

وتمنح البطاقات الائتمانية للعملاء وفقاً لدراسة ائتمانية يقوم بها المصرف يعتمد فيها على صافي الدخل الشهري أو حجم إيداعات المتعامل في حساباته لدى البنك، ويخضع تقدير ذلك حسب سياسة الائتمان للبنك، فإن استحق المتعامل تمويلاً ائتمانياً تم تحديد سقف ائتماني له حسب ملاءته.

ما هي أنواع بطاقات الائتمان؟

١. بطاقة الائتمان والحسم الأجل **Charge Card**: تعتبر هذه البطاقة أداة ائتمان في حدود سقف معين لفترة محدودة وتستعمل في تسديد أثمان السلع والخدمات، وفي الحصول على نقد، لا يتيح نظام هذه البطاقة تسهيلات ائتمانية متجددة لحاملها؛ حيث يتعين عليه المبادرة بسداد ثمن مشترياته خلال الفترة المحددة عند تسلمه الكشوف المرسله إليه من المؤسسة، وفي حال تأخر المتعامل عن السداد في الفترة المحددة فلا يجوز للمصرف أن يتقاضى لصاحبه أية فوائد ربوية أو تأخير.
٢. بطاقة الائتمان المتجدد **Credit Card**: تختلف هذه البطاقة عن سابقتها أنها أداة ائتمان في حدود سقف متجدد على فترات يحددها مصدر البطاقة.

لكن يبقى السؤال، إذا كانت البطاقات الائتمانية الإسلامية قائمة على القرض الحسن (قيمة المبلغ المستعمل من قبل المتعامل دون أية زيادة) فهل المصرف لا يحقق أية أرباح؟

في الحقيقة يحصل المصرف المصدر للبطاقة على نسبة معينة (عمولة) من قابل البطاقة (البائع / التاجر) على مبيعاته أو خدماته التي تمت بالبطاقة وهي من قبيل أجر السمسرة والتسويق وأجر خدمة تحصيل الدين، في حين لا يتقاضى المصرف المصدر للبطاقة أية نسبة من حامل البطاقة (المتعامل) على المشتريات والخدمات.

كما يمكن للمصرف أن يتقاضى من حامل البطاقة (المتعامل) رسم إصدار وتجديد واستبدال البطاقة لأن هذه الرسوم هي نظير السماح للمتعامل بحملها والاستفادة من خدماتها. وفي حال اتاحة خدمة السحب النقدي، يمكن للمصرف أن يفرض رسماً مقطوعاً متناسباً مع خدمة السحب النقدي، وليس مرتبطاً بمقدار المبلغ المسحوب.

ماذا عن بطاقات الحسم الفوري؟

يمكن للمتعامل أن يصل إلى غايته في السحب أو شراء السلع إلا أنه يتم التسديد من حسابه مباشرة وبقدر رصيده المتاح، فالمصرف يصدر البطاقة لمن له رصيد في حسابه ولا يخوله الحصول على ائتمان، فهذا النوع من البطاقات مغطاة بالكامل من قبل المتعامل، وقد أصدرتها المصارف الإسلامية السورية سابقاً طالما المتعامل يسحب من رصيده ولا يترتب على التعامل فوائد ربوية.

هل يمكن شراء جميع السلع باستخدام بطاقة الائتمان الإسلامية؟

تحرم الشريعة الإسلامية مشتريات محددة من السلع والخدمات مثل الكحول ولحم الخنزير والمنتجات المرتبطة بلحم الخنزير والقمار والمواد الإباحية والأنشطة غير القانونية، ويتحمل حامل البطاقة مسؤولية التأكد من اقتصار استخدام بطاقة الائتمان على معاملات البطاقة التي لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية ولا تحرمها أو تمنعها ويحق للمصرف سحب البطاقة في هذه الحالة، حيث يتم تدقيق تلك المشتريات من قبل البنك.

كما لا يمكن للمصرف تقديم أي امتيازات تحرمها الشريعة؛ كالتأمين التقليدي، أو دخول الأماكن المحظورة، أو تقديم الهدايا المحرمة.

أما فيما يتعلق بشراء الذهب أو الفضة أو العملات؛ فذلك يصح ببطاقة الحسم الفوري، ويجوز أيضاً ببطاقة الائتمان والحسم الآجل في الحالة التي يمكن فيها دفع المصرف المبلغ إلى قابل البطاقة بدون أجل، ولا يمكن ذلك باستخدام بطاقة الائتمان غير المغطاة ومؤجلة الدفع، حيث تعتبر المعادن الثمينة والعملات من النقود التي يشترط فيها التقابض بين البائع والمشتري، فالشراء ببطاقة الحسم الفوري فيه تقابض حكومي معتبر شرعاً، فإذا تسلم المشتري الذهب أو الفضة أو العملات المشتراة، واستخدم البطاقة ووقع على قسيمة الدفع لحساب الجهة القابلة للبطاقة حصل القبض الحكومي لطرف البائع، بينما باستخدام

بطاقة الائتمان غير المغطاة فالمشتري يتسلم الذهب أو الفضة أو العملات المشتراة والتمن مؤجل الدفع مما يؤدي إلى الوقوع في الربا.

لماذا لا تصدر المصارف الإسلامية السورية بطاقات المربحة؟

لا شك أن بطاقة الائتمان الإسلامية هي بديل البطاقات الائتمانية التقليدية، كما يمكن لبطاقات المربحة أن تكون كذلك، وقد تتطلع المصارف الإسلامية السورية إلى إصدارها في ظل سعيها لتقديم الخدمات الالكترونية، حيث يعتبر إصدار بطاقة الائتمان الإسلامية تمهيداً لإصدار بطاقات المربحة وتقديم مزايا إضافية للعملاء.

قد لا تختلف المزايا التي سيحصل عليها المتعامل في كلا البطاقتين من حيث إمكانية شراء السلع وآلية السداد إلا أنها تختلف في الآلية المتبعة لدى المصارف، فبطاقة الائتمان الإسلامية قائمة على نظام القرض الحسن؛ لأن المصرف يُقرض المتعامل، وعلى المتعامل سداد الدين دون أي زيادة، بينما في عملية المربحة فالأمر قد تكون أكثر تعقيداً، فالمصرف هو من عليه بيع السلعة للمتعامل وليس التاجر وبالتالي يجب أن يكون المصرف مالِكاً للبضاعة وفي ضمانه ومن هنا تظهر الصعوبة في إصدار هذا النوع من البطاقات. قد تتجه المصارف نحو شراء البضائع في نقاط البيع التي ستعتمد هذا النوع من البطاقات، وذلك وفق عقود شراء بين المصرف والتاجر، وعند استخدام المتعامل بطاقة المربحة فإنه يشتري من المصرف وليس من التاجر، فالمصرف هو مالك البضاعة وضامناً لها في حين أن التاجر موكلاً بعملية البيع فقط، وفي حال افتراض عدم بيع البضاعة يمكن للمصرف وفقاً لخيار الشرط إعادة البضاعة إلى التاجر وفقاً لمدة محددة متفق عليها ثم عدم اعتبار المتجر نقطة بيع معتمدة يمكن استخدام بطاقات المربحة من خلاله.

إلا أنه ما تزال هناك بعض الإشكاليات التي تواجهها المصارف لجهة التضخم الاقتصادي والارتفاع المستمر في أسعار السلع والحصول على موافقة التجار ببيع بضاعة المصرف.

ما هي أهم ما يجب أن يعرفه العميل عند اقتناء بطاقة الائتمان الإسلامية؟

١. اقرأ بدقة كافة المعلومات التي قدمها لك المصرف، سوف يتم تسليمك التفاصيل الكاملة بشأن الالتزامات المترتبة عليك مقابل حصولك على الخدمة أو المنتج. قم بالاطلاع على هذه الالتزامات وتأكد من فهمك لها وقدرتك على الالتزام بها واطرح الأسئلة على موظفي المصرف بشأن أي بند غير واضح أو شرط لم تتأكد منه.

٢ . البطاقة الائتمانية الإسلامية هي بطاقة قائمة على أحكام الشريعة الإسلامية، تصدر وفقاً لسقف معينة أي الحد الأقصى للمبلغ الذي يسمح لك بتحميله على بطاقتك، ويجب عليك الالتزام به وفقاً لما يقرره المصرف من وقت لآخر.

٣ . يتم إصدار البطاقة من المصرف باسمك الذي يظهر على وجه البطاقة، وعند توقيعك باستلام البطاقة، فإنك تتعهد بما يلي :

- التقيد بقواعدها ولوائحها وسداد كافة النفقات أو المصاريف التي يتكبدها المصرف نتيجة لاستخدامك البطاقة أو الإخلال باستخدامها.
- تقر بأنه سوف يتم استخدامها فقط من قبلك وتتعهد بسداد كافة الالتزامات التي تنشأ عن استخدام البطاقة من قبل أي شخص سواء كان ذلك بمعرفتك أو دون معرفتك .
- السماح للمصرف بتحصيل الرصيد المدين عبر الحسم من حسابك المفتوح سابقاً لدى المصرف، وتعهداً منك بإيداعك في حسابك رصيماً يكفي لتغطية أية مديونية قد تنشأ عن استعمال البطاقة.

٤ . لا تتيح جميع البطاقات عملية السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي .

٥ . لا يضمن لك المصرف السلع أو الخدمات التي تشتريها خصماً على البطاقة، ولا يكون المصرف طرفاً في أي نزاعات تنشأ بينك وبين أي طرف ثالث بشأن هذه السلع أو الخدمات .

٦ . لا يحق للتاجر فرض رسوم إضافية على مبلغ المنتج أو الخدمة في حال استخدامك لبطاقات الائتمان عند الدفع عبر أجهزة نقاط البيع لإتمام عملية الشراء .

٧ . لا تفصح عن معلوماتك المصرفية ولا ينبغي أن تقدم، تحت أي ظرف، أي تفاصيل بشأن الحساب المصرفي أو أي معلومات أخرى مصرفية أو شخصية دقيقة إلى طرف آخر .

٨ . أبلغ المصرف فوراً في حال ضياع أو سرقة أو إساءة استخدام البطاقة أو اطلاع أي شخص غيرك على الرقم السري الخاص بالبطاقة أو في حال اكتشافك لعمليات مجهولة على حسابك، وتكون مسؤولاً عن جميع المبالغ المستحقة والعمليات التي تمت بموجب البطاقة حتى لحظة التبليغ .

٩ . كن حذراً عند منح وكالة رسمية لإنجاز تعاملاتك المالية ومعرفة من تعطي صلاحية التصرف في أمورك المالية ومن يطلع عليها .

١٠. يجب عليك الاستفسار من المصرف عن الطرق المتاحة للسداد من قبلك، حيث يمكنك الإيداع في حساب البطاقة مباشرة، أو التحويل من حساب آخر في المصرف نفسه أو مصرف آخر، أو الدفع بموجب شيك يرسل إلى أي فرع من فروع المصرف، أو من خلال توظيف راتبك في المصرف.

١١. استشر المصرف في حال مواجهة صعوبات مالية، فإذا كنت غير قادر على تحمل أقساط الحد الأدنى من المطلوب عليك التحدث مع المصرف، ومناقشة الخيارات المتاحة لإعادة جدولة المبالغ القائمة عليك والتي من خلالها تستطيع سداد هذا المبالغ.

١٢. يحق للبنك سحب حق استخدام البطاقة أو تجميدها عند عجزك عن السداد لأي دفعة من الدفعات المطلوبة أو تجاوزك لحد البطاقة أو مخالفتك لأي شرط من شروطها، وقد يحرمك المصرف من الاستفادة من أية خدمات أو منتجات مستقبلاً.

١٣. ينبغي تحديث معلوماتك الشخصية بما في ذلك معلومات الاتصال وأرقام الاتصال الخاصة بك ولا تستخدم عناوين أخرى لا تخصك كالأصدقاء أو الأقارب إذ من الممكن أن يؤدي ذلك إلى إفشاء معلوماتك المالية لهم.

١٤. يجب عليك استخدام البطاقة خلال فترة الصلاحية المبينة في البطاقة، وتبقى متعهداً بسداد كافة الالتزامات المترتبة عليك حتى إذا انتهت فترة صلاحية البطاقة أو لم يتم تجديدها أو إلغاؤها لأي سبب من الأسباب.

١٥. عند عدم رغبتك في تجديد البطاقة يجب عليك إبلاغ المصرف خطياً قبل تاريخ انتهاء البطاقة بفترة متفق عليها بينك وبين المصرف.

١٦. عند عدم رغبتك بالالتزام بأي شرط من شروط المصرف أو البطاقة يجب عليك تقطيع بطاقة الائتمان واعدتها إلى المصرف.

ويجدر القول، أنه يمكن أن تكون بطاقة الائتمان إسلامية طالما أنها تلتزم في إصدارها وشروطها بالضوابط الشرعية، وتتجنب شبهات الربا أو الذرائع التي تؤدي إليه، وعلى اختلاف المزايا والحد الأعلى للبطاقات الائتمانية الإسلامية وشروط استخدامها، إلا أنها لا تختلف في جوهرها.

المراجع:

١. التحليل الشرعي لبطاقة المريحة الالكترونية، د. سامر مظهر قنطقجي . الرابط
٢. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي)، نوفمبر ٢٠١٧، بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان.

- ٣ . الشروط والأحكام العامة لبطاقة الائتمان الاسلامية الصادرة عن البنك العربي المتحد في الامارات العربية المتحدة . الرابط
- ٤ . الشروط والأحكام على اصدار واستخدام بطاقات الائتمان من بنك نزوى في سلطنة عمان . الرابط
- ٥ . شروط وأحكام البطاقات الائتمانية لبنك بيمو السعودي الفرنسي في المملكة العربية السعودية . الرابط
- ٦ . شروط وأحكام بطاقة الائتمان المغطاة من بنك دبي الإسلامي . الرابط
- ٧ . مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، القرارات بشأن بطاقة الائتمان و بطاقات الائتمان غير المغطاة .

التكنولوجيا المالية

مفهومها وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا لتوليد قيم تجارية من خلال التكنولوجيا المالية

ترجمة¹: د. محمد وفيق السائح

الحلقة (٢)

القسم الرابع: كيفية توليد (أو إنشاء) قيمة تجارية بطرق ابتكارية

هنالك العديد من تطبيقات التكنولوجيا المالية، ويمكن تصنيفها ضمن العديد من الفئات المختلفة. تصنف هذه الورقة هذه التطبيقات إلى أربع عمليات تشغيلية رئيسية: أولها عمليات الدفع، وثانيها الخدمة الاستشارية، وثالثها التمويل، ورابعها الامتثال، ووفقاً لهذا التصنيف فإننا سنناقش: ما هي التقنيات الحديثة في التكنولوجيا المالية، وكيف يمكن لهذه التقنيات أن تولد قيمة (تجارية) للعمل.

أولاً: عمليات الدفع والتكنولوجيا المالية (FinTech on Payments)

وفيما يتعلق بعمليات الدفع، فإن الدفع غير النقدي يمثل الاتجاه الرئيس للتنمية، فالكثير الكثير من الشركات قامت بتطوير تقنيات الدفع ذات الصلة لعملائها، فعلى سبيل المثال: قامت شركة (Starbucks)⁽²⁾ بتطوير تطبيقات الدفع الخاصة بها، فبحسب بيانات التقرير المالي للشركة للربع الثالث⁽³⁾، فإن مدفوعات الشركة عبر الهاتف المحمول ارتفعت إلى ٣٠٪ من المعاملات في الولايات المتحدة، (ويرجع ذلك) إلى أن الكثير من تقنيات الدفع تتيح للعملاء عملية دفع إلكتروني سلس، وفي إطار هذا الموضوع (أي: عمليات الدفع) فإن الاتجاهات الناشئة للدراسات المستقبلية تشتمل على تكنولوجيا نقل البيانات، والقضايا الأمنية، وتجربة العميل، وتقنيات تحليل البيانات، وما شاكل ذلك من مسائل، وعلاوة على ذلك، فإننا نقترح – أي: الباحثان الأصيلان Leong & Sung – أن تركز الدراسات المستقبلية المتعلقة بتقنيات الدفع الإلكتروني على كيفية تحسين العملية من حيث الراحة

¹ FinTech (Financial Technology), What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way?, Kelvin Leong & Anna Sung.

This is an Accepted Manuscript of an article published in [International Journal of Innovation, Management and Technology, Vol. 9, No. 2, April 2018, on: [791-M775.pdf](https://www.ijimt.org/791-M775.pdf) (ijimt.org)].

² - Starbucks): شركة مقاهي أمريكية.

³ - Starbucks, "Starbucks reports record Q3 FY17 financial and operating results," Starbucks, 2017.

راحة العميل وملاءمة العملية له) أو الكفاءة أو التتبع (إمكانية التعقب) أو (تحسينها من) الناحية الأمنية⁽¹⁾، ومن التطبيقات العملية على ذلك: دراسة تجريبية⁽²⁾ قارنت بين (Quick Pay) و(Union Pay)⁽³⁾، وقد أشارت النتائج إلى أن (تطبيق) (Quick Pay) أكثر شيوعاً من (تطبيق) (Union Pay)؛ لأن الأول منهما يتمتع بأداء أفضل من ناحية سهولة الوصول والاستخدام والسمعة و(المستوى العالي) من الأمان.

ومن المسائل المرتبطة بعمليات الدفع، ما يطلق عليه: (blockchain)، فقد تم دراسة هذا الموضوع على نطاق واسع، كما تم اقتراح العديد من التقنيات والتطبيقات ذات الصلة من قبل العديد من الباحثين، ومنها على سبيل المثال: "Hawk" وهو منظومة عقدية ذكية لا مركزية قائمة على تقنية سلسلة الكتل (blockchain)⁽⁴⁾، فهذه المنظومة (الذكية) تستخدم (blockchain) لحماية

1 - See:

- R. McWaters, "The future of financial services: How disruptive innovations are reshaping the way financial services are structured, provisioned and consumed," *World Economic Forum*, 2015.

- C. Kim, W. Tao, N. Shin, and K. Kim, "An empirical study of customers' perceptions of security and trust in e-payment systems," *Electronic Commerce Research and Applications*, vol. 9, no. 1, pp. 84-95, 2010.

- M. Barkhordari, Z. Nourollah, H. Mashayekhi, Y. Mashayekhi, and M. Ahangar, "Factors influencing adoption of e-payment systems: an empirical study on Iranian customers," *Information Systems and e-Business Management*, vol. 15, no. 1, pp. 89-116, 2016.

2 - S. Wang, J. Fan, and M. Zhang, "An empirical study on the impact of perceived benefit, risk and trust on e-payment adoption: Comparing quick pay and union pay in China," in Proc. 2015 7th International Conference on Intelligent Human-Machine Systems and Cybernetics, 2015.

3 - (Quick Pay) و(Union Pay) عبارة عن شركات مالية تقدم خدمات مالية متعددة ومنها: تقنيات الدفع الإلكتروني، أو تقنيات الدفع عبر الانترنت، حيث يمكن من خلالها تحويل الأموال من دولة إلى أخرى. ينظر:

* [QuickPay | Payment Service Provider - Secure. Reliable. Dynamic.](#)

* [UnionPay International \(unionpayintl.com\)](#)

4 - يمثل (Hawk) إطار عمل لصياغة عقود ذكية تحافظ على الخصوصية، بحيث يتمكن المبرمج غير المتخصص من إنجاز برنامج (Hawk) بسهولة دون الحاجة إلى تنفيذ أية عملية تشفير، فيتكفل برنامج التحويل البرمجي (Hawk) بنقل العملية إلى مرحلة التشفير بين تقنية (blockchain) والمستخدمين. ويحتوي برنامج (Hawk) على قسمين: فأما القسم الأول فهو القسم الخاص ويتعلق بتشفير البيانات الخاصة بالعملاء والمبالغ المالية، فلا يتمكن أي طرف ثالث من الاطلاع على هذه البيانات إلا إذا أتيج له ذلك، أما القسم الثاني فهو القسم العام ويتعلق بتشفير البيانات الأخرى، إلا أنها تبقى متاحة لكل العملاء المشتركين في العملية بالإضافة إلى المدير، ومن التطبيقات على برنامج (Hawk) -والتي تكشف عن مدى الحماية الأمنية التي يوفرها- "العطاءات أو المزادات"، حيث يتكفل القسم الخاص بإبقاء أسماء العملاء والمبالغ المالية المقترحة في طي الكتمان بعيداً عن العملاء الآخرين وسائر الأفراد، بينما يتكفل القسم العام بحماية المتعاقدين من بعضهم البعض في حالة التصرف بأنانية أو بحمايتهم من المدير في حالة التعسف أو التقصير أو التواطؤ. ينظر:

A. Kosba, A. Miller, E. Shi, Z. Wen, and C. Papamanthou, "Hawk: The blockchain model of cryptography and privacy-preserving smart contracts," in Proc. 2016 IEEE Symposium on Security and Privacy (SP), 2016, Page: 840.

البيانات الشخصية⁽¹⁾. وقد أجرى (Pilkington) دراسة⁽²⁾ لمراجعة (واستكشاف) القواعد الرئيسية التي تقوم عليها تقنية (blockchain) وبعض تطبيقاتها المتطورة⁽³⁾. وعلاوة على ذلك: فإن العملة الرقمية مثل عملة البيتكوين (Bitcoin) تعد موضوعاً ناشئاً، (وحام حولها) العديد من المناقشات التي تناولت إيجابيات هذه العملة وسلبياتها، فعلى سبيل المثال: ناقش كل من (William &

1 - G. Zyskind, O. Nathan, and A. Pentland, "Decentralizing privacy: using blockchain to protect personal data," in Proc. 2015 IEEE Security and Privacy Workshops, 2015.

2 - M. Pilkington, "Blockchain Technology: Principles and Applications," in *Research Handbook on Digital Transformations*, 2nd ed, F. Olleros and M. Zhegu, Ed. Montreal: Edward Elgar, 2016.

3 - ويمكن إبراز أهم القواعد والتطبيقات من باب إتمام الفائدة، فأما أهم هذه القواعد: أنه يمكن تمكين (أو إنجاز) المعاملات المالية دون الكشف عن هوية الفرد، كما أنه يمكن اعتبار المعاملة منجزة من ناحية الدفع بمجرد اقترانها بتقنية (blockchain)، فهي لا تحتاج إلى طرف ثالث (مثل الوسيط البنكي بين الدائن والمدين)، كما أنه من الممكن التحقق منها في نفس المجلس (أو الوقت) من قبل عدة جهات، وتعتبر الكتل (أو الأوعية الإلكترونية) من الموارد المحدودة نسبياً، حيث يتم إضافة كتلة واحدة على (blockchain) بعد أن يبذل المبرمج مجهوداً في فك المعادلات الحسابية. أما أهم التطبيقات التي ذكرتها الدراسة:

أ. (sidechain) وهو عبارة عن سجل بيانات جانبي يدار بشكل منفصل، ويتسم بالخصوصية، ويساعد في استخدام العديد من الشبكات دون الحاجة إلى إنشاء عملات مشفرة جديدة.

ب. (Ethereum) وهي عبارة عن تقنية افتراضية مبتكرة تتجاوز "التبادلات" في المجال النقدي، بحيث تساهم في إنشاء مجموعة من العقود الرقمية في جميع مجالات الحياة، مثل دفع الأجور، وتقوم هذه التقنية على أساس تكنولوجي وقانوني متين.

ج. (Gridcoin) وهي عبارة عن عملة مشفرة تحول الطاقة المهذرة في أجهزة الحاسوب باتجاه البحث العلمي في الطب والفيزياء الفلكية وعلم الأحياء.

د. (Ripple Labs) وهي عبارة عن مختبرات توفر بنية تكنولوجية تسهل الحركات المالية بين المؤسسات، بحيث تتمكن شركات الخدمات المالية من إنجاز عملياتها المالية بشكل مباشر وسريع وأمن بين بعضها البعض.

هـ. (Voting System) وهو عبارة عن نظام للتصويت مؤسس على تقنية (blockchain) بحيث يوفر مزيداً من الشفافية، ويسجل فيه كل تصويت بشكل آمن (ومشفّر).

و. (Global Commodity Chains) توفر تقنية (blockchain) إمكانية إنشاء سجل رسمي يتيح تحديد وتتبع حياة السلع المستوردة عبر سلسلة التوريد، كما أنه يتيح للعميل أن يتتبع اللوحات المثبتة على الشاحنات وبردات التخزين والسفن؛ للتعرف على الظروف البيئية (كدرجة الحرارة والموقع) التي مرت فيها السلع، الأمر الذي يضمن تعامل العميل مع المنتج بأمان، والتأكد من أن شركات التوريد قد امتثلت لمعايير الصحة والسلامة.

ز. (Social Inclusion in the Developing World) تساهم تقنية (blockchain) بارتفاع نسبة الشمول المالي في الدول النامية، حيث أنها مكنت الأفراد الذين يفتقرن إلى حسابات مالية في البنوك -مكنتهم- من القيام بالعمليات المالية من خلال أجهزتهم المحمولة، ومكنتهم من إنشاء مشاريع صغيرة متصلة بالسوق العالمي.

ح. تطبيقات أخرى متعلقة بالصناعة المالية، ويمكن سردها على سبيل الذكر: العملة الملونة، بناء سوق جديد للعملات المشفرة، إنشاء منصة خاصة لتعزيز الرقابة والقدرة على التدقيق والحوكمة. ينظر:

M. Pilkington, "Blockchain Technology: Principles and Applications," in *Research Handbook on Digital Transformations*, 2nd ed, F. Olleros and M. Zhegu, Ed. Montreal: Edward Elgar, 2016, Pages (226-244).

(Lawrence) هذه العملة من ناحية: هل ستصبح عملة رئيسة أم لا⁽¹⁾، كما ناقش (Florian) ما هي نوايا العملاء (والمستخدمين) عندما ينصرفون عن العملة المحلية إلى العملة الرقمية⁽²⁾. (يمكن القول) من وجهة نظر تجارية: ينبغي (أن يكون) للتطورات التقنية الجديدة، وللدراسات ذات الصلة (دور فاعل) - إما بشكل مباشر أو غير مباشر - في تحسين العمليات التجارية، كتعزيز (أو زيادة حجم) المبيعات، وتحسين كفاءة التشغيل الآلي (أو الأتمتة)، ورفع مستوى الاهتمام بالعملاء (الحاليين) (والاحتفاظ بهم)، فعلى سبيل المثال: قد يكون (هذا التحسين) متعلقاً بتصميم واجهة (أو منصة) جديدة تتضمن دراسات حول تفاعل الإنسان مع الحاسوب (HCA)⁽³⁾، وقد يتعلق بتأمين نقل البيانات عبر الشبكات اللاسلكية؛ لما له من تأثير (إيجابي) على ثقة العملاء والاحتفاظ بهم، وعلاوة على ذلك: يجب ألا تقتصر الدراسات المستقبلية المتعلقة بالدفع على عمليات البيع من الشركة إلى المستهلك النهائي (B2C)، بل ينبغي أن تغطي عمليات البيع بين الشركة والشركة (B2B)⁽⁴⁾،

1 - تناولت هذه الدراسة عملة البيتكوين، وشخصت وأقوعها الحالي، وخلصت إلى أنها من أكثر العملات المشفرة شيوعاً، وأنه يتم الاحتفاظ بها في الأعم الأغلب باعتبارها وسيلة مضاربة، كما أنها خلصت إلى أنه تم استخدامها على أرض الواقع كوسيلة للتبادل، إلا أن قيمتها غير المستقرة حالت دون انتشارها كوسيلة دفع، ومع ذلك فإن هناك بعض الجهود والمبادرات من قبل رياديي الأعمال، والتي قد تساهم في الطلب على البيتكوين كوسيلة للتبادل التجاري ودفع أثمان السلع والخدمات. ينظر:

W. Luther and L. White, "Can Bitcoin become a major currency?" *SSRN Electronic Journal*, 2014.

2 - تناقش هذه الدراسة دوافع الفرد إلى السعي وراء تحصيل العملة المشفرة (البيتكوين)، فهل يبحث الأفراد عن أصل بديل عالي المضاربة، بحيث يتكسب هؤلاء الأفراد من ارتفاع سعر الصرف، أم أنهم يبحثون عن نظام دفع بديل، يتمكنون من خلاله من تنفيذ المعاملات المالية عبر الحدود بسهولة وتكلفة منخفضة، وخلصت الدراسة إلى أن الأفراد يميلون بدرجة عالية جداً إلى امتلاك عملة البيتكوين بدافع الاستثمار والتربح من المضاربات، وأنهم يميلون بدرجة منخفضة إلى امتلاكها باعتبارها وسيلة لدفع ثمن السلع والخدمات ينظر:

F. Glaser, K. Zimmermann, M. Haferkorn, M. Weber, and M. Siering, "Bitcoin - Asset or currency? revealing users' hidden intentions," in *Proc. Twenty Second European Conference on Information Systems*, Tel Aviv, 2014.

3 - يشير هذا الاختصار إلى (Human Computer Interaction).

4 - يشير الرمز (B2C) إلى مفهوم (business to consumers)، ويعني: عملية بيع المنتجات والخدمات بشكل مباشر بين الشركة والمستهلكين النهائيين لمنتجاتها أو خدماتها، بينما يشير الرمز (B2B) إلى مفهوم (Business to Business) ويعني: الصفقات أو العمليات التي تتم بين الشركات، ومن الأسباب التي دعت الباحثان الأصيلان (Leong & Sung) إلى ضرورة تغطية الدراسات المستقبلية لعمليات التجارة الإلكترونية بين الشركات (B2B) أن قيمة هذا النوع من العمليات التجارية قد تجاوز مبلغ (1.8) تريليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وأنها -أي: التجارة الإلكترونية عموماً- تمثل (93%) من إجمالي التجارة الإلكترونية (B2B, C2C, C2B, B2C)، ناهيك عن أن تطبيق تقنيات الانترنت في التجارة الإلكترونية بين الشركات قد أعاقه العديد من المعوقات التكنولوجية والتنظيمية والاقتصادية والقانونية، الأمر الذي يتطلب تدخل أهل الاختصاص لتجاوز هذه المعوقات. ينظر:

Engström: Anne, Sangari, Esmail, *Assessment of Business-to-Business (B2B) e-Marketplaces' Performance*, Luleå University of Technology, Department of Business Administration and Social Sciences Industrial Marketing & e Commerce Research Group, 2007, Page: 2-3.

فعلى سبيل المثال: كيف نجعل معاملات التسوية بين الموردين والمشتريين أكثر فعالية وسلاسة؟ قد يتضمن ذلك العديد من تقنيات التمكين، مثل: تنظيم الموارد في المؤسسات (ERP) وإدارة العلاقة مع العملاء (CRM) وتحديد الهوية من خلال تردد الراديو (RFID) والتواصل الشبكي بين الكيانات (انترنت الأشياء)، وإدارة قواعد البيانات، ودفتر الأستاذ الموزع (distributed ledger).

ثانياً: الخدمات الاستشارية (FinTech on Advisory Service)

تتمثل الخدمة الاستشارية في تقديم الاقتراحات للمستخدمين (أو العملاء) وفقاً لمجموعة من القواعد والمعايير، وتستوعب الخدمة الاستشارية (وتعم) جميع أنواع الخدمات ذات الصلة، كالخدمات الاستشارية في المجال الاستثماري وإدارة الأصول وخدمات التأمين، ودعم العملاء وإدارة صناعة القرار. تعتبر التكنولوجيا المالية بمثابة (أداة) تعطل (أو تقلل من مستوى) الابتكار في قطاع الخدمات الاستشارية، فنتائج (الدراسات) السابقة¹ تشير إلى أن هناك مخاوف حقيقية عند المشاركين (أو العاملين) في إدارة الأصول والتأمين من ناحية تأثير التكنولوجيا المالية على تراجع (أو تعطيل) أعمالهم، فقد أشار ما نسبته (٧٤٪) من شركات التأمين، و(٥١٪) من مديري الأصول إلى أن صناعتهم ستتعرض

1 - PwC, "Blurred lines: How FinTech is shaping financial services," PwC, 2016.

(أو ستراجع) إن تطور التواصل الشبكي بين الكيانات (انترنت الأشياء)⁽¹⁾، وأجهزة الكمبيوتر القابلة للارتداء، وأجهزة الاستشعار المتقدمة⁽²⁾، والذكاء الاصطناعي⁽³⁾، والتعلم الآلي⁽⁴⁾،

1 - وقد تعلق الأمر بالخدمات الاستشارية، فإن هذه الدراسة توضح مخاوف العاملين في الخدمات الاستشارية من تراجع دورهم في أداء الأعمال المنوطة بهم في ظل تقدم التكنولوجيا المالية، بعبارة أخرى: فإن هؤلاء متخوفون من أن التواصل الشبكي بين الكيانات سيكون له دور في الخدمات الاستشارية على نحو يقلل من دور العاملين في هذا القطاع، وسيصدر المشهد بتكلفة أقل، الأمر الذي يعني ارتفاع تكلفة التعامل معهم. ينظر:

PwC, "Blurred lines: How FinTech is shaping financial services," PwC, 2016, Page: 13.

2 - وقد تعلق الأمر بالخدمات الاستشارية، فإن شركات التأمين بدأت بطرح التغطية المالية المبنية على أجهزة الاستشعار، بحيث تقوم هذه الأجهزة بمراقبة التغيرات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وتقوم بتحويلها إلى المراقب حيث يحدد مستوى المخاطرة بناء على تلك التغيرات، ومن تطبيقات ذلك: تركيب جهاز استشعار بغرض مراقبة الحالة الصحية للفرد في حالة التأمين على الحياة، أو مراقبة التلف الحاصل في المنازل في حالة التأمين على البيوت، أو مراقبة قيادة السائق في حالة التأمين على السيارة. ينظر:

* Deloitte, Beyond Fintech: A Pragmatic Assessment Of Disruptive Potential In Financial Services, World Economic Forum, 2017, Page: 68.

* PwC, Crossing the lines: How fintech is propelling FS and TMT firms out of their lanes, Global Fintech Report, 2019, Page: 3.

* dutch fin tech, EY Advisory, 2019, Page: 10.

3 - قد يتمكن النظام من تتبع حالة السوق على نحو يتمكن فيه من الوصول إلى أفضل وقت للاستثمار، أو أنه قد يتتبع بيانات المعاملات وبيانات العملاء على نحو يتمكن فيه من رصد السلوك غير الاعتيادي؛ لضبط عمليات التزوير والاحتيال، أو أنه قد يتتبع مدى التزام العاملين بقواعد البنك وتعليماته على نحو يتمكن فيه من كشف الانحرافات ومواطن الخلل، أو أنه قد يتخذ قرارا بإتاحة الائتمان لبعض الأفراد دون البعض الآخر. ينظر (بتصرف):

Kunwar: Manju, *Artificial intelligence in finance, Understanding how automation and machine learning is transforming the financial industry*, Thesis CENTRIA UNIVERSITY OF APPLIED SCIENCES Business Management, Centria, 2019, Page: 24-27.

4 - يتمكن النظام وفقا لتقنية (التعلم الآلي) من التعرف على بيانات العملاء، واستكشاف ميولهم في السوق، ومن ثم تصنيفهم تلقائيا في قطاعات مختلفة من السوق، الأمر الذي يعين الشركات على تسويق منتجاتها بكفاءة أكبر. ينظر (بتصرف):

Das: Sumit and others, *Applications of Artificial Intelligence in Machine Learning: Review and Prospect*, International Journal of Computer Applications (0975 – 8887) Volume 115 – No. 9, April, 2015, Pages: 31-32.

و(تحليل) البيانات الهائلة⁽¹⁾، والخوارزميات المتقدمة⁽²⁾، والأتمتة⁽³⁾ وما شاكلها من مسائل، هي الاتجاهات الناشئة (أو الحديثة) للدراسات المستقبلية في إطار هذا الموضوع (الخدمات الاستشارية). وعلاوة على ذلك: فإنه يُقترح أن تركز الدراسات المستقبلية المتعلقة بتقنيات الخدمات الاستشارية على كيفية تحسين العملية من حيث: التخصيص (أو إتاحة إضفاء الطابع الشخصي)⁽⁴⁾ وخفض التكاليف⁽⁵⁾، والمرونة⁽⁶⁾ والأتمتة، وتحسين تجربة العملاء و(تحسين عملية) اتخاذ القرارات المالية على مختلف أشكالها، إلى غير ذلك من المسائل ذات الصلة.

1 - وقد تعلق الأمر بالخدمات الاستشارية فإن قدرة النظام على تجميع البيانات الهائلة وتحليلها سيلعب دوراً هاماً في الخدمات الاستشارية، كأن يساعد تحليل البيانات على فهم ظروف السوق، فمن خلال تحليل السلوكيات الشرائية للعملاء، فإن الشركة تتمكن من معرفة المنتجات الأكثر مبيعا، وبالتالي فإنها ستحدد نوع المنتجات التي ينبغي إنتاجها تبعا لذلك. ينظر:

Zulkarnain: Novan, Anshari: Muhammad, *Big Data: Concept, Applications, & Challenges*, International Conference on Information Management and Technology (ICIMTech), 16-18 November, 2016, Aston Tropicana Hotel, Bandung, Indonesia, Pages: 307, 309.

2 - من التطبيقات المالية ذات الصلة: خوارزميات البورصة، حيث يقوم المبرمج بتصميم برنامج يقوم بعمليات البيع والشراء وفقاً لمجموعة من الشروط والتعليمات المحددة، فيقوم المتداول بإدخال تعليمات معينة تقتضي تنفيذ عملية بيع الأسهم أو شرائها بشكل تلقائي عند وصول أسعارها إلى حد معين، ولا يخفى أن مثل هذا النوع من الخوارزميات يحسن الخدمات الاستشارية ويرفع من مستوى كفاءتها. ينظر (بتصرف):

Allen: Franklin, Karjalainen: Risto, *Using genetic algorithms to find technical trading rules*, Journal of Financial Economics 51, ELSEVIER, NH, 1999, Pages: 246.

3 - تتمكن الأتمتة باعتبارها تقنية تشغيل النظام بشكل تلقائي من تقديم الخدمات الاستشارية بشكل آلي، ويظهر ذلك من خلال العديد من الأمور، فمثلاً: تتيح الأتمتة إعداد استبيان لقياس الموقف من المخاطر، وتتمكن من تحديد الحد الأدنى من الاستثمار، كما أنها تحدد تفضيلات المستثمر وأهدافه واهتماماته الخاصة من خلال استبيانات التقييم الذاتي. ينظر:

Waliszewski: Krzysztof, Zięba-Szklarska: Marta, *Robo-Advisors as Automated Personal Financial Planners – SWOT Analysis*, Journal of Finance and Financial Law, vol.3(27) 2020, Page: 161-162.

4 - يطلق التخصيص (personalization) ويراد به في هذا المقام: أن يتمكن العملاء من إضفاء لمسائهم الخاصة (أو الشخصية) على برنامج "خدمة المستشار الآلي"، بحيث يتمكن العملاء من إدخال بياناتهم الشخصية والإجابة عن الاستبيانات بأنفسهم دون وسيط، وعندئذ يتمكن المستشار الآلي من خلال تلك البيانات والردود من إنشاء محافظ مالية مخصصة؛ تتناسب مع الاحتياجات الشخصية للعملاء، الأمر الذي ييسر تحقيق أهدافهم الخاصة. ينظر (بتصرف):

Waliszewski: Krzysztof, Zięba-Szklarska: Marta, *Robo-Advisors as Automated Personal Financial Planners – SWOT Analysis*, Journal of Finance and Financial Law, vol.3(27) 2020, Page: 167.

5 - تتميز الخدمات الاستشارية الآلية عن غيرها من الاستشارات المالية التقليدية (البشرية) بأنها أقل تكلفة من حيث الرسوم المقطعة، كما أنها ترتبط مع الاستثمار بعلاقة عكسية، فكلما زادت قيمة الاستثمار انخفضت نسبة الرسوم. ينظر:

Waliszewski: Krzysztof, Zięba-Szklarska: Marta, *Robo-Advisors as Automated Personal Financial Planners – SWOT Analysis*, Journal of Finance and Financial Law, vol.3(27) 2020, Page: 165.

6 - ومن تطبيقات المرونة في الخدمات الاستشارية الآلية: إتاحة نسب مختلفة من الرسوم تبعا لمستويات المراقبة والإدارة للمحافظ المالية، أو إتاحة عرض الخدمات المالية وتحليلها عبر الانترنت. ينظر:

Deloitte and Avaloq, *Emerging Models of Digital Wealth Advisory*, A joint discussion paper by Deloitte and Avaloq, Page: 13.

وكموضوع فرعي يندرج تحت الخدمة الاستشارية، فقد أصبح المستشار الآلي (robo-advisor) موضوعاً ناشئاً (أو حديثاً) في قطاع الاستثمار، فالمستشار الآلي يعمل كمستشار مالي يقدم المشورة المالية الآلية، أو إدارة الاستثمار للعملاء. واستناداً إلى التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، و(تحليل) البيانات الهائلة والتعلم الآلي، فإنه بإمكان المستشار الآلي أن يقدم اقتراحات مخصصة للعملاء بطرق أكثر فاعلية، كما أنه بالإمكان تحديث الاقتراحات وفقاً للبيانات (التي يتم استقبالها) في الوقت الفعلي⁽¹⁾ (real-time) (على سبيل المثال: أحدث تقلبات أسعار النفط، أو مؤشر الأسهم، الخ). وهناك تطبيقات (أخرى) متعلقة بخدمات التأمين (وموجودة فعلياً)، وتتضمن استخدام جهاز كمبيوتر يمكن ارتداؤه، (مثل: حزام اليد المتصل بجهاز رقمي)، حيث أنه يقوم بإرسال البيانات الصحية للمستخدمين (أو العملاء) إلى شركة التأمين، (مما يتيح لها) تصميم حزمة التأمين الشخصية (الخاصة بكل عميل). وأكثر الأمثلة عملية (في هذا المقام) هو: برنامج المعاشات التقاعدية، حيث أنه سينتفع من تطبيقات التكنولوجيا المالية؛ لمعالجة بعض المشاكل (ذات الصلة) مثل نقص الادخار لدى المشتركين في البرنامج، وعدم وجود تقنيات تقاعد مناسبة حسب (ما أشارت إليه Terekhova⁽²⁾)، وبالإضافة إلى ذلك: قدم (Paolo⁽³⁾) مراجعة شاملة، كما واقترح (العديد من) المبادئ المتعلقة بالمستشار الآلي.

باختصار: ومن وجهة نظر تجارية: ينبغي أن تؤدي التطورات الجديدة في التقنيات ذات الصلة - بشكل مباشر أو غير مباشر - إلى تحسين الكفاءة أو تعزيز الأرباح (زيادتها وديمومة اكتسابها) أو زيادة حصة

1 - يشير مصطلح (الوقت الفعلي) إلى اللحظات الزمنية الأخيرة التي يتزامن معها إرسال آخر البيانات والمستجدات، الأمر الذي يساهم في تحديث الاقتراحات وفقاً لتلك البيانات، فالنظام القائم على تقنية "الوقت الفعلي" هو ذلك النظام الذي يتفاعل مع الأحداث الخارجية في الوقت المناسب، كرصده الوقت الفعلي لوقوع حدث معين (كهبوط أسعار الأسهم أو ارتفاعها) واتخاذ القرار المناسب لمعالجة ذلك الحدث على نحو كفوء (كبيع الأسهم أو شرائها). ينظر (بتصرف):

Li: Qing, Yao: Caroline, *Real-Time Concepts for Embedded Systems*, CMP Books, San Francisco, 2003, Pages: 11-12.

2 - اختلف الباحثون والمهنيون في مدى قدرة التكنولوجيا المالية على تحسين أنظمة "المعاشات التقاعدية والادخار" على اتجاهين: فمنهم من يرى أن المسألة معقدة، وأنه يتعذر على الأفراد فهم برامج المستشار الآلي، بينما يرى الاتجاه الآخر إمكانية ذلك ويأمل أن تتحسن الأنظمة المعمول بها حالياً، ويضرب هذا الاتجاه مثلاً لايؤيد بها وجهة نظره: إن تقديم الخدمات الاستشارية الآلية ستكون بتكلفة أقل من تقديمها عبر المستشار التقليدي (البشري)، الأمر الذي يرفع من مستوى الادخار، وأن المستشار الآلي أكثر قدرة من المستشار البشري في تجميع البيانات الخاصة بالأفراد، كترغبه الفرد في المخاطرة، وهدفه من الاستثمار، ومقدار الراتب الذي يحصل عليه، الأمر الذي يرفع من مستوى كفاءة المشورة الآلية. ينظر:

M. Terekhova, "Is fintech really revolutionising UK pension schemes?" Pensions Expert, 2016.

³ - P. Sironi, *FinTech Innovation*, 1st ed. Chichester, West Sussex, United Kingdom: Wiley, 2016.

(الشركة) في السوق، فلا ينبغي أن تقتصر الدراسات المستقبلية المتعلقة بالخدمات الاستشارية على جوانب الاستشارات المالية والمستهلكين (B2C)، ولكن ينبغي أن تغطي التوجهات المستقبلية المجالات المختلفة: (فمثلا) كيف يمكن أن نمكّن المستشار الآلي من دمج استفسارات العملاء مع نظام الطلب؟ كيف يمكن أن نربط قاعدة بيانات الشركة لدعم (عملية) اتخاذ القرارات المالية؟ كيف يمكن أن نجعل معاملات التسوية بين الموردين والمشتريين أكثر سلاسة وكفاءة؟ يمكن أن تتضمن (الإجابة) العديد من التقنيات التمكينية مثل تخطيط الموارد في المؤسسات (ERP)، وإدارة العلاقة مع العملاء (CRM)، وتحديد تردد الراديو (RFID)، والتواصل الشبكي بين الكيانات (انترنت الأشياء)، وإدارة قواعد البيانات، ودفتر الأستاذ الموزع (سجل البيانات الموزع) وغيرها.

ثالثا: التكنولوجيا المالية والتمويل

يشير التمويل إلى أية أعمال (أو نشاطات) تهدف إلى الحصول على الأموال من المصادر المختلفة (لاستثمارها) في الأنشطة التجارية، ومصادر التمويل التقليدية متعددة، فمنها: الأسرة، والاقتراض المصرفي، والربح، ورأس المال الاستثماري، وحقوق الامتياز، والصناديق الحكومية، وسوق الأسهم، والشهادات (الاستثمارية) والسندات وغيرها. تقدم التطورات (في عالم) التكنولوجيا المالية العديد من طرق التمويل الجديدة، (والتي تصلح أن تكون) بديلة (للطرق التقليدية)، فعلى سبيل المثال: يعتبر التمويل الجماعي طريقا بديلا للشركات للحصول على الأموال بتكلفة أقل أو بطريقة لم تكن ممكنة من الناحية التقليدية، في الواقع: يعتبر التمويل الجماعي أحد أكثر الأنواع شيوعا للتمويل البديل⁽¹⁾.

وعلاوة على ذلك: فإن التمويل الجماعي يعد أداة فاعلة للشركات الناشئة ورواد الأعمال؛ لسد فجوة التمويل بين المراحل الأولى للتمويل والنمو اللاحق لرأس المال⁽²⁾. فوفقا لإحصائية التقرير (الصادر عن مؤسسة) (Massolution)⁽³⁾ فقد بلغ إجمالي صناعة التمويل الجماعي العالمي (٣٤) مليار دولار أمريكي (أي ما يعادل ٢٧ مليار جنيه استرليني) في العام ٢٠١٥، أي أنه تضاعف (٢.١) مرة من المبلغ

¹ D. Assadi, Strategic Approaches to Successful Crowdfunding, 1st ed. IGI Global, 2015.

² N. Scholz, The Relevance of Crowdfunding, Wiesbaden: Springer Fachmedien Wiesbaden, 2015.

³ Massolution, "Crowdfunding Industry Report," Crowdsourcing.org, 2015.

الإجمالي في العام ٢٠١٤، ووفقاً لتقرير أعدته (Zhang وآخرون)⁽¹⁾ فقد تم جمع مبلغ كبير قدره: (٤٧٣) مليون جنيه استرليني لعدة مشاريع وأفكار حول التمويل الجماعي في المملكة المتحدة في العام ٢٠١٥، ومن ناحية أخرى: فقد تم جمع (٤٣٠) مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل (٣٤١) مليون جنيه استرليني) عن طريق التمويل الجماعي في الدول النامية ما عدا الصين⁽²⁾.

إن تطورات الأجهزة المحمولة، والتواصل في الأوقات المحددة، والعمل التعاوني المدعوم بالكمبيوتر (CSCW)⁽³⁾، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتحليل البيانات الهائلة، والخوارزميات المتقدمة والأتمتة وما شاكلها من مسائل، هي الاتجاهات الناشئة للدراسات المستقبلية في إطار الموضوع الذي نحن بصدد (التمويل)، وعلاوة على ذلك: فإنه يُقترح أن تركز الدراسات المستقبلية المتعلقة بالتقنيات التمويلية على كيفية تحسين العملية من حيث التخصيص ومشاركة المعلومات، وخفض تكاليف المعاملات، والسرعة والفعالية والمرونة والأتمتة، وتجارب المستخدمين (العملاء) وأية قضايا أخرى متعلقة باتخاذ القرارات المالية.

وكموضوع متفرع عن التمويل، تساعد التكنولوجيا المالية على تعزيز العدالة والتماسك الاجتماعي، في الواقع: ظهر العديد من الحالات الناجحة لابتكارات التكنولوجيا المالية في أسواق (low-end or new market)⁽⁴⁾، ويعتبر العملاء الأوائل (the initial customers) بالنسبة للعديد من مؤسسات التكنولوجيا المالية غير مربحين من قبل الشركات القائمة (incumbents). فعلى سبيل المثال: تواجه العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة نقصاً في السيولة، فهي غير قادرة على توفير

1 - B. Zhang, P. Baeck, T. Ziegler, J. Bone, and K. Garvey, Pushing Boundaries: The 2015 UK Alternative Finance Industry Report, Cambridge: Cambridge Centre for Alternative Finance, 2016.

2 - Allied Crowds, Developing World Crowd funding: Prosperity through Crowd funding Annual Report, AlliedCrowds, 2016.

3 - يشير هذا الرمز إلى التركيب التالي (Computer-supported cooperative work).

4 - لفهم المسألة على نحو يتناسب مع مضمون الدراسة فإنه يمكن القول: يحتل المستهلك في السوق أحد ثلاثة مواقع، فإما أن يكون خارج السوق أصلاً؛ لعدم توفر السيولة المالية الكافية لشراء منتجات الشركة، فتعمل الشركة على إدخاله السوق (new market)، وإما أن يكون في طرف السوق (low-end market) حيث أنه يتعامل مع منتجات الشركة في حدود ضيقة، وإما أن يكون في قلب السوق، فيكون من المبادرين في شراء منتجات الشركة بقطع النظر عن أسعارها، وقد تعلق الأمر بالتكنولوجيا المالية، فإنه يمكن للشركات أن تتبكر في منتجاتها على نحو تحافظ فيه على النوعين: الأول والثاني، فنقدم لهما المنتج بمستوى أداء أقل نسبياً، ولكنه بتكلفة أقل واستخدام أسهل، وجيد بما يكفي لجذب المستهلك. ومن الأمثلة على ذلك: جهاز الراديو المحمول (الترانزستور) فمع أنه أقل كفاءة في الأداء، إلا أنه أقل تكلفة على شريحة المراهقين، وسهل الاستخدام، وأكثر ملاءمة لتلك الشريحة. ينظر (بتصرف):

Christensen: Clayton, Raynor: Michael, *The Innovator's Solution: Creating and Sustaining Successful Growth*, Boston, Massachusetts, Harvard Business Review Press, 2013, Pages: 45-46.

الأموال الكافية من النظام المصرفي الحالي حتى لو أنها أبدت استعدادها لدفع فائدة أعلى. وفي هذا الصدد تقدم شركة (Finexkap) الفرنسية تحليلاً سريعاً ومرناً ورقمياً بالكامل، فقد سهلت تمويل الحسابات المدينة بأكثر من ٥٠ مليون يورو، والأهم من ذلك: أنها تساعد العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأوقات العصيبة. ومن الأمثلة الأخرى: التمييز بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية، فغالبا ما يتم استبعاد النساء من النظام المالي في العديد من البلدان النامية، إلا أنه يمكن تغيير هذه الأوضاع في ظل التكنولوجيا المالية. وهاتان المسألتان تمثلان (غيضا من فيض) فما هما إلا مثالان من العديد من الأمثلة التي توضح "كيفية تعزيز الشمول المالي⁽¹⁾ في ظل التكنولوجيا المالية".

بإيجاز: ومن وجهة نظر تجارية، ينبغي أن ترتبط التطورات المستقبلية لتقنيات التكنولوجيا المالية - بشكل مباشر أو غير مباشر - بتحسين عملية تبادل المعلومات، وخفض تكاليف المعاملات، وتمكين بدائل التمويل الجديدة، أو دعم اتخاذ قرارات التمويل بشكل أفضل. ومن الناحية العملية: فهناك العديد من الاحتمالات لتحسين التمويل، فعلى سبيل المثال: قد تتمكن شركة واحدة من تحسين التمويل من خلال إدارة مستوى مخزونها بشكل أفضل، وبالتالي يمكن أن نعتبر نظام تحديد تردد الراديو (RFID) حلاً (تقنيا) يعمل على تحسين نموذج الأعمال في نطاق التكنولوجيا المالية.

رابعا: الامتثال والتكنولوجيا المالية

يشير الامتثال إلى (عملية) التطابق مع مجموعة من اللوائح (أو الأنظمة)، مثل المواصفات (أو المميزات) أو السياسة، أو المعيار، أو القانون. ففي الوقت الحاضر: أصبح الامتثال عملية تجارية رئيسية للعديد من الشركات، وفي هذا الصدد فإنه يشار إلى استخدام التقنيات لتعزيز العمليات التنظيمية بالتكنولوجيا التنظيمية (RegTech)⁽²⁾ (Regulatory Technology)⁽³⁾.

1 - يقصد بالشمول المالي: اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان وصول الأفراد على مختلف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية (وتحديدًا الفئات الضعيفة من ذوي الدخل المنخفض والأعمار الصغيرة) إلى الخدمات المالية والمصرفية والائتمانية في الوقت المناسب، وبتكلفة ميسورة. ينظر:

Chandrashekar: r, *the Challenge is Sustaining the Network*, In *Financial Inclusion*, New Delhi, Academic Foundation, 2009, Page: 73.

2 - يشير الرمز (RegTech) إلى المصطلح (Regulatory Technology) ويعني التكنولوجيا التنظيمية.

3 P. Schuettel, *The Concise Fintech Compendium*, Fribourg: School of Management Fribourg, 2017.

على الرغم من أن عمليات الامتثال قد تقلل من المخاطر، وتعزز من الثقة، وتقلل من تكاليف المعاملات (فعلى سبيل المثال: قد تتمكن شركة تمتلك سجلات مالية موثوقة من اقتراض الأموال بتكاليف أقل)، إلا أنها لا تضيف قيمة مباشرة إلى الأعمال في غالب الأحيان؛ لذلك ومن وجهة نظر تجارية، فإنه يُقترح أن تكون الدراسات المستقبلية المتعلقة بالامتثال مرتبطة بكيفية تحسين فعالية عمليات الامتثال، وكيف نتمكن من استخدام التكاليف الأقل لإكمال المهمات ذات الصلة، أو كيف نتمكن من استخدام التقنيات لإجراء عمليات الامتثال التي قد يصعب على الإنسان القيام بها بالطرق التقليدية، فعلى سبيل المثال: هناك تطبيق في التكنولوجيا المالية (وهو تطبيق موجود بالفعل)، حيث كشفت عنه شركة (EY: Ernst & Young)، وهي واحدة من أكبر أربع شركات تدقيق في العالم - كشفت - عن برامجها (الخاصة) في توسيع استخدامها للطائرات دون طيار؛ لتحسين عملية التدقيق⁽¹⁾. بإيجاز: الطائرة دون طيار (روبوت)، والجهاز المحمول، والعمل التعاوني المدعوم بالكمبيوتر (CSCW)، والذكاء الاصطناعي، والبيانات، والخوارزميات المتقدمة، وما شاكل ذلك، هي الاتجاهات الناشئة للدراسات المستقبلية في إطار هذا الموضوع (الامتثال).

الخلاصة

عرفت هذه الدراسة "التكنولوجيا المالية" باعتبارها موضوعاً متعدد التخصصات، يجمع بين التمويل وإدارة التكنولوجيا وإدارة الابتكار، وعلى نحو أكثر تحديداً، فإن الدراسة اقترحت أن تشير التكنولوجيا المالية إلى أية أفكار ابتكارية تساهم في تحسين الخدمات المالية من خلال اقتراح الحلول التقنية وفقاً لمواقف العمل المختلفة، كما أنها يمكن أن تساهم في (صياغة) نماذج أعمال جديدة، أو أعمال تجارية جديدة. وهذا التعريف يعتبر موجهاً إلى شرائح مختلفة (في المجتمع) من خلفيات مختلفة، كالطلاب ومحترفي الأعمال في المجالات المختلفة، ويوفر هذا التعريف فهماً أفضل لماهية التكنولوجيا المالية وإمكانياتها. وعلاوة على ذلك: وحتى نتناول كيفية قيام التكنولوجيا المالية بإنشاء (أو إضافة) قيم للأعمال، فإنه تم تلخيص تطبيقات التكنولوجيا المالية المختلفة في أربع فئات رئيسية: أولها الدفع، وثانيها الخدمة الاستشارية، وثالثها التمويل، ورابعها الامتثال، كما تناولنا التقنيات الناشئة في التكنولوجيا المالية، وكيف يمكن أن تضيف قيمة تجارية.

¹ D. McCance, "EY to take to the sky with new audit drones," *Economia*, 2017.

يُقترح: تصنيف أية دراسة تهدف إلى تحسين العملية المالية على أنها دراسات متعلقة بالتكنولوجيا المالية. والأمثلة على ذلك: الدراسات المتعلقة بـ:

- (١) تقنية نقل البيانات التي تجعل عملية الفوترة أكثر أمانا .
- (٢) أنموذج تحليلي للبيانات يستهدف تعليم سلوك الدفع لدى العميل .
- (٣) جهاز محمول يتيح التمويل من جهة إلى أخرى في الوقت المحدد .
- (٤) استخدام طائرات دون طيار في أعمال التدقيق .
- (٥) المساهمات الأخرى التي تستهدف تحسين العملية المالية فإنه يمكن اعتبارها جميعها دراسات متعلقة بالتكنولوجيا المالية .

تعد هذه الدراسة (كما يرى الباحثان) هي الدراسة الأولى التي يتم فيها مناقشة ومراجعة القضايا التالية:

- (١) مفهوم التكنولوجيا المالية .
- (٢) مناقشة التقنيات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية .
- (٣) كيفية إضافة قيمة تجارية، فمن خلال هذه الدراسة تم إلقاء الضوء على الاتجاهات المستقبلية لتطوير التكنولوجيا المالية، ويتوقع أنه يمكن الاستفادة منها باعتبارها مرجعا للباحثين، وخاصة في حقل التكنولوجيا المالية، لتحديد الحلول والتقنيات الجديدة وتطويرها .

Does the Islamic banking industry Represents Islamic Economic System?

Abdul Wahab Sultan dirvi

Research scholar in Specialization of Islamic jurisprudence(Equal to P.H.D at Jamia Darul Uloom Karachi - Member of Shariah board at Bank of Khyber Pakistan - Member of Universal league of Islamic literature(Riyadh, Saudia)

The failure of the capitalism and socialist system in solving economic problem in many countries especially developing countries encouraged Muslim scholars and revivalists to prefer Islamic economy system to replace the conventional system. It was 1970s when Islamaization of economy began and started growing rapidly.

Since the economic crisis 2008 has taken place the world economy has yet to recover, confronting greater challenges ahead. The Islamic Financial industry was less effected by the crisis relatively. This situation made global think tanks to benefit from Islamic banking industry and their principles. But in the same time many misconceptions and questions are still there to be answered , discussed and solved in order to move on toward the real Islamic Economic System. This requires further and constant efforts to ensure that Islamic Industry of finance is consolidated on solid foundation with a dynamic environment of players, products and regulations.

One of the basic questions that still comes to minds is that weather the percent modes of Islamic banking are representing the real Islamic Economy system or not...?. This question is in fact, a reflection of a misconception with regard to current Islamic banking industry that prevails in that of some esteemed religious sectors and centers of issuing fatwas (Dar-ul-Ifta) as well as some other sides in Pakistan and some other countries. According to them the “recent development shows that Islamic finance is moving in another path towards capitalism by missing the Islamic economic system value(asutay,2007)”.(1)

1 Islamic Economics beyond Islamic Banking and Finance, By D.Dzikri firmansyah Hakam, page: 2, working paper series Octobar 2016.

They further say that “ Islamic Banking as an institutional aspect in Islamic economics has experienced a convergence towards conventional banking and divergence away from the principles and foundations of Islamic economics as a distinct system(Asutay,2010).”(1)

This question or misconception is in fact the question of million dollars, because it has resulted into many others misconceptions. The entire misconceptions are based deeply on this one. So it becomes necessary first to take it in considerable notice Acknowledging this challenge many answers might be given to it. But according to my humble analysis the following two points may help them to understand the ground realities that has subjected Islamic finance industry to this challenge.

1.The reason beyond the misconception that they had fallen prey of is to consider the Islamic banking industry a representative model of Islamic economy system. First we must try to answer to question weather current Islamic financial industry should be considered as an Islamic Economic System(IES) or rather a part of proposed (IES)?. If once we take in our notice the limited scope of the Islamic bank and financing in current private sectors it would make it easy to understand the ground realities that still prevent to move on toward real Islamic economic system(IES).

In fact, the consideration mentioned above is false. None of the Muslim scholars ever had claimed that.

No one can deny that the current scenario of Islamic banking is not more than a contemporary alternative modes of financing that have been designed to play their roll just as an alternative to that of conventional financing system. More deeply we can say that the Muslim scholars have not made changes in the whole structure or picture, instead, they struggled to adopt some instant Islamic compliant modes of financing on superficial grounds in the same structure that was established by Capitalism. Thus, it is natural that many characteristics of Capitalism maybe exist in the percent phenomena of Islamic banking.

Here a question may arise that why did they not establish Islamic system from the beginning point..?.

The answer is that it was under compulsory to do so due to certain reasons that called upon Muslim scholars to seek for alternative modes within the same system that was familiar to the people and they were accustomed to conduct with since 1970s and after the Industrial revolution that took place in 1859. As well as it was not easy to establish the Islamic economy system instantly in a comprehensive manner that might fulfill the needs of public as per conventional banking industry does. In addition to that, it was too difficult to proceed confidently the IES in an environment

¹ Islamic Economics beyond Islamic Banking and Finance, By D.Dzikri firmansyah Hakam, page: 2

of competition where it is essential relevantly “to innovate products offered to be very similar to its conventional counterparts but structurally Shariah compliant”.⁽¹⁾

This makes a greater challenge for Islamic banking industry to deserve its existence and survive its position, because “the more innovation take place in Islamic finance products, the more they are labelled as ‘replications’ of conventional finance products”.⁽²⁾

The revivalists of Islamic economic system has defined the (IES) with different definitions but all of them has emphasized unanimously on some rules and conditions that might be expressed by the word “Falah”(human well-being) of human being. Expressing the meaning of this term D. akram khan says :

“Islamic economy aims at the study of human Falah achieved by the organaizing the recourses of the earth on the basis of cooperations and participation”.⁽³⁾

The word “Falah” has a comprehensive bundle of meanings that may has no equilent in any other language. According to one of greatest past Muslim scholar : Imam Raghīb (May Allah bless his soul) this word has a both-worldly concept. In the contest of this worldly life it is a multi-dimensional-concept. It has its implementations for both individual (micro-level) as well as for collective (macro-level).

How ever when it has been known that “Falah” is the main subject of an Islamic economic systems it become necessary to determine the conditions of “falah” for establishing an economic system. The study in the Islamic literature about “Falah” leads us three categories of “falah” that aer the in fact the fundamentals of an Islamic economic system. Mufti Taqi Usmani has mentioned three types of conditions for constituting an Islamic economic system that are as follow :

- 1.Divine conditions.
2. Moral conditions.
3. Legal conditions.⁽⁴⁾

A proper understanding of goals and objectives of the Islamic economic system(IES) is necessary to determine the nature and position of current Islamic banking industry.

In the light of above mentioned conditions Economic well-being(Falah) to the Islamic system is based on moral, universal brotherhood and justice, equitable distribution and income, and freedom of the individual with it the context of social

¹ ISRA ISLAMIC FINANCE SPACE, ISSUE 09, DECEMBER 2017, PAGE : 21

² ISRA ISLAMIC FINANCE SPACE, ISSUE 09, DECEMBER 2017, PAGE : 20

³ D. Akram khan, An introduction to Islamic economic, page:34, published by Center of Islamic thoughts and policies.

⁴ اسلام اور جدید معیشت و تجارت (Islam and modern trade and economic)، مفتی تقی عثمانی، باب اول، ص: 17،

welfare. Islamic economy is based on the Islamic worldview which relies not only based on human reasoning but also based on revelation.

Based on the fundamental conditions of (IES) the “ Islamic financial system promotes ethical values; hence, is not value-neutral as is the case with the conventional financial system.....;ethical values such as justice, fairness, trust, honesty, integrity and a balanced society; promoting brotherhood and cooperation through partnership, equity-based and risk-sharing financial instruments; and finally, promoting good governance and transparency.”⁽¹⁾

However, In this contest it would not be considerable to examine the percent Islamic banking as an Islamic economic system that is ought to have all its characteristics. Instead, this current phenomena should be deled as a step toward the real Islamic system(IES) that is not based merely on some restricted and alternative modes of financing like Murabaha, Diminishing Musharaka, Lease and purchase contracts etc. But represents instead, a comprehensive financial market transactions, operations and services that are guided by Islamic rules and law and are referred to commands of Sharia.

2.The second point that should be taken in notice is that current Islamic banking industry is not supported in many developing countries like Pakistan by government. It is instead, working in Private sectors. While the process of developing whole Islamic economic system(IES) with all its conditions and characteristics as a moral and distinct economy system need a political process. So it is almost impossible in private sectors to enact a political process in objective to develop Islamic economics as a new system. Until the Muslim government do not pay there serious attention to implement Islamic economic system(IES) there would be a lot of challenges that would prevent to achieve the objectives and goals that (IES) is looking for.

May Allah Almighty grant Muslim leaders tawfeeq to support Islamic banking industry and to convert it from banking to Islamic economic system.Ameen.

¹ Islamic financial system, principles and operations, Page: 29, 2nd edition, published by ISRA.



موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

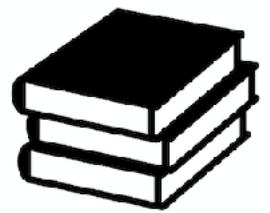
هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها. تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية. لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات و صرفها على المستحقين.



الأخبار الزكوية



حساب الزكاة



مكتبة الزكاة



التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).

<https://arbit.kantakji.com>



